تطور الفكر التاريخي في ضوء التحولات الحضارية حتى بدايات القرن الحادي والعشرين

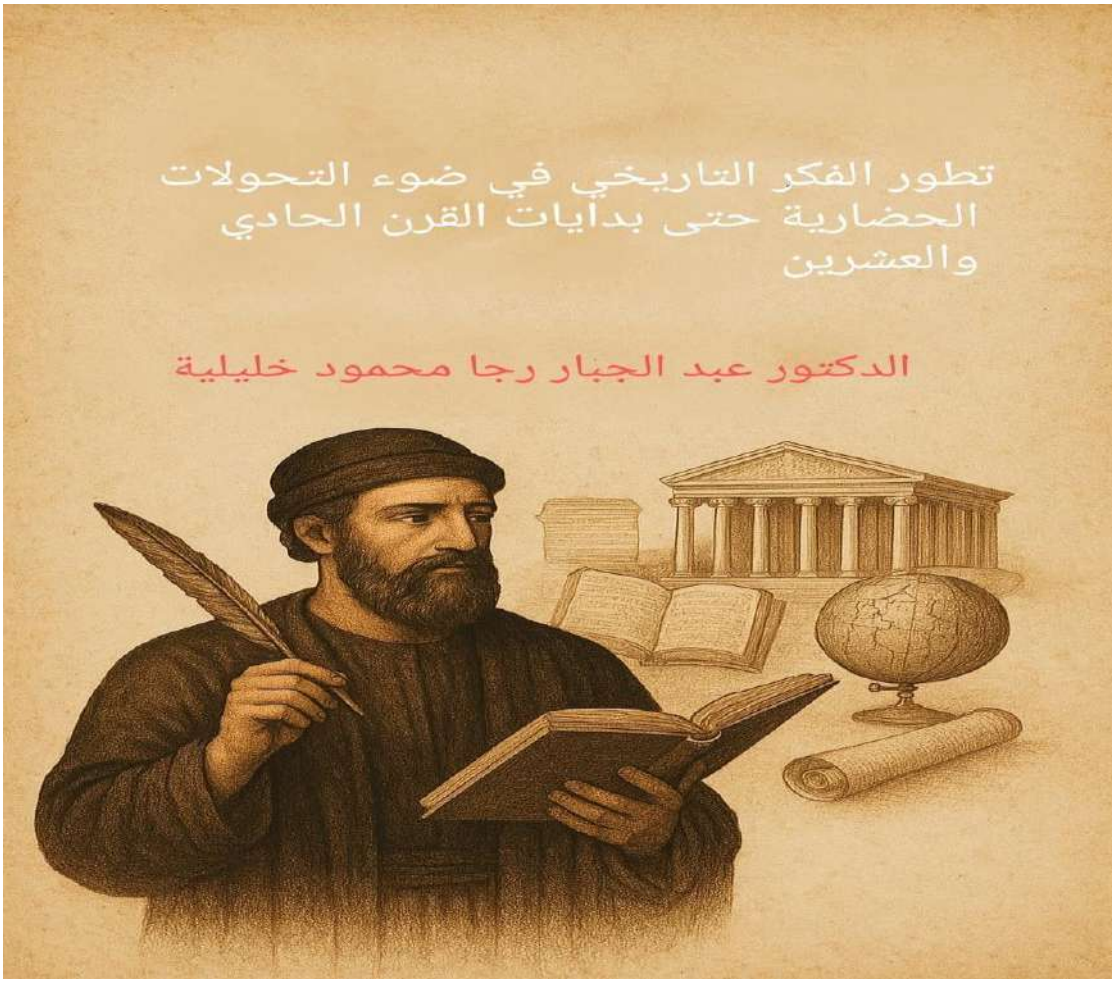

د. عبد الجبار رجا محمود خليلية (العودة)
عضو اتحاد المؤرخين العرب في القاهرة
جمادي الثاني 1447هـ/كانون الأول 2025

National Library of Palestine المكتبة الوطنية الفلسطينية

شهادة إيداع مصنف

Legal deposit certificate

تشهد المكتبة الوطنية الفلسطينية بأن المودع

عبد الجبار خليلية

قد أودع نسخة من العمل وعنوانه

تطور الفكر التاريخي في ضوء التحولات الحضارية حتى بدايات القرن الحادي والعشرين

نوع المصنف: كتاب

التاريخ : 2026-06-23 رقم الأيداع : PS-2026-1188

وقد صدرت هذه الشهادة دون أدنى مسؤولية على المكتبة الوطنية الفلسطينية فيما ورد بها تجاه حقوق الغير.

المقدمة

التاريخ هو أحد أقدم العلوم، ويعتبر المؤرخ اليوناني القديم هيرودوت مؤسس مدرسة التاريخ في القرن الخامس قبل الميلاد. كان يطلق عليه اسم "معلم الحياة" من قبل القدماء.

ما هو التاريخ؟ يُعرّف التاريخ عادة بأنه علم الماضي، أي ما حدث للأفراد والمجتمع ككل. وبهذا المعنى، يتم تحليل الأحداث والعمليات التي وقعت في العصور الماضية. ومع ذلك، لا يكفي أن نقول إن التاريخ هو علم الماضي، وهذا التفسير ليس دقيقا تماماً (الخالدي، 1982).

التاريخ هو ذاكرة الشعب، ذاكرة الماضي التي لا يمكن للمجتمع أن يعيش بدونها. ومن خلال هذا العلم، نتعلم ما هو مشترك بين الناس، مما يعطي معنى للوجود الإنساني. وبالرجوع إلى الماضي، نصبح أكثر وعياً بجذورنا، ونتأمل الحاضر، ويفكر في المستقبل. وبفضل المعرفة التاريخية، لا يموت الماضي، بل يستمر في العيش، ويخدم الحاضر.

منذ العصور القديمة، كانت المعرفة التاريخية موضوعاً مهماً. ومع ذلك، لم يكن التاريخ علماً مستقلاً سواء في العصور القديمة أو في العصور الوسطى. كان ينظر إليه على أنه جزء من المعرفة العامة. في القرنين السابع عشر والثامن عشر، كان التاريخ مرتبطاً بالنظرية السياسية والجغرافيا والأدب والفلسفة. وخلال عصر النهضة، بدأت المحاولات الأولى لتحديد مكانة التاريخ كنظام علمي (نوار. جمال الدين، 1990).

ما هو التاريخ كعلم؟ وما هو موضوع دراسته؟ وللإجابة على هذا السؤال، يجب التفريق بين مفهومين مهمين لهذا المصطلح. الأول هو التاريخ كعملية تطور الطبيعة والمجتمع، حيث يترابطان بشكل وثيق. أما الثاني، فهو التاريخ كعلم يدرس هذه العملية، أي يستخدم مصطلح التاريخ لوصف حركة الأحداث عبر الزمن وفهمها. وبالتالي، كل حدث يحدث مع مرور الوقت له تاريخه الخاص. يعتبر موضوع دراسة التاريخ كعلم مستقل مجالاً خاصاً للمعرفة العلمية، وهو العملية التاريخية، أي مسار وظروف تطور وإنجازات المجتمع البشري، أو حياة الإنسانية في تطورها ونتائجها.

التاريخ الاجتماعي يتناول مجموعة من الأفعال والسلوكيات التي ترتبط بالأفراد والمجتمعات البشرية بشكل ملموس، ويعكس تطور الحضارة والعلاقات الاجتماعية والنشاطات البشرية على مر العصور، مما يميزه عن باقي العلوم الإنسانية والاجتماعية التي تركز على جوانب محددة من الحياة الاجتماعية.

يدرس المؤرخون الموضوعات التاريخية بتسلسل زمني ومن وجهات نظر متعددة، ويتبعون منهجاً نظرياً محدداً. ولا تتم دراسة العمليات التاريخية بشكل موحد، بل تسمح لنا المعرفة التاريخية برؤية تنوع عالم التاريخ من خلال أحداثه وأفعاله وحياة الشعوب اليومية.

وبالإضافة إلى ذلك، ظهرت تخصصات تاريخية مساعدة مثل علم الحفريات الذي يدرس تاريخ الكتابة، وعلم العملات الذي يدرس تاريخ المال، والأسماء الطبوغرافية الذي يدرس أسماء الأماكن الجغرافية، ودراسة المصادر التي تتناول التقنيات والأساليب العامة لدراسة المصادر التاريخية، والعديد من التخصصات الأخرى.

تتنوع ظواهر الحياة البشرية بشكل كبير، ومن بين هذه الظواهر، يأتي التاريخ كعلم متعدد التخصصات المستقلة. فهناك التاريخ السياسي، والتاريخ المدني، والتاريخ الاقتصادي، والتاريخ الثقافي، والتاريخ العسكري، وتاريخ الدولة والقانون، والعديد من التخصصات الأخرى.

يتم تقسيم التاريخ أيضاً بناءً على نطاق دراسة الموضوع إلى عدة فئات، بما في ذلك تاريخ العالم بشكل عام، وتاريخ الحضارات العالمية، تاريخ القارات والمناطق مثل أوروبا وأسيا وأفريقيا وأمريكيا اللاتينية، وتاريخ البلدان والشعوب مثل روسيا، الولايات المتحدة الأمريكية، الصين، الهند، مصر.

الفصل التمهيدي

العلاقة بين التاريخ والعلوم الإنسانية الأخرى

التاريخ هو علم ملموس، يتطلب معرفة دقيقة بالتواريخ والحقائق والأحداث. يرتبط التاريخ بالعلوم الإنسانية والاجتماعية الأخرى، وتطور هذا التفاعل بطرق مختلفة مع مرور الوقت. ومع ذلك، فإن فهم قيمة العلوم الاجتماعية ووحدتها لا يزال مستمراً حتى اليوم. ظاهرة تعدد التخصصات هي مميزة في القرن العشرين، حيث أدى تحديد العلوم الاجتماعية وتقسيمها إلى مجالات مستقلة وتقسيم العمل إلى تعميق ترابطها. لا يمكن حل العديد من المشاكل التي يتعامل معها علماء السياسة والاقتصاد وعلماء الاجتماع وعلماء الأنثوجرافيا وغيرهم إلا عن طريق المنهج والتحليل التاريخي. قام المؤرخون بجمع وتنظيم وتعميم كميات هائلة من المواد الواقعية، وهذا سيساعد في رؤية وفهم اتجاهات التنمية الاجتماعية (اتكن، 1963).

وظائف المعرفة التاريخية:

يؤدي التاريخ رسالته وفقاً للوظيفة الأساسية للأهمية الاجتماعية للمعرفة التاريخية.

تتمثل الوظيفة المعرفية والتنموية في دراسة محددة للمسار التاريخي لتطور المجتمع البشري، في تحديد الاتجاهات الرئيسية في تاريخ تطور الحضارات العالمية وخصائصها، وفي التعميم النظري للحقائق والأحداث.

ترتبط وظيفة النظرة العالمية بحقيقة أن النظرة العالمية (نظرة للعالم والمجتمع وقوانين تطوره) لا يمكن أن تكون علمية إلا عندما تستند إلى واقع موضوعي، أي إلى حقائق تاريخية. وهذه الأخيرة هي الأساس الذي تقوم عليه جميع العلوم الاجتماعية. إن معرفة التاريخ وتشكيل التفكير التاريخي يعلمان المرء التفكير باستخدام الفئات التاريخية، ورؤية المجتمع في تطوره، وتقييم ظواهر الحياة الاجتماعية فيما يتعلق بماضيه ومستقبلة.

وتتمثل الوظيفة السياسية في أن التاريخ يساعد على رسم المسارات السياسية بناءً على الأدلة العلمية وتجنب القرارات الذاتية. يهدف التاريخ إلى مساعدة المجتمعات والأشخاص على اختيار مسارات تحسين الذات. إن نسيان الماضي هو مأساة للأجيال اللاحقة؛ لأن المجتمع البشري لا يمكن أن يتطور بدون التراث الروحي. وبدونها محكوم عليها بالتدهور.

تساهم الوظيفة التعليمية في تكوين الصفات المدنية والوطنية، وتساعد على فهم القيم مثل الشرف والخير والشر تجاه المجتمع.

عصر تاريخ العالم

من أهم القضايا في العلوم التاريخية مسألة فترة تطور المجتمع البشري. أي بمعنى إنشاء مراحل متتالية من التنمية الاجتماعية. وهي مقياس كمي ونوعي للعمليات التاريخية، وغالباً

ما تكون أكثر نوعية منها كمية. وينبغي أن يعتمد تعريف المراحل على عوامل رئيسية مشتركة بين جميع البلدان أو الدول الكبرى.

في سياق تطور العلوم التاريخية، طور العلماء خيارات مختلفة لتحديد فترة المسار التاريخي الذي اتبعته البشرية. اليوم، أصبح من المقبول تقسيم التاريخ إلى:

1-العصور البدائية: من انفصال الإنسان عن الحيوان منذ حوالي مليوني سنة إلى تكوين الحضارات الأولى.

2-العصور القديمة: هي الفترة التي تلت ظهور الحضارات الأولى في الألفية الرابعة قبل الميلاد، إلى سقوط الإمبراطورية الرومانية الغربية في القرن الخامس.

3-العصور الوسطى: الفترة من سقوط الإمبراطورية الرومانية الغربية إلى بداية الاكتشافات الجغرافية الكبرى.

4-العصور الحديثة: من الاكتشافات الجغرافية الكبرى إلى نهاية الحرب العالمية الأولى.

5-العصور المعاصرة: منذ نهاية الحرب العالمية الأولى حتى الوقت الحاضر.

المفاهيم الأساسية للعمليات التاريخية:

لقد حاول الناس منذ فترة طويلة فهم العمليات التاريخية المعقدة. إلى أين يتجه التاريخ؟ هل هذا الاتجاه موجود؟ ما هي المراحل التي يشكلها التاريخ؟ ما هي قوانين تطوره؟ لا تزال الإنسانية تجيب على هذه الأسئلة وغيرها. لقد تم تقديم إجابات مختلفة في أوقات مختلفة. لقد حددت المواقف الأيديولوجية المختلفة تنوع مفاهيم تاريخ العالم.

لذلك، يعتقد "أبو التاريخ" هيرودوت أن المحتوى الرئيسي للعملية التاريخية هو الصراع بين آسيا وأوروبا، والذي أدى في عصره إلى سلسلة من الحروب اليونانية الفارسية. اعتبر المؤرخون اللاحقون (مثل بوليبيوس) (Polybius) أن النتيجة الرئيسية لتطور الحضارة الإنسانية هي تأسيس قوة الجمهورية الرومانية في جميع أنحاء البحر الأبيض المتوسط. ومع ذلك، لم ينشأ مفهوم عالمي لتاريخ العالم في العصور القديمة (روبرتس، 2014).

الأقدم والأكثر شمولاً هو التفسير المسيحي للتاريخ (من القرنين الرابع والخامس إلى منتصف القرن الثامن عشر). مشكلتها الرئيسية هي مسألة معنى ومحتوى التاريخ الأرضي للبشرية. من وجهة نظر مسيحية، تتحكم العناية الإلهية (إرادة الله) في عملية التطور التاريخي برمتها وفقًا لقوانين لا تعرفها وتفهمها إلا العناية الإلهية. إن معنى التاريخ يكمن في تقدم البشرية المستمر نحو الله وفي معرفة الحقيقة النهائية المعطاة للبشرية في سفر الرؤيا.

مع بداية العصر الحديث، خضع المفهوم المسيحي لإعادة التفكير النقدي. لقد ظهرت بالفعل في كتابات القرنين الخامس عشر والسادس عشر. ففي العصور الوسطى، حدثت انحرافات

عن تفسير التاريخ. كان مفكرو التنوير مقتنعين بأن العالم يتحرك بسبب أفكار الناس وتطلعاتهم (ج. لوك (J. Locke)، فولتير (Voltaire)، ج. ج. روسو (J. J. Rousseau)). وهكذا نشأ المفهوم العقلاني للتاريخ ووجد شرعيته النظرية في فلسفة التاريخ عند هيغل (Hegel).

التعبير المادي مصمم بشكل فريد يمثل تنوع المجتمع البشري، والعديد من المقتطفات من المصدر لها أهمية كبيرة للعوامل المادية التاريخية مثل الإقليمية والجغرافية والاقتصادية وغيرهما، فالكلمات المثالية القديمة عند أرسطو والحديثة عند جاردير (Garder) حققت نجاحاً في المدرسة الماركسية والإنجليزية في القرن التاسع عشر (الهادي، 2013).

عرّف إنجلز (Engels) المادية التاريخية بأنها مسار تاريخ العالم الذي يجد السبب النهائي والقوة الدافعة الحاسمة لكل الأحداث التاريخية الهامة في التطور الاقتصادي للمجتمعات، والتغيرات في نمط الإنتاج والتبادل، والعواقب الناتجة عن ذلك. وتقسيم المجتمع إلى طبقات مختلفة والصراع بين هذه الطبقات (مراد وآخرون، د. ت).

ومع ذلك، فإن تطور العديد من دول العالم، وحتى أوروبا نفسها، لم يتناسب بالضرورة مع مخطط المادية التاريخية والتشكيلات الاجتماعية والاقتصادية الخمسة (النظام المجتمعي البدائي، والعبودية، والإقطاع، والرأسمالية، والشيوعية). لقد أدى القرن العشرين إلى ظهور تفسيرات ثقافية وتاريخية بديلة للتنمية الاجتماعية أو المنهج الحضاري. ويتميز بإضفاء الطابع الإنساني على التاريخ والتوجه نحو فهم تاريخ المجتمع، وتحظى العوامل الدينية والثقافية والأخلاقية والفكرية بأهمية كبيرة. كان أكبر ممثلي النهج الحضاري في العلوم التاريخية المؤرخة الروسية دانليفسكي (Danleevsky) وسوركين والمؤرخ الألماني شبنجلر (Spengler) والمؤرخ الإنجليزي توينبي (جدعان، 1988).

كل من النهج التكويني والحضاري لهما مزايا وعيوب، ولذلك فإن مهمة المؤرخ هي تبني أفضل ما هو متاح من هذه المناهج.

الفصل الأول

العالم في النصف الأول من القرن العشرين

بداية أزمة المجتمع الصناعي

يمثل القرن العشرين يشكل حقبة خاصة في تاريخ العالم. ويتميز هذا القرن بديناميكية غير مسبوقة في جميع مجالات الحياة البشرية والمجتمع. خلال هذه الفترة، حدثت عولمة تاريخ العالم، وأصبحت عمليات تطوير الحضارات ديناميكية بشكل متزايد. لأول مرة، بدأ الناس يفهمون حقًا العالم المترابط والهش الذي يعيشون فيه. كان قرن انتصار العقل والعلم في نفس الوقت قرنًا من الحروب والثورات، حيث تم التشكيك مراراً وتكراراً في مفاهيم التقدم والإنسانية وقيمة الحياة البشرية، مما شهد أزمة المجتمع الصناعي (صقر، د. ت).

الدول الغربية: اتجاهات التنمية الرئيسية في النصف الأول من القرن العشرين، تميزت الدول الغربية بالتطور الصناعي السريع. حيث بدأت التقنيات الجديدة والمعدات الجديدة تلعب دوراً حاسماً في الاقتصاد. كان تسارع التنمية العالمية يرجع في المقام الأول إلى الانفجار العلوم والتكنولوجيا في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين. أطلق العلماء على هذا العصر اسم الثورة الصناعية الثانية أو الثورة العلمية الطبيعية. لقد تم تحديث الدول الأكثر تقدما في العالم –إنجلترا، وفرنسا، والولايات المتحدة الأمريكية، وألمانيا، ونتيجة التحديث المستمر، دخلت المجتمع الصناعي. وعلى الرغم من الاختلافات الوطنية، فإن هذا الاتجاه يتميز بخصائص مشتركة مثل هيمنة المنتجات الصناعية على الدخل القومي الإجمالي، وتشكيل نظام سياسي متطور ومستقر نسبيا، وتشكيل مجتمع مدني ذو بنية مميزة من المنظمات والحركات الاجتماعية، وما إلى ذلك من الخصائص مثل جهاز الدولة، والزيادة المستمرة في نسبة سكان الحضر، ومعدل معرفة القراءة والكتابة مرتفع نسبياً بين السكان (نجم، 2012).

كما شاركت بيلاروسيا (روسيا البيضاء) التي كانت جزءاً من الإمبراطورية الروسية ومن ثم الاتحاد السوفياتي، بنشاط في عملية التحديث.

في مطلع القرنين التاسع عشر والعشرين، لقد دخلت الدول المتقدمة في العالم عصر الإمبريالية، ويذكر أن هذا المصطلح تم اقتراحه عام 1902م من قبل الاقتصادي الإنجليزي هوبسون (Hobson)، فظهرت نظريتان رئيسيتان للإمبريالية هما: الجيوسياسية (الهيمنة الاستعمارية) والاقتصادية (توسع رأس المال). وكانت السمات المميزة للإمبريالية هي هيمنة الاحتكارات الرأسمالية، واندماج رأس المال المصرفي مع رأس المال الصناعي وتوسيع رأس المال المالي في شكل قروض واستثمارات في البلدان الأخرى، واحتدام الصراع بين العمال وتقسيم العالم إلى مناطق نفوذ بين القوى العظمى (العقابي، 2010).

شهدت الدولة تحولاً تدريجياً نحو التدخل النشط في الاقتصاد، بدلاً من السياسات التقليدية لعدم التدخل. وقد تم تيسير هذا التحول من خلال العلاقات الاقتصادية الدولية الجديدة، وزيادة التوتر في العالم، والاتجاه نحو عسكرة الاقتصاد وسباق التسلح. في القرن العشرين، زاد التطور غير المتكافئ بين الدول الفردية، مما أدى إلى ظهور دول مثل الولايات المتحدة وألمانيا واليابان، التي بدأت بسرعة في إعادة توزيع العالم الذي كان مقسماً لفترة طويلة (العقابي، 2010).

الحرب العالمية الأولى وعواقبها:

تأثير الحرب العالمية الأولى وتبعاتها كانت هائلة على العالم بأسره. فقد أصبحت هذه الحرب التي استمرت من عام 1914 حتى عام 1918 نقطة تحول في تاريخ البشرية في العصر الحديث. فقد كانت نهاية مسرحية مأساوية للقرن التاسع عشر الذي كان معروفًا بفترة السلام النسبي. وقد أعلنت بداية ما يعرف الآن في التاريخ بعصر العنف (مصطفى، 2002).

قبل عام 1914، كانت أوروبا تعتبر المركز السياسي والثقافي للعالم، وكانت تحتل مكانة قوية في الجانب العسكري والمالي للأوروبيين. كانت هناك مستعمرات وشبه مستعمرات واسعة في هذا الجزء الصغير من العالم، حيث يعيش مئات الملايين من الناس. تطورت الليبرالية السياسية والمؤسسات البرلمانية في أوروبا، وتقدمت الأفكار الأوروبية في الأيديولوجية. كانت الرأسمالية هي النظام الاقتصادي السائد، وكانت الديمقراطية تنتشر على نطاق واسع في جميع أنحاء العالم. ومع اندلاع الحرب العالمية عام 1914، تم تدمير كل هذا في لحظة (عبد الغني، 2010).

تسببت القومية المتشددة والطموحات الإمبريالية وسباق التسلح ونظام التحالفات المتعارضة في تدمير العالم. وإن تنامي التوتر الدولي، الذي بدأ في بداية القرن العشرين، أدى في النهاية إلى وقوع كارثة عالمية.

كانت للحرب العالمية الأولى تأثيرات بعيدة المدى. بعد معاناة كبيرة وخسائر فادحة، كان الناس يتطلعون إلى عالم أفضل وأكثر عدلاً. ومع ذلك، تبددت آمالهم بسرعة. على الرغم من أن قادة الدول في القوى المتحالفة المنتصرة دافعوا عن قيم الديمقراطية والإنسانية في الحضارة الغربية، إلا أنهم كانوا في كثير من الأحيان يتحركون بدافع الانتقام والمصالح الوطنية الضيقة في سبيل تحقيق السلام.

وفي مؤتمر السلام الذي عُقد في باريس بين عامي 1919 و1920، شارك في المفاوضات فقط الدول المنتصرة، على عكس مؤتمر فيينا الذي عُقد في عام 1815، حيث سمح لفرنسا المهزومة بالمشاركة. وبالإضافة إلى ذلك، في فيينا تم حل جميع القضايا ما بعد الحرب

من قبل الأوروبيين فقط، بينما شاركت دول من جميع أنحاء العالم في مؤتمر باريس، بما في ذلك الولايات المتحدة واليابان. وفي عام 1815، كان المنتصرون يتعاطفون مع الفرنسيين، بينما اتخذت الدول المنتصرة في باريس مواقف صارمة ضد ألمانيا المهزومة وحلفائها، وحرمتهم من جزء كبير من أراضيهم وثرواتهم.

لا يزال موضوع مدى عدالة تعامل الدول المنتصرة مع ألمانيا المهزومة وحلفائها محل نقاش مستمر. كان الهدف الرسمي لكل من مؤتمري باريس وفيينا هو تحقيق سلام دائم من خلال إعادة ترسيم حدود أوروبا. وفي كلتا الحالتين، لم تكن هناك خطة عامة معدة مسبقًا، إلا أن زعماء القوى العظمى توصلوا إلى ترتيبات لما بعد الحرب. في مؤتمر فيينا، تم اتخاذ قرارات وفرت لأوروبا ما يقرب من قرن من السلام العالمي النسبي. بينما في باريس، فشلت محاولات المهندسين لإقامة نظام عالمي جديد في تحقيق السلام المستدام. تسببت المعاهدات الموقعة في إثارة الاستياء، خاصة في ألمانيا وإيطاليا، وساهمت في الكساد الاقتصادي في الثلاثينيات وتفاقم الظروف التي أدت إلى الحرب العالمية الثانية. لم تكن لدى عصبة الأمم، التي أنشأها مؤتمر باريس، القوة أو الدعم الكافي لضمان السلام والأمن خلال فترة الاضطرابات في العشرينيات والثلاثينيات (هويدي، 2010).

في هذه الفترة، بدأت الديمقراطية الأوروبية في محاربة الأنظمة الفاشية التي نشأت في حضن الحضارة الغربية. بدأت الفاشية بالسيطرة في إيطاليا، ولكن النوع الأكثر إثارة للخوف من هذه الأيديولوجية–النازية–نشأت في ألمانيا، حيث تعرض سكانها للإذلال والإهانة بموجب معاهدة فرساي للسلام، واضطروا للتوجه نحو الزعيم السياسي أدولف هتلر (Adolf Hitler). أصبحت الحرب العالمية الثانية، التي بدأت كحرب إمبريالية، تجسيداً لأزمة المجتمع الصناعي والحضارة الغربية بشكل عام (شلالي، 2021).

الأزمة الاقتصادية العالمية:

لقد فرض ترتيب عالم ما بعد الحرب عدداً من المشاكل، منها الكساد الأعظم الذي بدأ في أكتوبر/تشرين الأول 1929، كان أزمة اقتصادية عميقة ومدمرة للرأسمالية. فقد عاد الاقتصاد إلى مستوى أوائل القرن العشرين (شلالي، 2021).

لقد جرب الغرب عدة خيارات للتغلب على الأزمة، حيث قررت الولايات المتحدة بشكل حاسم التخلي عن الليبرالية الاقتصادية والانتقال إلى صفقة جديدة، مما فتح الباب لمشاركة الحكومة في الاقتصاد. واتبعت بريطانيا العظمى نفس النهج، وإن لم يكن بنفس الثبات. أما فرنسا قامت بتنفيذ سلسلة من الإصلاحات التقدمية، لكن عدم الاستقرار السياسي عرقل الانتعاش الاقتصادي. لقد خرجت الدول الغربية الكبرى من الكساد بسرعات ودرجات متفاوتة، ولكن

التعافي الاقتصادي الكامل لم يتحقق إلا بعد الحرب العالمية الثانية. وعلى عكس الأنظمة الفاشية، تمكنت الديمقراطيات الغربية من الخروج من الأزمة مع الحفاظ على مؤسسات المجتمع المدني وأسس النظام القائم (شلالي، 2021).

روسيا:

في روسيا، المنهكة من الحرب، شهدت ثورة ديمقراطية برجوازية في البداية، تبعتها ثورة اشتراكية. وتم تأسيس اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية على أراضي الإمبراطورية الروسية المدمرة. وأصبح النموذج السوفييتي للتحديث بديلاً للديمقراطيات الغربية والأنظمة الفاشية. واستخدام الموارد الداخلية في التصنيع سمح للاتحاد السوفييتي بالوصول إلى مستوى الدول المتقدمة في العالم والصمود في وجه الحرب الدموية ضد ألمانيا النازية وحلفائها (شلالي، 2021).

فيما يتعلق ببيلاروسيا، فقد كانت هذه فترة من النمو الوطني والثقافي، وتشكيل وإنشاء الدولة البيلاروسية. مع بداية الحرب العالمية الثانية، أصبحت جمهورية بيلاروسيا الاشتراكية السوفياتية قوة صناعية ذات نسبة عالية من السكان المتعلمين. وكان الحدث الأكثر أهمية هو إعادة توحيد الشعب البيلاروسي في عام 1939 في دولة سوفيتية واحدة. بعد هجوم ألمانيا الفاشية على الاتحاد السوفيتي، قام الشعب البيلاروسي بدور نشط في الحرب ضد المعتدي الألماني الفاشي (غوسوف، 1977).

دول أسيا وأفريقيا وأمريكيا اللاتينية:

في النصف الأول من القرن العشرين، شهدت دول آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ثورات وحركات تحرر ديمقراطية ووطنية. وحدثت ثورات ديمقراطية في المكسيك والصين وتركيا، مما أدى إلى تأسيس نظام جمهوري في هذه البلدان.

تطورت حركات التحرر الوطني في العديد من المستعمرات والمناطق ذات النفوذ الأوروبي، ولا سيما في مصر وسوريا والعراق والهند. ورغم ذلك، فإن الارتفاع الكبير في النضال التحرري بدأ بعد الحرب العالمية الثانية، مما أدى إلى تحرير العديد من الشعوب من الاستعمار وتأسيس دولهم الخاصة.

الفصل الثاني

الحرب العالمية الأولى

اعتبرت الحرب العالمية الأولى واحدة من أكبر الحروب في تاريخ البشرية، حيث استمرت من 1 أغسطس 1914 حتى 11 نوفمبر 1918، وشاركت فيها 33 دولة. تصارعت كتلتان سياسيتان وعسكريتان، التي تشكلت على مدى عدة عقود، متنازعة مع بعضها البعض. من جهة، الدول التي كانت جزءاً من التحالف الثلاثي–ألمانيا والنمسا والمجر وإيطاليا وحلفائها (القوى المركزية)، ومن جهة أخرى–دول الوفاق: إنجلترا وفرنسا وروسيا. جرت العمليات العسكرية على أراضي القاريتين (أوراسيا وأفريقيا) وفي البحر. وكانت نتيجة الحرب مقتل حوالي 10 ملايين شخص وخسائر مادية هائلة لجميع الدول المتحاربة. لم تحل الحرب أبدًا التناقضات الرئيسية بين أكبر الدول الإمبريالية، ولكنها أصبحت شرطًا مسبقًا لحدوث حرب عالمية ثانية أكثر وحشية وتدميرًا (نوار، 2014).

أسباب الحرب العالمية الأولى:

كانت الحرب العالمية الأولى نتيجة التناقضات بين القوى الأوروبية الكبرى. وأدى التنافس بينهما على الأراضي والأسواق الأجنبية إلى حدوث صدام وصراع عالمي أمرًا لا مفر منه. وسعى قادة الصناعة والممولون والمصنعون الذين تنتج مصانعهم الأسلحة إلى تحقيق أرباح أعلى من أي وقت مضى. فقد أغرقوا العالم في الحرب.

كان السبب المباشر للحرب هو اغتيال وريث العرش النمساوي المجري، فرانتس فرديناند (Franz Ferdinand)، في 28 يونيو 1914، وهو ما دفع النمسا والمجر إلى القيام بعمل عسكري ضد صربيا. عملية الاغتيال تمت من قبل أعضاء منظمة سرية صربية في مدينة سراييفو البوسنية. وبعد أن قدمت النمسا والمجر مطالب مستحيلة لصربيا، أعلنت الحرب عليها في 28 يوليو، مما دفع روسيا إلى التعبئة لدعم صربيا. وهكذا بدأت سلسلة من الأحداث التي أدت إلى اندلاع الحرب العالمية الأولى (نوار، 2014).

وحتى ذلك الوقت، كان من الممكن تجنب حرب عالمية. ومع ذلك، اعتقدت ألمانيا أن الوقت قد حان للتعامل مع فرنسا في الغرب، قبل أن تنشر روسيا قواتها المسلحة في الشرق. وكإنذار نهائي، طالبت روسيا بتعليق التعبئة، ودون انتظار الرد، أعلنت الحرب عليها في الأول من أغسطس. ثم قدمت ألمانيا إنذارًا نهائيًا إلى بلجيكا، تطالب فيه بالمرور الحر لقواتها إلى الحدود الفرنسية. وفي 3 آب/أغسطس، أعلنت ألمانيا الحرب على فرنسا. وبمجرد عبور القوات الألمانية الحدود البلجيكية، أعلنت بريطانيا العظمى حالة الحرب مع ألمانيا في 4 آب/أغسطس.

وبعد يومين، دخلت النمسا والمجر الحرب. لقد انقطع الطريق إلى السلام، وأصبحت أوروبا لفترة طويلة مسرحاً لواحدة من أكثر المعارك دموية في تاريخ البشرية (الشناق، 2021).

ما زالت المناقشات حول المسؤولية عن اندلاع الحرب العالمية الأولى مستمرة حتى اليوم. في البداية، كانت ألمانيا تُعتبر الجانية، حيث انتهكت حياد بلجيكا التي كانت ضامنة مع الدول الأوروبية الأخرى. وقد أعلنت الحرب على فرنسا وروسيا وبدأت العمليات العسكرية في الغرب. ووفقًا لشروط معاهدة فرساي للسلام، كانت مسؤولة عن بدء الحرب. ومع مرور الوقت، أصبح من الواضح أن مسألة المسؤولية أكثر تعقيداً مما كان يعتقد في البداية (نوري، 2023). وبدأ معظم المؤرخين في االلتزام بوجهة نظر تقول إن جميع المشاركين الرئيسيين هم المسؤولون بدرجة أو بأخرى عن اندلاع الحرب العالمية الأولى.

مسار العمليات العسكرية والمعارك الرئيسية:

فشلت الخطة الألمانية في تصور حرب قصيرة المدى والتي تعرف بحرب خاطفة. كانت القيادة الألمانية تأمل في توجيه ضربة قوية لفرنسا وهزيمتها، ثم توجيه كل القوات المسلحة المحررة شرقًا لمواجهة روسيا. كان الهدف الرئيسي لألمانيا هو تجنب الحرب على جبهتين وعدم التعرض للضغط من جميع الأعداء. ومع ذلك، فشلت هذه الخطة في الأشهر الأولى من الحرب (نوار، 2023).

بعد أن احتلت لوكسمبورغ ومعظم بلجيكا التي قاومت المعتدي، انتقلت القوات الألمانية إلى شمال فرنسا وسرعان ما بدأت في التقدم نحو باريس. استعدت الحكومة الفرنسية للتحرك جنوباً، حيث بدأوا في الدفاع عن بلادهم. وبدا أن مصير باريس وفرنسا بأسرها معلق في الميزان. في الوقت نفسه، غزت القوات الروسية إقليم شرق بروسيا، وعلى الرغم من هزيمتهم الخطيرة في تانينبرغ، إلا أنهم استطاعوا تحويل انتباه الألمان عن الجبهة الغربية (نوار، 2014).

في الفترة من 5 إلى 12 أيلول/سبتمبر 1914، وقعت أعظم معركة في التاريخ، حيث شاركت ستة جيوش أنجلو–فرنسية وخمسة جيوش ألمانية، بمجموع يصل إلى حوالي 2 مليون شخص، على ضفاف نهر المارن بين فردان وباريس. وفي هذه المعركة، تم هزيمة الألمان. وبعد هذه المعركة الدامية، تم تحديد خط المواجهة تدريجياً، وبحلول نهاية العام، امتد هذا الخط من الحدود السويسرية حتى بحر الشمال. وبالتالي، أصبحت الحرب على الجبهة الغربية ذات طابع موضعي. وبهذا فشلت الخطة الألمانية لحرب "الحرب الخاطفة"، وكان على ألمانيا القتال على جبهتين (نوار، 2014).

بعد انضمام تركيا في تشرين الأول/أكتوبر 1914 وبلغاريا في تشرين الأول/أكتوبر 1915 إلى جانب القوى الألمانية في الحرب، قررت إيطاليا الانسحاب من التحالف الثلاثي

وإعلان الحرب على النمسا–المجر في أيار/مايو 1915. وتم تشكيل جبهات جديدة في مناطق مختلفة مثل القوقاز وبلاد ما بين النهرين وسوريا ومضيق الدردنيل وجنوب أوروبا. ورغم ذلك، بقيت الجبهتان الشرقية والغربية هما الأهم في الصراع. فكانت العمليات العسكرية تتحرك بشكل مستمر من الغرب إلى الشرق، ثم من الشرق إلى الغرب.

حصلت إنجلترا على فترة استراحة ملحة في ظل الأوضاع الصعبة التي كانت تمر بها. في عام 1916، زادت ألمانيا من نشاطاتها على الجبهة الغربية، وشهدت المعارك حدة ودموية كبيرة. وفي معركة فردان التي اندلعت من 21 شباط/فبراير إلى 21 كانون الأول/ديسمبر 1916، والتي أطلق عليها لقب "مفرمة لحم فردان"، فقد خسر الجانبان حوالي مليون شخص. وفي صيف وخريف العام نفسه، حاولت القوات الأنجلو–فرنسية بلا جدوى اختراق دفاعات العدو على نهر السوم، وخسرت حوالي 800 ألف شخص. وتم تحسين وضع الحلفاء بفضل العمليات العسكرية على الجبهتين الشرقية والجنوبية الغربية. وكانت الهجمات الروسية بقيادة بروسيلوف (Brusilov) ضد الألمان النمساويين ذات أهمية كبيرة، حيث تكبد الألمان النمساويون خسائر فادحة بلغت حوالي 1.5 مليون شخص من قتلى وجرحى وأسرى (رزق، د. ت).

بعد المعارك الضخمة التي شهدتها الحرب العالمية الأولى، حدث تحول جذري في السياق عندما انضمت الولايات المتحدة إلى الحرب في 6 نيسان/إبريل 1917 إلى جانب دول الوفاق. وبذلك، انتقلت المبادرة الاستراتيجية إلى جانب دول الوفاق.

ومع ذلك، عارض سكان جميع البلدان المتحاربة الحرب. ويدل على ذلك صعود الحركات السلمية والاجتماعية والوطنية، وظهور حقائق التآخي في الجبهات. وفي 3 آذار/مارس 1918، في بريست ليتوفسك، أبرمت الحكومة البلشفية سلاماً منفصلاً مع ألمانيا وحلفائها (التحالف الرباعي). ومع ذلك، لم ينقذ غياب الجبهة الثانية كتلة دول أوروبا الوسطى من الهزيمة (محمود، د. ت).

بعد وصول القوات الأمريكية إلى فرنسا في آذار/مارس 1918 وبدء الهجوم العام بقيادة المارشال الفرنسي فوش (Foch)، اضطرت ألمانيا إلى التحول إلى الدفاع الشامل. حيث تعرضت لهزائم عسكرية متتالية وتكبدت خسائر اقتصادية جسيمة، وفي نهاية المطاف تم الإطاحة بالنظام الملكي في تشرين الثاني/نوفمبر 1918 نتيجة لاندلاع الثورة بين العمال والجنود. وبسبب هذه الأحداث، اضطرت ألمانيا للاستسلام في 11 تشرين الثاني/نوفمبر 1918. وواجهت القوى المنتصرة تحدياً في تحديد شروط السلام المناسبة، تماماً كما حدث في أوروبا (نوار، 2014).

تجسدت الحرب العالمية الأولى في وجه جديد تماماً. فقد شهدت تغيرات جذرية في طبيعتها، مختلفة تماماً عن الحروب السابقة في تاريخ البشرية. وكان للتقدم العلمي والتكنولوجي دوراً كبيراً في هذا التحول، حيث تم تطوير أسلحة الدمار الشامل. وبالمقارنة مع الماضي، لم

يكن الشجاعة الفردية للجنود هي العامل الحاسم في نتائج المعارك، بل كانت القوة النارية هي التي تحكمها. فقد أدى استخدام الأسلحة الثقيلة والمدافع الرشاشة والدبابات والطائرات والغازات السامة والغواصات إلى توسيع نطاق الحرب بشكل كبير وزيادة عدد القتلى بشكل لا يصدق (الشمري، 2020).

فقد كانت اقتصادات الدول المتحاربة خلال الحرب تعمل فقط على تلبية احتياجاتها العسكرية. ووصل إنتاج الأسلحة، وخاصة الأنواع الجديدة، إلى مستويات لا يمكن تصورها. ففي بريطانيا العظمى وحدها، كان الإنفاق العسكري عام 1918 يشكل 80٪ من ميزانية الدولة. وبالتالي، تم استخدام موارد بشرية ضخمة لتلبية احتياجات الجبهة. ولم تؤثر الحرب فقط على مصير الجنود، بل أيضاً على جزء كبير من السكان. وأصبح عصر النزاعات المسلحة المحصور في عدد قليل من ساحات القتال شيئًا من الماضي على نحو لا رجعة فيه.

خلال الحرب العالمية الشاملة، أصبحت الدعاية الحربية ذات أهمية بالغة. حيث تم إنشاء صور إيجابية للوطن وتشويه سمعة العدو في كل مكان، سواء في المنشورات أو الملصقات أو البطاقات البريدية. وكانت الآلة الدعائية للدول المتحاربة تعمل بكفاءة استثنائية خلال الحرب العالمية الثانية.

نتائج الحرب:

تأثرت أوروبا بشكل جذري جراء الحرب العالمية الأولى، حيث انهارت الإمبراطوريتان العثمانية والنمساوية المجرية. وتعرضت روسيا لفوضى الثورة والحرب الأهلية، في حين ظهرت الدولة السوفيتية بقيادة الحكومة البلشفية. وتحولت النمسا وألمانيا إلى جمهوريتين، وظهرت دول جديدة في أوروبا، حيث استعادت بولندا وتشيكوسلوفاكيا ويوغوسلافيا ولاتفيا وليتوانيا وإستونيا وفنلندا استقلالها. وتشكلت الجمهورية التركية على أنقاض الدولة العثمانية، وسيطرت إنجلترا وفرنسا على عدد من الدول العربية. وتقسيم جميع المستعمرات الألمانية بين دول الوفاق (محمود، د. ت).

انتهت الحرب العالمية الأولى بنهاية عصر الهيمنة الأوروبية، حيث أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا السوفييتية المركزين للقوة السياسية في العالم. وعلى الرغم من ذلك، لم تحل الحرب كل التناقضات بين القوى العظمى، مما أدى إلى اندلاع الحرب العالمية الثانية.

الفصل الثالث

إنشاء نظام فرساي (واشنطن للعلاقات الدولية)

في عام 1919–1920، اجتمع ممثلو الدول المنتصرة في الحرب العالمية الأولى في باريس، لتحديد مستقبل أوروبا والعالم. وتم تحديد النهج العام في مؤتمر باريس للسلام بواسطة الرئيس الأمريكي وودرو ويلسون (Woodrow Wilson)، ورئيس الوزراء البريطاني ديفيد لويد جورج (David Lioyd George)، ورئيس الوزراء الفرنسي جورج كليمنصو (George Clemenceau)، المعروفين باسم "الثلاثة الكبار".

مشاكل المنتصرين

خلال اجتماعاتهم، واجه الثلاثة الكبار العديد من التحديات الصعبة، ومن بينها كانت المشكلة الرئيسية تتعلق بألمانيا التي كادت أن تنتصر بمفردها على إنجلترا وروسيا وفرنسا. وكان هناك قلق بشأن الوضع في روسيا، حيث شهدت ثورة اشتراكية ووصل البلاشفة إلى السلطة، وأعلنوا عن هدفهم في تنفيذ ثورة بروليتارية عالمية وتدمير الأنظمة الرأسمالية. وكما توقعت اليابان وإيطاليا الحصول على مكافأة مقابل انضمامهم إلى الحلفاء خلال الحرب. وظهرت مشاكل أيضًا مع الدول الجديدة التي أعلنت استقلالها على أنقاض الإمبراطوريتين النمساوية المجرية والروسية، مثل يوغوسلافيا وبولندا وتشيكوسلوفاكيا وغيرها (محمود، د. ت).

لم تكن للدول الثلاث الكبرى رؤية موحدة للتسوية السلمية بعد الحرب، بل كانت هناك خلافات حول بعض القضايا. كان ويلسون الوحيد الذي قدم رؤية واضحة للتسوية السلمية بعد الحرب من خلال "النقاط الـــ 14" قبل عام من مؤتمر باريس للسلام. ومن أجل الحفاظ على السلام وتعزيزه، اقترح إنشاء منظمة دولية خاصة –عصبة الأمم، التي تتوقع الولايات المتحدة أن تلعب فيها دورا قياديا. كما طرح ويلسون فكرة تقرير مصير الأمم، والتي تنص على أن كل دولة لها الحق غير المشروط في تحديد مصيرها وإقامة دولتها الخاصة. ولكنه لم يدرك تعقيد العلاقات الوطنية ومشكلة تقرير المصير في معظم أوروبا الوسطى والشرقية (الرويفي، 1990).

لم يتوصل قادة إنجلترا وفرنسا إلى اتفاق حول جميع نقاط برنامج الرئيس الأمريكي. وعلق رئيس الوزراء الفرنسي كليمنصو بسخرية قائلاً: "لماذا يحتاج ويلسون إلى 14 نقطة بينما اكتفى الرب الإله بعشر وصايا فقط؟". واعتبر برنامج ويلسون تهديد لمصالح الفرنسيين والبريطانيين. وكان مبدأ تقرير مصير الأمم الذي أعلنه تماماً معاكساً لسياسة الإمبريالية، التي تعني بشكل ضمني سيطرة إمبراطورية أو أخرى على العديد من الدول. وكانت إنجلترا وفرنسا قوتين إمبرياليتين، لذا كانت حكومتيهما متشككتين في أي حديث عن تقرير المصير. ولم يكن

بوسعهم سوى أن يلاحظوا أن وراء الخطاب الجذاب للرئيس الأمريكي كانت هناك رغبة واضحة للولايات المتحدة في إضعاف حلفائها السابقين وتعزيز نفوذها في العالم.

كانت إنجلترا وفرنسا غير راضيتين أيضاً عن عدم ذكر بعض القضايا التي تهمهما في النقاط الأربع عشرة. وخاصة، لم يتطرق ويلسون إلى مستقبل ألمانيا وكيفية إجبارها على دفع تعويضات للتعويض عن الدمار والخسائر. ونظراً لأنهما كانا مدينين بمبالغ كبيرة للولايات المتحدة خلال الحرب، اعتبرتا التعويضات ليست فقط وسيلة لاستعادة الاقتصاد المدمر، ولكن أيضاً كمصدر لسداد الديون (شلالي، 2021).

اتخذ الزعيم الفرنسي كليمنصو، الملقب بالنمر، موقفاً غير قابل للتوفيق بشكل خاص تجاه ألمانيا. حيث أعرب بوضوح شديد عن رأي مواطني بلاده الذين طالبوا بعقوبة عادلة للألمان. حيث عانت فرنسا من الحرب أكثر من الدول الأخرى، وشهدت المعارك الأكثر دموية على أراضيها. فقد قتل ربُع الرجال الفرنسيين الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و27 عاماً، وأصيب 4 ملايين آخرين، وتدمير جزء كبير من شمال شرق فرنسا. واضطرت الحكومة الفرنسية للاقتراض بمبالغ ضخمة لخوض الحرب وواجهت مشكلة سداد ديونها. لذلك، كانت رغبة الفرنسيين في الحصول على أكبر قدر ممكن من التعويض من ألمانيا تعتبر طبيعية ومفهومة. ومن الصعب تجاهل الرغبة في الانتقام من الهزيمة في الحرب الفرنسية البروسية 1870-1871 وفقدان فرنسا للألزاس واللورين (رزق، د. ت).

كانت رغبة رئيس الوزراء الفرنسي في تقسيم ألمانيا إلى عدة دويلات صغيرة ضعيفة. ولكن بعد فشله في تحقيق هذا الهدف، قرر الاستيلاء على راينلاند وسارلاند وسيليزيا العليا (محمود، د. ت) ودانزيج وبروسيا الشرقية من ألمانيا (نوار، 2014). وكانت هذه المناطق تضم معظم الصناعات الألمانية للفحم والصناعات الثقيلة.

اتبع الزعيم الإنجليزي لويد جورج سياسة أكثر اعتدالاً. كما فعل كليمنصو، الذي استمع إلى آراء الجمهور في بلاده، والذي طالب باتخاذ موقف صارم تجاه ألمانيا. لكنه لم يلجأ إلى معاقبة الألمان بشدة، حيث كان يخشى من أن يؤدي الضغط المفرط على ألمانيا إلى تعزيز موقف فرنسا في القارة. بالإضافة إلى ذلك، كان يرى أن ألمانيا الضعيفة لن تكون قادرة على مواجهة انتشار الشيوعية (نوار، 2014).

كان لويد جورج مهتماً بشدة بضمان عدم تعرض الإمبراطورية البريطانية لخسائر نتيجة التسوية ما بعد الحرب. ولذلك، اختلف مع الرئيس الأمريكي بشأن مستقبل المستعمرات الألمانية. فأراد ويلسون أن تخضع المستعمرات لحكم عصبة الأمم حتى تصبح مستقلة. وعلى العكس من ذلك، دافع لويد جورج بشدة عن تقسيم المستعمرات بين القوى المنتصرة (إم سيراكوسا، 2014).

ونتيجة لذلك، كان هناك صراع خلف الكواليس في المؤتمر لاتخاذ قرارات مربحة للغاية. وقامت إنجلترا وفرنسا بشكل مشترك بمعارضة تعزيز الولايات المتحدة ومطالبتها بقيادة العالم، وتآمرتا ضد بعضهما البعض، خاصة فيما يتعلق بمستقبل ألمانيا بعد الحرب. فحاولت فرنسا إضعاف عدوها الرئيسي قدر المستطاع، بينما حاولت إنجلترا تحييد جهودها وتضامنت مع الولايات المتحدة في هذه القضية.

تم توقيع معاهدة فرساي مع ألمانيا في 28 حزيران/يونيو 1919، ووفقًا لهذه المعاهدة، كانت ألمانيا مسؤولة بالكامل عن الحرب والدمار والخسائر الاقتصادية. فقد تم إعادة رسم الخريطة السياسية لأوروبا والعالم بأكمله. وفقدت ألمانيا 8/1 أراضيها (70 ألف كيلومتر مربع) وجميع ممتلكاتها الاستعمارية. وإعادة الألزاس واللورين التي احتلتهما فرنسا عام 1871 إلى ألمانيا (رزق، د. ت). وأصبحت جزء من الأراضي الألمانية تحت سيطرة بلجيكا والدنمارك وبولندا وتشيكوسلوفاكيا. وتقسيم المستعمرات الأفريقية الألمانية بين فرنسا وبريطانيا العظمى (الشناق، 2021)، وأما المستعمرات الألمانية في المحيط الهادئ لليابان. ونقل سوريا ولبنان والعراق وفلسطين، التي كانت تابعة للدولة العثمانية، إلى إنجلترا وفرنسا كمناطق انتداب. والمعاهدة فرضت قيود على القوات العسكرية في ألمانيا، مثل عدم إدخال التجنيد الإجباري وعدم امتلاك أسلحة حديثة، بالإضافة إلى دفع تعويضات (نوار، 2014).

وفقًا لمعاهدة فرساي، تم تحديد الحدود وتأكيد الاستقلال لعدة دول في أوروبا. وإضفاء الطابع الرسمي على دولة النمسا والمجر وتشيكوسلوفاكيا ويوغوسلافيا، وتأكيد استقلال وحدود ألبانيا وبلغاريا ورومانيا. كما تم تحديد الحدود الغربية لروسيا السوفيتية على طول خط كرزون. وفي الوقت نفسه، تم توحيد الأراضي الإمبراطورية الروسية مثل لاتفيا وليتوانيا وبولندا وفنلندا وإستونيا (المجد، 2018).

لم تأخذ المعاهدة في الاعتبار احتياجات البلدان المستعمرة والدول التابعة، وهذا لم يكن عدلاً. فقد قدمت الهند ودول جنوب شرق آسيا المساعدة للحلفاء خلال الحرب، وكانت تأمل في الحصول على الاستقلال عن بريطانيا العظمى وفرنسا. ومع ذلك، لم تؤخذ رغباتهم بعين الاعتبار. وعلى مدار الثلاثين عامًا التالية، شهدت هذه المناطق حركات وانتفاضات مستمرة ضد الاستعمار.

إنشاء عصبة الأمم:

لم يتم تنفيذ خطة السلام التي قدمها الرئيس ويلسون، ولكن تحقق ذلك في مسألة واحدة، وهي تأسيس منظمة تُعرف باسم عصبة الأمم بهدف مناقشة المشكلات العالمية بشكل مشترك، والعمل على نبذ الحروب كوسيلة لحل الصراعات، وحاولت العصبة تطوير آليات

لفرض عقوبات دولية على المعتدين، وكانت أعلى هيئاتها الجمعية العامة التي تجتمع سنوياً، والمجلس الدائم للعصبة، حيث كان الأوروبيون يأملون في أن تساهم عصبة الأمم في منع الحروب المستقبلية (دومة، 2016).

رفضت الولايات المتحدة الانضمام إلى عصبة الأمم بسبب عدم قبولها لمعاهدة فرساي التي تضمنت بنوداً تتعلق بهذه المنظمة (دومة، 2016).

معاهدات السلام مع حلفاء ألمانيا:

خلال الفترة من 1919 إلى 1923، تم توقيع اتفاقيات منفصلة مع النمسا والمجر وبلغاريا وتركيا، واضطرت جميع الدول المهزومة إلى دفع تعويضات وتقليص قواتها المسلحة بشكل كبير، وإعادة رسم حدود هذه الدول دون مراعاة لمصالح الجماعات العرقية الفردية، مما زاد من خطر نشوب صراعات مستقبلية (شلالي، 2021).

تم ضم جنوب تيرول وإستريا من النمسا إلى إيطاليا، بالإضافة إلى ضم مناطق كبيرة إلى ثلاث دول جديدة–تشيكوسلوفاكيا وبولندا ويوغوسلافيا، ووجد أكثر من 3 ملايين ناطق بالألمانية أنفسهم جزءًا من تشيكوسلوفاكيا، وتحولت النمسا إلى دولة صغيرة يبلغ عدد سكانها 6.5 مليون نسمة، ومنعت من الانضمام إلى ألمانيا، ثم نقل جزء من الأراضي البلغارية إلى اليونان ويوغوسلافيا ورومانيا، ومنح ثلثي الأراضي المجرية إلى تشيكوسلوفاكيا ويوغوسلافيا ورومانيا، ونتيجة لذلك، انخفض عدد سكان المجر الجديدة من 18 إلى 7 ملايين نسمة، وفقدت تركيا تقريباً جميع الأراضي الأوروبية لصالح اليونان والأراضي العربية في الشرق الأوسط لصالح إنجلترا وفرنسا (إم سيراكوسا، 2014).

مؤتمر واشنطن:

في آذار/مارس 1920، قرر مجلس الشيوخ الأمريكي عدم الموافقة على معاهدة فرساي التي تم توقيعها في مؤتمر باريس للسلام، وبسبب عدم رضاها عن نتائج المؤتمر وعدم تلبية النظام العالمي بعد الحرب لمصالحها، اتخذت الولايات المتحدة موقف الانعزالية وتبنت سياسة "الحرية الكاملة للأيدي" في الشؤون الخارجية، وكان التوسع الاقتصادي الأجنبي للولايات المتحدة يتزايد بشكل كبير، وهذا الأمر أثار تحدياً للدول الأخرى، فقد واجهت الولايات المتحدة منافسة من إنجلترا، التي كانت تعتبر زعيمة التجارة العالمية منذ فترة طويلة، وأيضاً من اليابان التي كانت تكتسب القوة. ولحل هذه المشكلة وتنظيم الأسلحة البحرية وتحديد الوضع في منطقة آسيا والمحيط الهادي، وأيضاً لتعويض الإخفاقات في مؤتمر فرساي، قامت الولايات المتحدة بتنظيم مؤتمر دولي على أراضيها، عُقد في واشنطن في الفترة من 12 نوفمبر 1921 إلى 6 شباط/فبراير 1922 (محمود، د. ت).

ونتيجة للاتفاقيات التي تم التوصل إليها في المؤتمر، حرمان اليابان، المنافس الرئيسي للأميركيين في هذه المنطقة، من عدد من الحقوق التفضيلية في الصين وحتى في جزء من شبه جزيرة شاندونغ، وتحديد نسبة البوارج وحاملات الطائرات الأمريكية والبريطانية ذات السعة الكبيرة بنسبة 5:5 لأول مرة، وفقدت معاهدة التحالف الأنجلو يابانية عام 1902، التي أثرت على مصالح الولايات المتحدة في منطقة آسيا والمحيط الهادي، قوتها تلقائياً، وحققت الولايات المتحدة نصراً دبلوماسياً كبيراً للمرة الأولى، وتعديل نظام السلام في فرساي جزئيًا في غضون عامين، مما أدى إلى تشكيل نظام فرساي–واشنطن الذي استمر حتى منتصف الثلاثينيات (دومة، 2016).

تأثرت أوروبا بشكل كبير بمعاهدات السلام التي تم توقيعها في الفترة من 1919 إلى 1923، وعلى الرغم من أن هذه المعاهدات كانت تهدف إلى تحقيق السلام وتحديد شكل أوروبا الجديدة، إلا أنها أثارت العديد من المشاكل والتوترات، وفي النهاية، أدت هذه المشاكل إلى اندلاع الحرب العالمية الثانية، ومن بين هذه المعاهدات، كانت معاهدة فرساي التي وقعت عام 1919 مهينة لألمانيا. فقد تسببت في إحداث جرح عميق في الشعب الألماني وأصبحت مصدراً هاماً للانتقام، ولعبت دوراً كبيراً في تشكيل الفاشية وظهورها في ألمانيا.

الفصل الرابع

الدول الغربية في فترة ما بين الحربين

بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، يمكن تقسيم العقد الأول إلى فترتين: الفترة الأولى: التي استمرت خمس سنوات من الإعمار المكثف بين عامي 1919 -1923.

الفترة الثانية: التي استمرت لست سنوات من السلام والازدهار النسبي بين عامي 1924 - 1929.

يجب علينا أن ننظر إلى هذه الفترة الثانية كمقدمة للحرب العالمية الثانية التي كانت أكثر دموية ومأساوية في الفترة ما بين عامي 1939 -1945.

مشاكل ما بعد الحرب:

بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، كانت الدول الغربية الثلاث التي حددت مسار السلام في مؤتمر باريس–بريطانيا العظمى وفرنسا والولايات المتحدة–في ذروة قوتها، حيث تم التغلب تدريجياً على الدمار والتضخم والصعوبات في النظام المالي بعد الحرب، وعاد الاقتصاد إلى الإنتاج والتجارة السلمية، وبعد فترة قصيرة، بدأت مستويات المعيشة في الأسر ذات الدخل المتوسط في الارتفاع، ومع ذلك، فإن الوضع في العشرينيات والثلاثينيات لم يكن مستداماً، حيث حدثت ثلاث أزمات اقتصادية متفاوتة الخطورة خلال هذه الفترة (1920–1921، 1929–1933، 1937–1938) في الدول الغربية (بن السعدي، 2016).

في السنوات التي تلت الحرب مباشرة، تسببت المشاكل الاقتصادية في غضب اجتماعي وزادت من شعبية الأفكار المتطرفة، وبعد ثورة تشرين الأول/أكتوبر في روسيا في عامي 1918 -1919، انتشرت موجة من الثورات الاشتراكية في فنلندا وألمانيا والمجر، تسببت الانتفاضات الثورية في الدول الأوروبية ونشوء حركات التحرر في المستعمرات وظهور نشاط الشيوعية الثالثة (1919–1943) وصعود الأحزاب الاشتراكية إلى السلطة في بعض البلدان، مثل: ألمانيا، في تأكيد توقعات مؤسسي النظرية الشيوعية بشأن نهاية حتمية للرأسمالية، وأدى انتشار الموجة الثورية واستيلاء الحزب البلشفي على السلطة في روسيا إلى خوف الأوروبيين من تهديد انتشار الشيوعية، وفي حالة عدم وجود حلول للمشاكل التي لم يتم حلها في الاشتراكية، قد ينخرط البعض في حركات قومية يمينية (بن السعدي، 2016).

كانت هناك تحديات كبيرة في المشهد الدولي، لقد فشلت معاهدات السلام في تحقيق آمال العديد من الأوروبيين، خاصة الألمان والمجموعات العرقية في أوروبا الشرقية، وكانت الديمقراطيات الغربية في حاجة ماسة إلى قادة سياسيين أقوياء يمكنهم التصدي بفعالية للتحديات الاقتصادية والسياسية الكبيرة، والتهديد المحتمل من الفاشية واندلاع حرب عالمية جديدة.

تم حل مشكلة دفع التعويضات في ألمانيا بعدما قامت بنوك نيويورك بتقديم القروض لها، حيث دفعت هذه الأموال كتعويضات إلى فرنسا وبريطانيا العظمى، ثم عادت إلى الولايات المتحدة لسداد ديون الحرب، وكان تدفق الأموال الثلاثي، الذي يعتمد على الائتمان، سبباً في تعزيز التعافي السريع للاقتصاد الأوروبي، وتحسنت الحياة الاقتصادية في فرنسا وبريطانيا العظمى تدريجياً، وشهدت الولايات المتحدة طفرة اقتصادية استمرت لمدة خمس سنوات (نوار، 2014).

التغيير الاجتماعي:

بعد الحرب، شهد المجتمع الغربي تغييرات كبيرة في هيكله، حيث بدأ أفراد الطبقة الأرستقراطية يلعبون دوراً أقل في الجيش والدبلوماسية والبنوك والقطاعات النخبوية الأخرى، فتم ترقية المهندسين ورجال الأعمال والمحامين وأعضاء المجموعات المهنية الأخرى إلى مناصب قيادية، مما زاد حجم الطبقة الوسطى، وبشكل أقل، الطبقة العاملة بشكل ملحوظ (هاتشيا، 1958).

وتغيرت بسرعة نمط حياة المرأة ووضعها في العديد من البلدان بعد الحرب، وأصبحت حركة المطالبة بحق المرأة في التصويت أقوى، وتمكنت المرأة لأول مرة من الحصول على هذا الحق في روسيا (1917)، إنجلترا (1918)، ألمانيا (1919)، والولايات المتحدة الأمريكية (1920)، وفي تركيا، بدأت المرأة تتمتع بحق التصويت في عام 1934، وفي معظم البلدان الأخرى، لم تحصل المرأة على هذا الحق إلا بعد عام 1945.

الولايات المتحدة الأمريكية:

بعد الحرب، كانت الولايات المتحدة الأمريكية في وضع أفضل من حلفائها الأوروبيين، فقد دخلت الحرب العالمية الأولى متأخرة مقارنة بالدول الأخرى، ولذلك تكبدت خسائر بشرية ومادية أقل بكثير من غيرها، حيث كانت تتصدر العالم في الإنتاج الصناعي والزراعي، وساهمت في تمويل الانتعاش الاقتصادي في أوروبا، وساهمت في الزيادة الكبيرة في إنتاج السلع الاستهلاكية لتحسين ظروف المعيشة للسكان وتعزيز الاستقرار الداخلي (مصطفاوي، 2018).

في العشرينيات، بدأت الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية في دخول عصر الاستهلاك الشامل، حيث أصبح بإمكان العاملين في المكاتب والعمال شراء السلع الصناعية، وكان السبب وراء ذلك هو الثورة التكنولوجية على غرار الثورة الصناعية وموجة الابتكارات في نهاية القرن التاسع عشر، فقد سمحت شركة H. Ford بإنتاج كميات كبيرة من السيارات والأجهزة المنزلية المختلفة بأسعار منخفضة من خلال استخدام الناقل والتنظيم العلمي للعمل الذي قام به F. Taylor، وبحلول عام 1929، كان هناك سيارة واحدة لكل خمسة أشخاص في

الولايات المتحدة، أما في أوروبا الغربية، فكانت السيارات لا تزال سلعة فاخرة حتى الخمسينيات، وكانت متاحة فقط لرجال الأعمال والمتخصصين المؤهلين، ومع ظهور الكهرباء، ظهرت المكاوي الكهربائية والغسالات في المنازل الحضرية (https://ar.wikipedia.org/wiki/).

بريطانيا العظمى:

تطوّر الاقتصاد البريطاني ببطء في عقد العشرينات من القرن العشرين، وكانت البلاد تواجه مشاكل سياسية داخلية وخارجية، وكانت الاحتجاجات المناهضة للاستعمار في الهند تثير قلقًا متزايدًا، وفشلت محاولة إنجلترا لإخضاع أفغانستان بالقوة العسكرية في عام 1919، بالإضافة إلى ذلك، كان على إنجلترا أن تقدم تنازلات للحركة الوطنية الأيرلندية ومنح إيرلندا حقوق السيادة في عام 1921، مع الاحتفاظ بالجزء الشمالي الشرقي من الجزيرة (https://ar.wikipedia.org/).

في كانون الثاني/يناير 1924، تأسست أول حكومة عمالية في تاريخ البلاد، وكان العمال يعولون عليها بشدة، لكن محاولات حزب العمال لتنفيذ بعض التدابير في مجال الضمان الاجتماعي لم تجد تأييدًا في البرلمان الذي كان يسيطر عليه المحافظون. وفي خريف عام 1924، استعاد حزب المحافظين الحكم مرة أخرى، وردًا على الإضراب الجماهيري الذي نظمه عمال المناجم عام 1926، أقر المحافظون قانونًا يقيّد حقوق النقابات العمالية، بما في ذلك حق الإضرابات الجماهيرية، مما أدى إلى احتجاجات واسعة في البلاد، ونتيجة لذلك، فاز حزب العمال في الانتخابات البرلمانية لعام 1929 لأول مرة وشكل الحكومة، وهكذا رسّخ حزب العمال نفسه في الساحة السياسية في إنجلترا وأصبح واحدًا من القوتين السياسيتين الرئيسيتين منذ ذلك الحين (عبد الغني، 2010).

فرنسا:

فرنسا مثل بريطانيا العظمى، تمكنت من الخروج من الحرب العالمية الأولى بنجاح، ومع ذلك، لحقت بها خسائر جسيمة جعلت الكثير من الفرنسيين يشعرون بالهزيمة، وعلى الرغم من ذلك، تمكن الاقتصاد الفرنسي من التعافي بسرعة نسبية، ويرجع ذلك بشكل كبير إلى التعويضات الألمانية والأراضي التي تم استعادتها من ألمانيا (الشناق، 2021).

على عكس بريطانيا العظمى، تميزت فرنسا بتنوع الأحزاب والتجمعات المختلفة، وبالتالي كانت تتحد في كتل معينة في صراع السلطة، ففي العشرينيات، كان هناك تنافس قوي بين القوى اليسارية والكتلة الوطنية، التي تتألف من الأحزاب اليمينية البرجوازية، وبعد فوز الكتلة اليسارية في انتخابات مجلس النواب في أيار/مايو 1924، تشكلت حكومة يسارية، لكنها فشلت في تنفيذ برنامج الإصلاحات التقدمية، مما استغلته الكتلة الوطنية التي عادت إلى السلطة

بعد انتخابات عام 1926، وأطلق على الكتلة اليمينية الجديدة اسم "الوحدة الوطنية"، ولكن لم يكن هناك حقيقة الوحدة، واستمرت القوى اليسارية واليمينية في صراعها المستمر من أجل السلطة، وكان الشيوعيون مستقلين عن سياسة الكتلة، ووفقًا لتوجيهات الكومنترن، سعوا للحصول على السلطة بمفردهم وبالتالي خسروا في الانتخابات (كاظم، 2015).

الكساد الكبير:

في 24 تشرين الأول/أكتوبر 1929، انهارت بورصة نيويورك وبدأت الأزمة الاقتصادية العالمية المعروفة بالكساد الكبير، استمرت هذه الأزمة من 1929 إلى 1933، وكانت من أسوأ الأزمات التي شهدتها العالم من حيث المدة والعمق، وكانت الولايات المتحدة محوراً رئيسياً في هذه الأزمة، حيث كان النظام المالي العالمي يعتمد بشكل كبير على استقرارها الاقتصادي، وكانت البلدان الأخرى، مثل ألمانيا، تعتمد على القروض الدولية لسداد التعويضات، خاصة من الولايات المتحدة، وفي الوقت نفسه، توقفت البنوك الأمريكية عن منح القروض وطالبت بسداد الديون الخارجية (شلالي، 2021).

لكن الأسباب الرئيسية وراء الكساد الأكبر كانت مختلفة في العقود الأولى من القرن العشرين، وتم إدخال إنجازات العلوم والتكنولوجيا وأحدث التقنيات بنشاط في الإنتاج الصناعي، مما سمح بزيادة حجم الإنتاج بشكل كبير، ومع ذلك، ظل نظام علاقات السوق وتنظيم الاستهلاك والطلب على حاله، ولم يعد يتوافق مع النمو السريع للإنتاج. وفي عدد من الصناعات، كان هناك تكدس في المخزون؛ مما اضطر المنتجين إلى تدمير البضائع وخفض حجم الإنتاج، مما أدى حتماً إلى البطالة الجماعية (شلالي، 2021).

لوحظ انخفاض كبير في الإنتاج في الولايات المتحدة وألمانيا بنسبة تزيد عن 50٪. أما في المملكة المتحدة، فقد بلغ الانخفاض 25٪. وعلى الرغم من أن فرنسا تأثرت بالأزمة قليلاً، إلا أنها لم تتأثر بنفس القدر مثل الدول الغربية الأخرى (ميمونة، 2014).

تجاوزت نسبة البطالة كل التوقعات المحتملة، حيث وصلت إلى مستويات غير مسبوقة (فقط في الولايات المتحدة عام 1933، كان هناك حوالي 13 مليون شخص بلا عمل)، وانخفض مستوى المعيشة بشكل كارثي، وكانت الحكومات تخشى اندلاع اضطرابات اجتماعية خطيرة، وفي المدن الغربية التي كانت مزدهرة ذات يوم، كان الناس يضطرون للنوم على المقاعد في الحدائق والانتظار في طوابير طويلة من أجل الحصول على وجبات مجانية في مطابخ الخير (رفيق، 2020).

مع تفاقم الكساد الاقتصادي، فقد الكثيرون ثقتهم في قدرة الحكومات الديمقراطية على حل مشاكلهم، لقد وفّر الفقر واليأس بيئة خصبة للمتطرفين لاقتراح حلول جذرية، لقد توقع

الشيوعيون انهيار الرأسمالية في المستقبل القريب، وتحدث المتطرفون اليمينيون القوميون عن أزمة الديمقراطية وأشادوا بفوائد الحكم الاستبدادي (ميمونة، 2014).

ومع ذلك، فإن الديمقراطيات الغربية، التي اتبعت لأول مرة نهج تنظيم الدولة للحياة الاقتصادية والاجتماعية، تمكنت من الخروج من الأزمة والحفاظ في الوقت نفسه على القيم الأساسية والمكاسب الديمقراطية التي حققتها في السنوات السابقة، ونجحت في وقف انتشار الفاشية في بلدانها، وظلت مفاهيم ومؤسسات التنظيم الحكومي التي نشأت في تلك الحقبة قائمة حتى السبعينيات.

الفصل الخامس

تأسيس الأنظمة الفاشية في أوروبا

بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، تحول التفاؤل الأوروبي إلى تشاؤم، اهتزت الثقة في المؤسسات الديمقراطية والأسواق الحرة، شعر المجتمع بخيبة أمل، حيث غرق الناس في حرب دموية وفشلت المؤسسات في حمايتهم من آثارها المدمرة في السنوات التي تلت الحرب مباشرة، وبتحريض من الفيلسوف الألماني شبنجلر، بدأوا يتحدثون عن تدهور أوروبا، وهذا يعني أن أوروبا البرجوازية القديمة أصبحت شيئًا من الماضي، ويجب استبدالها بنظام اجتماعي جديد، فرأى الشيوعيون الحل في الثورة وإقامة مجتمع اشتراكي غير طبقي، بينما رأى خصومهم الحل في إقامة نظام حازم ودكتاتوري يعارض الديمقراطية، وفي أعقاب الاستياء العام من الديمقراطية، ظهرت الأنظمة الفاشية الشمولية في العديد من البلدان الأوروبية، وأصبح تأسيس الفاشية الدليل الأكثر وضوحاً على أزمة الحضارة الأوروبية الغربية (باسمور، 2013).

تأسيس الفاشية في أوروبا كان له أسباب ومتطلبات أساسية، ومن بين أهم هذه الأسباب: (عبد الغني، 2010).

– تعزيز الأفكار القومية والعسكرية في نهاية القرن التاسع عشر بعد تأسيس دول وطنية جديدة مثل ألمانيا وإيطاليا.

– انتشار فكرة الداروينية الاجتماعية، أي نقل قوانين تطور الطبيعة إلى تطور المجتمع البشري.

– تشكيل النظريات الجيوسياسية حول العلاقة بين الموقع الجغرافي للدول وتاريخها وسياستها الخارجية.

– تأثير الحرب العالمية الأولى في تعزيز العنف والروح العسكرية، مما أدى إلى زيادة تدخل الدولة في جميع جوانب الحياة الاجتماعية وتأسيس جهاز دعاية قوي لتعزيز القومية والمغالاة الوطنية بين الجماهير.

– رد فعل سلبي للعديد من الأشخاص على العداء المحيط، والتحضر السريع، والاحتكارات القوية وتطوير أسلحة جديدة.

– فقدان العديد من الأشخاص لوضعهم الاجتماعي المعتاد وآفاقهم في سنوات ما بعد الحرب، مما أدى إلى تشكيل حالة وعي جماعي معينة.

– تعزيز المزاج والاكتئاب تحت تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية في الفترة من 1929 إلى 1933، مما جعل الجماهير تعيش على حافة الفقر واليأس وتكون على استعداد لقبول أي شخصية قوية تساعد في حل المشاكل بسرعة.

– أزمة الدولة الليبرالية وخوفها من الحركة الشيوعية وتصاعد "التهديد الأحمر"، مما دفع الحكومات إلى البحث عن الخلاص في الأنظمة اليمينية الدكتاتورية.

في إيطاليا وألمانيا، تولى الفاشيون السلطة بشكل قانوني، بينما في إسبانيا، نشأ نظام الجنرال فرانكو (Franco) نتيجة لتمرد عسكري وحرب أهلية في الفترة بين عامي 1936 و1939، ورغم الاختلاف في السبب، إلا أن هناك شيئًا مشتركًا بين هذه الدول، وهو تغيير كبير في تاريخها، حيث تأثرت حياة الناس والمجتمع بشكل جذري بالأفكار والقوانين الجديدة. (باسمور، 2013).

تأسيس النظام الفاشي في إيطاليا

تسبب عدم الرضا عن نتائج الحرب في ارتفاع مشاعر القومية في إيطاليا بشكل كبير، فبدأت فكرة إنشاء "إيطاليا الكبرى"، التي تعتبر وريثة لروما القديمة، في الانتشار، وفي الوقت نفسه، كانت البلاد تعاني من تدهور اقتصادي، حيث حمّلت الجماهير العاملة الحكومة الليبرالية مسؤولية كل شيء، مما أدى إلى تفاقم الوضع الاقتصادي، وفي صيف عام 1919، شهدت إيطاليا موجة من الإضرابات الجماهيرية، حيث بدأ العمال بالاستيلاء على المصانع بقيادة الاشتراكيين والشيوعيين، كان رجال الأعمال يخشون من تهديد إعادة توزيع الممتلكات وثورة اشتراكية، وكانوا يحلمون بتأسيس نظام قوي وحازم. (باسمور، 2013).

في ظل الفوضى وعدم الاستقرار في إيطاليا، بدأت الحركة الراديكالية اليمينية– الفاشية، التي أسسها الاشتراكي موسوليني (Mussolini) في بداية عام 1919، في التأثير والقوة، واستغل الفاشيون الإيطاليون بذكاء الغضب العام والأزمة التي تعصف بالبلاد، لقد تبنوا مطالب العدالة الاجتماعية من اليسار ووعدوا بحماية حقوق الممتلكات، واقترحوا حلاً لكل المشاكل من خلال إنشاء نظام قوي وديكتاتوري، وفي أكتوبر 1922، نفذت مجموعة من القمصان السوداء "المسيرة نحو روما"، التي أطلق عليها لاحقًا اسم الثورة الفاشية، وقرر الملك فيكتور إيمانويل الثالث (Victor Emmanuel III) تكليف موسوليني بتشكيل حكومة جديدة، بدعم من السلطات الحاكمة في البلاد، وبهذا وصل الفاشيون الإيطاليون إلى السلطة. (باسمور، 2013).

بعد مضي عامين على فوزهم في الانتخابات، بدأ الفاشيون في إلغاء الديمقراطية وإقامة نظام ديكتاتوري، فتم حظر أحزاب المعارضة وإلغاء الحقوق المدنية، وتقييد صلاحيات البرلمان، وتم تنقية جهاز الدولة من "العناصر المعادية للوطن"، وتم قمع أي مقاومة للنظام الفاشي بوحشية، وأصبح موسوليني الحاكم الوحيد للبلاد في الواقع. (جوسيبي، 1997).

في الثلاثينيات، نجح موسوليني بفضل سياسة الاكتفاء الذاتي في تحقيق استقرار اقتصادي نسبي، مما سمح للنظام بتبني سياسة خارجية نشطة، وقامت إيطاليا الفاشية بشن عدوان

على الحبشة (إثيوبيا) وألبانيا، وتدخلت في الحرب الأهلية في إسبانيا إلى جانب المتمردين بقيادة الجنرال فرانكو، بعد أن تحالفت مع ألمانيا النازية، فأصبحت إيطاليا واحدة من الدول التي شنت الحرب العالمية الثانية. (باسمور، 2013).

تأسيس النظام النازي في ألمانيا

تأسيس النظام النازي في ألمانيا كان نتيجة للأزمة الاقتصادية والسياسية التي كانت تعصف بالبلاد بعد الحرب العالمية الأولى، حيث كانت ألمانيا تعاني من شلل اقتصادي بسبب الإنفاق العسكري الضخم والتعويضات التي فرضت عليها، فكان التضخم متفشياً وارتفاع معدلات البطالة يزيد من الاستياء والشعور بالإذلال الوطني بسبب معاهدة فرساي القاسية، هذه الظروف الصعبة أدت إلى عدم استقرار سياسي، بما في ذلك الفكر العنصري لحزب العمال الألماني الوطني الاشتراكي (NSDAP) بزعامة أدولف هتلر. (الشناق، 2021).

دعا النازيون إلى الانتقام وعودة ألمانيا إلى مكانتها في أوروبا والعالم، وألقوا باللوم على الديمقراطيين الاشتراكيين والشيوعيين والرأسماليين على مصائب الشعب الألماني، وطرحوا شعارات معادية للسامية، ووعدوا بإيجاد مخرج فوري من الأزمة والقضاء على البطالة، وأعلنوا أن الألمان هم "العرق المتفوق" وأن الآريين لديهم حق في حكم "الأجناس الأدنى"، وأنشأوا مجموعات قتالية قوية قبل وصولهم إلى السلطة. (باسمور، 2013).

تفاقمت الأزمة الاقتصادية العالمية وأدت إلى تفاقم الوضع الصعب في البلاد، ولم تتمكن الحكومة الألمانية من دفع التعويضات للقوى المنتصرة، وتراجعت سلطة الأحزاب السياسية التقليدية بشكل كارثي، وكان الديمقراطيون الاشتراكيون والشيوعيون في عداوة مع بعضهم البعض ولم يتمكنوا من الاتحاد لمحاربة تهديد الفاشية بشكل مشترك، ولم يخف الشيوعيون هدفهم المتمثل في إقامة دكتاتورية البروليتاريا وكان الصناعيون الألمان بحاجة إلى رقابة صارمة على الاقتصاد والدولة بسبب الخسائر التي تكبدوها. وفي النهاية، توصل الصناعيون إلى اتفاق مع هتلر الذي وعد باتباع المسار الصحيح إذا وصل إلى السلطة. بالنسبة للصناعيين، بدا النازيون أقل شراً من الشيوعيين، ونتيجة لذلك، عين الرئيس فون هيندنبورغ (Von Hindenburg) في 30 يناير 1933 هتلر رايخ المستشار (رئيس الوزراء)، وبعد شهرين، فاز الحزب النازي في الانتخابات البرلمانية. (نوار، 2014).

بعد التعامل مع خصومهم السياسيين، استولى النازيون على المجتمع والاقتصاد بشكل كامل، ونجحوا في إخراج البلاد بسرعة من الأزمة، والقضاء على البطالة، وتحسين مستوى المعيشة بشكل كبير. بعد ذلك، بدأوا في التحضير بشكل مكثف لغزو مساحة المعيشة الموعودة، حيث توجهت جميع الصناعات تقريباً نحو التوسع العسكري المستقبلي. (إبراهيم، 2008).

أيديولوجية وممارسة الفاشية:

استند نظام الهيمنة الفاشي على عاملين أساسيين: القوة والتأييد الجماعي، وقد تم تعزيزهما بواسطة الأيديولوجية والشبكة الواسعة من المنظمات الفاشية.

تمكنت الأنظمة الفاشية من تشكيل قاعدة جماهيرية واسعة نسبيًا والحصول على دعم المجتمع، وهذا ما يميزها عن الدكتاتوريات العسكرية العادية، ولم يكن بإمكانها تنظيم مظاهرات ضخمة لدعم النظام الدوتشي (الزعيم الإيطالي) بسبب الشعور بالخوف، فاستخدمت الأنظمة الفاشية بمهارة سياسة الدولة الأبوية، والتي تم تجسيدها في تنفيذ إصلاحات اجتماعية وتدابير تحفيزية متنوعة، مثل تنظيم أوقات الفراغ وتوفير السياحة بأسعار مخفضة. (نوار، 2014).

تميزت الأيديولوجية الفاشية في جميع البلدان بالعدوانية والهجومية وعدم التسامح تجاه أي معارضة، وكانت تقوم على فكرة رائدة واحدة، حيث كانت تدور حول فكرة الأمة، وفي ألمانيا حول فكرة التفوق العنصري للألمان، وكان هدفها تحويل المجتمع إلى معسكر شبه عسكري جاهز للمعارك من أجل المصالح المختلفة، وتم إنشاء جهاز دعاية خاص لنشر هذه الأفكار. (إبراهيم، 2008).

لم يكن النظام الفاشي في إيطاليا والنظام النازي في ألمانيا هما النظامان الوحيدان في أوروبا خلال الأزمة الاقتصادية العالمية، فقد تعرضت مؤسسات حكم الدولة والقيم الليبرالية المحافظة والمبادئ التوجيهية للحضارة الغربية لاختبار جدي، وحتى في الدول الديمقراطية المستقرة مثل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا العظمى وكندا والدول الإسكندنافية وفرنسا. أصبحت الأحزاب اليمينية والفاشية أكثر نشاطًا، فقد تمكنت هذه الدول من الدفاع عن الأسس والقيم الديمقراطية وقامت بإجراء إصلاحات ليبرالية لصالح فئات واسعة من السكان. وفي بعض البلدان مثل إسبانيا وفرنسا، تمكنت الجبهات الشعبية الديمقراطية من الوصول إلى السلطة لفترة معينة. (كاظم، 2015).

أدت الأزمة في بلدان وسط وجنوب أوروبا إلى زيادة الشمولية والاستبداد، حيث نشأت أنظمة تشبه النظام الإيطالي في النمسا، وحدثت انقلابات في لاتفيا وإستونيا وبلغاريا عام 1934م واليونان عام 1936م ورومانيا عام 1938م، نتيجة للحرب الأهلية بين 1936-1939م. (باسمور، 2013). كما فاز الفاشيون بقيادة فرانكو في إسبانيا، وكانت الأنظمة الاستبدادية الدكتاتورية موجودة في المجر والبرتغال ويوغوسلافيا. (حميدي، 2014).

الفصل السادس

دول آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية في فترة ما بين الحربين العالميتين

مع بداية القرن العشرين، لا تزال معظم الدول في آسيا وأفريقيا تحتفظ بثقافتها وهويتها الوطنية، وتعتمد بشكل متفاوت على الدول الأوروبية الرائدة. وكانت سمات الحضارات الشرقية، باستثناء اليابان، تتميز بطابع زراعي تقليدي. ومع بداية القرن العشرين، بدأت الاتجاهات الجديدة تتغلغل تدريجيا في هذه البلدان، حيث اتخذت حركات التحرر الوطني أشكالا جديدة. وعلى الرغم من حصول دول أمريكا اللاتينية على استقلالها، إلا أنها تأثرت بشكل كبير بأوروبا والولايات المتحدة.

إعادة التوزيع الإقليمي للعالم

حدث إعادة توزيع إقليمي للعالم بعد الحرب العالمية الأولى، حيث فقدت ألمانيا المهزومة ممتلكاتها الاستعمارية. ففي عام 1918، تم الإعلان علناً عن حق الشعوب في تقرير مصيرها من قبل القوى العظمى. وتم إنشاء نظام تفويض لإدارة المستعرات بهدف إضفاء الشرعية على المستعرات الألمانية التي تم الاستيلاء عليها في أفريقيا وآسيا والمحيط الهادئ، وممتلكات الإمبراطورية العثمانية في الشرق الأوسط بمبادرة من إنجلترا وفرنسا. (مظلوم، 2012).

وبفضل التفويض الذي منحته عصبة الأمم للدول المتقدمة، تمكنت من تنفيذ ما اعتبرته مهمة مقدسة، وهي رعاية الشعوب التي لا تزال غير قادرة على حكم أنفسها وأراضيها. وهذا يعكس النهج الإيديولوجي للاستعمار "الأبيض" الذي يتبناه زعماء الدول الأوروبية. وقد مُنحت القوى الاستعمارية التقليدية، بريطانيا وفرنسا، السلطة الرئيسية على هذه الأراضي.

في النهاية، ظل وضع المستعمرات دون تغيير إلى حد كبير بعد الحرب العالمية الأولى. واستمرت القوى الاستعمارية فرض نماذج تنموية تحاكي النماذج الأوروبية على الشعوب الخاضعة، خلافاً للتقاليد التاريخية المحلية، مما أدى ردة فعل ومقاومة طبيعية.

حركة التحرر الوطني من أجل الاستقلال

حركة التحرر الوطني هي نضال الشعوب المضطهدة التي تسعى إلى الاستقلال الوطني، والاقتصادي، والتحرر الروحي، والتقدم الاجتماعي. قادت هذه الحركة فئات مختلفة من المجتمع، بما في ذلك البرجوازية الوطنية، وضباط الجيش، والمثقفون، ورجال الدين، وزعماء العشائر. وكانت القاعدة الاجتماعية للنضال ضد الاستعمار تتألف من الفلاحين والعمال والحرفيين والتجار وأصحاب المشاريع الصغيرة وموظفي المكاتب. ومن حيث المبدأ، تحركت كل هذه الفئات نحو تحقيق أهدافها الخاصة تحت راية الفكر القومي. وفي هذه الحالة، كانت

القومية ظاهرة تقدمية؛ لأن هذه الأيديولوجية وحدت الشعب في النضال ضد الهيمنة الأجنبية. كما لعب الدين دوراً هاماً في حركات التحرر الوطني، حيث اعتمدت على أساليب مختلفة مثل المظاهرات والتجمعات والانتفاضات وأعمال العصيان المدني، وغيرها.

لم تكن حركات التحرر الوطني مقتصرة على أشكال واحدة فحسب، بل كانت لها أيضاً خصائص إقليمية متعددة.

الصين:

على الرغم من أن الصين كانت دولة مستقلة رسمياً، إلا أن الدول الغربية مثل روسيا واليابان كانت تتصارع باستمرار على النفوذ في هذا البلد. وبعد سقوط أسرة تشينغ، جعلت الصراعات السياسية الداخلية من الصعب للغاية تحقيق التقدم والتحديث في الصين. كانت العقبة الرئيسية أمام التطور التدريجي للصين هي أمراء الحرب الإقطاعيين الذين قسموا البلاد إلى عدة مناطق مستقلة منفصلة عن بعضها البعض (أوجانة، 2017).

أسس صن يات صن (Sun Yat-Sen) الحزب الوطني (الكيومينتانغ) (Kuomintang) في عام 1912 بهدف تحقيق السيادة الوطنية وتوحيد البلاد والقضاء على الإقطاع والتخلف. في عام 1917، قام بتطوير مبادئ الشعب الثلاثة التي تشمل القومية والديمقراطية ورفاهية الشعب، بهدف تحقيق الثورة الوطنية وإنشاء جمهورية ديمقراطية ومجتمع اشتراكي. بدأت حركة النضال من أجل الاستقلال الوطني في الصين بحركة الرابع من مايو عام 1919، عندما عارض طلاب بكين نقل مقاطعة شاندونغ (Shandong) إلى اليابان (هوخام، 2002).

يهدف حزب الشيوعي الصيني، الذي تأسس عام 1921، إلى إقامة ثورة وطنية وقاعدة للصناعة البحرية في الصين. بدأت الثورة الوطنية ضد الفساد في 30 مايو 1925 وانتهت عام 1928. نجح سيفيرنو (Severno) في التفاوض على اتفاق لإرسال جيوش الثورة الوطنية إلى جان كاي جك (Jan Key Jk). وعلى الرغم من وجود اختلاف بين الشيوعي والحزب الوطني (الكومنتانغ)، إلا أن لديهما ضفة نهر صغيرة وساحرة. القروض المقدمة للحزب الشيوعي الصيني مخصصة لتحسين الثورة الوطنية الديمقراطية في إطار الاشتراكية، وهو نوع من الجومينداني (الديمقراطية البرجوازية). وبحلول عام 1949، أصبح تشان كاي شيك (Chan Kai Shik) الممثل الرسمي للصين (سلمان، 2007).

استغلت اليابان الانقسام في المعسكر الثوري الصيني، لأن سياستها العدوانية شكلت خطراً جسيماً على الصين بأكملها. وفي منتصف ثلاثينيات القرن العشرين، اضطر تشان كاي

شيك إلى طلب المساعدة من الاتحاد السوفيتي، وبعد ذلك تعاون تشان وأنصاره مع الحزب الشيوعي الصيني لمحاربة العدوان الياباني بشكل مشترك (البيطار، 2003).

الهند:

كانت الهند أكبر مستعمرة بريطانية، وشهدت حركة التحرير الوطني بقيادة حزب سياسي يدعى المؤتمر الوطني الهندي (INC)، والتي كان مفكرها وزعيمها الروحي المهاتما غاندي (Mahatma Gandhi)، حيث أنشأ غاندي الفلسفة الغاندية من خصائص الفلاحين وسمات الهندوسية في الهند، وأصبحت النظام السياسي والفلسفي والأخلاقي لحركة التحرير (موسى، 2012).

أصبحت فلسفة غاندي الأيديولوجية الرسمية للحزب. حيث كان جوهرها يتمحور حول بناء مجتمع الرفاهية وتعزيز المقاومة السلمية كوسيلة لتحقيق هذا الهدف. وقد رفض غاندي فكرة الصراع الطبقي، إذ اعتبرها عاملاً يفرق بين أفراد المجتمع. شملت المقاومة السلمية مقاطعة البضائع المستوردة والمدارس والمؤسسات القضائية والحكومية، بالإضافة إلى إغلاق المتاجر التي تملكها السلطات الاستعمارية، وتنظيم مسيرات ومظاهرات دينية احتجاجاً على تصرفات الإدارة البريطانية. حتى في الحالات التي أطلقت فيها القوات البريطانية النار على المتظاهرين، كان غاندي يصر على الالتزام بمبدأ اللاعنف. وقد لعبت هذه الأشكال من النضال دوراً حيوياً في تحقيق استقلال الهند بعد الحرب العالمية الثانية (أديب، 1992).

تركيا:

بعد هزيمتها في الحرب العالمية الأولى، كانت تركيا على حافة فقدان سيادتها وسلامة أراضيها، حيث احتلت القوات الأجنبية عدة مناطق البلاد. في آب/ أغسطس 1920، فرض زعماء التحالف معاهدة سيفر على السلطان، والتي أدت إلى تقسيم تركيا بين إنجلترا وفرنسا وإيطاليا واليونان. في ظل هذه الظروف، بدأ النضال التحرري للشعب التركي بين عامي 1918–1923 بقيادة الجنرال مصطفى كمال أتاتورك (نوار، 2014).

وبفضل التضحيات الكبيرة، تمكنوا من هزيمة جيش الخلافة والقوات الأجنبية المتدخلة. وفي عام 1922، أصدرت الجمعية الوطنية الكبرى لتركيا قانوناً بإلغاء السلطنة، وفي عام 1923، تم تأسيس حزب سياسي جديد هو حزب الشعب الجمهوري، وفي نفس العام، أُعلنت تركيا جمهورية. أكملت هذه الخطوات عملية تفكيك النظام السياسي القديم وتأسيس دولة قومية تركية، والتي عرفت بالثورة الكمالية (نسيبة وعائشة، 2016).

في العشرينيات والثلاثينيات، شهدت تركيا تحديثاً في مختلف مجالات الحياة الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية. في عام 1924، ألغيت الخلافة وأُلغيت وزارة الشؤون

الدينية، كما أُغلقت المدارس الدينية وتم رفع الصلاحيات القانونية عن رجال الدين. تم إدخال تقسيم إداري جديد إلى للولايات التي أصبحت تتبع المركز مباشرة. وضعت هذه الإصلاحات الأساس لأول دستور جمهوري في عام 1924، الذي أضفى الطابع الرسمي على هيمنة البرجوازية الوطنية وملاك الأراضي. تم إنشاء نظام حزب الواحد بقيادة حزب الشعب الجمهوري. بين عامي 1925–1928، تم اعتماد قوانين جنائية ومدنية جديدة مستوحاة من النموذج الأوروبي (أبو زيدون، 2011). تم حظر تعدد الزوجات، وتم إدخال التقويم الأوروبي والملابس الأوروبية والأبجدية اللاتينية الجديدة بدلاً من الأبجدية العربية القديمة. في عام 1934، صدر قانون لتحديد الألقاب، حيث اتخذ السيد كمال لقب أتاتورك، الذي يعني أبو الأتراك. كان العنصر الأساسي في السياسة الاقتصادية هو الدولة، وخلال الإصلاحات، تبلورت أيديولوجية الكمالية، التي تعتبر إحدى تيارات القومية البرجوازية التركية، حيث كان مبدأ العلمانية، أو الدولة العلمانية هو العنصر المركزي فيها (قباني، 1978).

عندما اندلعت الحرب العالمية الثانية، أعلنت تركيا عن موقفها الحيادي، ثم قامت بالمناورة بين القوى المتحاربة في محور برلين–روما–طوكيو والدول الأعضاء في التحالف المناهض لهتلر. ولم تعلن البلاد الحرب على ألمانيا واليابان إلا في شباط/ فبراير 1945 (أحمد ومراد، 1992).

إيران:

تميزت حركة التحرير الوطني في إيران بنضال جميع القوى الوطنية ضد النفوذ البريطاني والروسي (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) في البلاد. عقب احتلال القوات البريطانية للأراضي الإيرانية عام 1918، انطلقت المقاومة المسلحة ضد هذا الاحتلال. تولى رضا شاه، مؤسس سلالة بهلوي الجديدة، الحكم عام 1925م (محمد، 2002). ومع قيام دكتاتورية الشاه، بدأت الإصلاحات في البلاد بهدف تحديث الدولة وتعزيز الهوية الوطنية. إلا أن الصراع المستمر بين أنصار النظام الملكي والبرجوازية الإيرانية ساهم في زيادة نفوذ الدول الأكثر تقدماً في إيران (إبراهيم، 2021).

أفريقيا:

في القارة الإفريقية، تجسدت حركة التحرر الوطني بأوضح صورها في كل من مصر والمغرب. فقد أدت الانتفاضات الكبرى في عامي 1919 و1921، تحت قيادة حزب الوفد الليبرالي، إلى إجبار بريطانيا العظمى على توقيع إعلان يمنح مصر الاستقلال عام 1922، إلا أن بريطانيا احتفظوا بنفوذهم في البلد لفترة طويلة (عرفات، 2017). وفي المغرب، شهدت منطقة جبل الريف بين عامي 1921–1926 مقاومة شديدة من قبائل الريف التي أعلنت عن

قيام جمهورية، حيث تصدت بقوة للاحتلال الفرنسي والإسباني. بشكل عام، كانت حركة التحرر خلال الفترة ما بين الحربين عاملاً سياسياً بارزاً، حيث شهدت بلدان آسيا وأفريقيا نهضة ملحوظة في كفاحها من أجل تحقيق الاستقلال الحقيقي (حجوجي ولغموري، 2021).

اليابان:

في ظل الظروف الصعبة التي تعاني منها الدول الآسيوية، كانت اليابان تمثل استثناءً إيجابياً. ففي بداية القرنين التاسع عشر والعشرين، شهدت البلاد معدلات سريعة من التنمية الاقتصادية. وقد تمكنت اليابان، التي اتبعت مسار التحول الأوروبي النسبي، من تجنب المصير الاستعماري الذي تعرضت له العديد من الدول الآسيوية. ومع بداية القرن العشرين، سعت الحضارة اليابانية إلى أن تصبح مركزاً جيوسياسياً جديداً، وزادت من توسعها الاستعماري تحت شعار آسيا الكبرى، حيث كان عدوانها موجهاً بشكل رئيسي نحو كوريا والصين وجزيرة تايوان. وفي الثلاثينيات، أعلنت النخبة الحاكمة عن توجه نحو إنشاء بنية سياسية واقتصادية جديدة، مما يعني مزيداً من تحديث البلاد وتعزيز السيطرة العسكرية للدولة على الاقتصاد الياباني، بالإضافة إلى انتشار النزعات الشمولية في الحياة السياسية. كما بدأ التقارب الياباني مع ألمانيا النازية وإيطاليا الفاشية (الغامدي، 2007).

أمريكا اللاتينية:

في النصف الأول من القرن العشرين شهدت تطوراً اقتصادياً واضحاً تمحور حول تصدير المواد الخام. حيث قامت الأرجنتين وأوروغواي بتصدير اللحوم والحبوب، بينما كانت المنطقة الاستوائية في أمريكيا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي وكولومبيا والإكوادور والبرازيل تصدر الفواكه والقهوة والسكر. كما ساهمت المكسيك وفنزويلا وبيرو وبوليفيا وتشيلي في تزويد السوق العالمية بالمعادن الخام مثل الفضة والنفط والمعادن الاستراتيجية والقصدير والنحاس. وقد أدى هذا التخصص الاقتصادي في المواد الخام إلى اعتماد دول أمريكا اللاتينية على استيراد المنتجات الصناعية والتقنيات المتقدمة من أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية (محمد، 2006).

وأدت الأزمة الاقتصادية العالمية إلى تراجع كبير في الطلب على المواد الزراعية والمواد الخام، مما أسفر عن انخفاض الإنتاج الوطني وارتفاع معدلات البطالة، بالإضافة إلى تدهور مستويات المعيشة بين السكان. وقد تفاقمت التناقضات الاجتماعية في دول أمريكا اللاتينية، مما أدى إلى اندلاع ثورات في البرازيل وكوبا وظهور حرب العصابات في نيكاراغوا. وفي محاولة للتغلب على هذه الأزمة، زادت الحكومات في دول أمريكا اللاتينية من جهودها لتنظيم الدولة. وفي الوقت نفسه، أعلن الرئيس الأمريكي روزفلت (Roosevelt) عن سياسة حسن

الجوار تجاه أمريكا اللاتينية، والتي تعني أن الولايات المتحدة ستتجنب التدخل في شؤون دول المنطقة (غنيمي، 1979).

الفصل السابع

الطريق إلى حرب عالمية جديدة

تم إنشاء نظام فرساي–واشنطن للعلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الأولى، وقد كان ملائماً للعديد من الدول باستثناء ألمانيا واليابان وإيطاليا. وأصبحت هذه الدول الثلاث لاحقاً المحرك الرئيسي لحرب عالمية جديدة. ومع ظهور الأنظمة الشمولية في إيطاليا ثم في ألمانيا، أصبحت طموحاتهم العدوانية أكثر وضوحاً. وكانت الحكومات الفاشية في هذه الدول تسعى إلى إعادة النظر في معاهدة فرساي ومعاهدات السلام الأخرى الموقعة عام 1919، وتهدف إلى إقامة نظام عالمي جديد. ومن المؤسف أن عصبة الأمم، التي كان ميثاقها ينص على اتخاذ تدابير جماعية ضد الدول المعتدية لحل النزاعات، ولم تتمكن من تحقيق الاستقرار المنشود في أوروبا.

انهيار نظام فرساي–واشنطن:

تم تأسيس إنشاء نظام اشتراكي وطني عدواني في ألمانيا، حيث أعلن عن هدفه النهائي المتمثل في استرجاع الأراضي الألمانية. وبدأ هتلر تقريباً على الفور في تشكيل قوات مسلحة نظامية، وشرع في اختبار ردود فعل القوى الأخرى من خلال سلسلة من الإجراءات غير المتوقعة، مصحوبة بضمانات ملزمة للسلام.

وفي أكتوبر 1933، قامت ألمانيا بالانسحاب من عصبة الأمم (نوار، ونعنعي، 1993). وقد أدانت فرنسا وبريطانيا العظمى هذا القرار، إلا أنهما لم تتخذا قراراً بشأن الإجراءات المضادة المناسبة، سواء كانت حصاراً أو غزواً. فيما بعد، أعلن هتلر عن بدء التجنيد الإجباري الشامل، وإعادة بناء الجيش الألماني، وإنشاء قوة جوية، مما يعد انتهاكاً لمعاهدة فرساي (هايمان، 2012). وبدلاً من الاعتراض، قامت بريطانيا العظمى بتوقيع اتفاقية بحرية مع ألمانيا، الأنجلو –ألمانية عام 1935م، حيث كانت تخشى، من احتمال نشوب حرب في حال حدوث خلاف مع ألمانيا (الصمد، 1983). وفي تلك الأثناء، كانت الولايات المتحدة مشغولة بمشاكلها الداخلية، مما جعلها تتوقف عن متابعة الوضع في أوروبا.

تحولت الفاشية بسرعة إلى أعمال عدوانية على الصعيد الدولي. وفي عام 1935، واستغلالاً لعدم فعالية الدول الديمقراطية، قامت إيطاليا باحتلال الحبشة (إثيوبيا)، التي كانت آخر دولة مستقلة في أفريقيا وتحت مظلة عصبة الأمم. وأعربت الدول الأوروبية عن احتجاجات خفيفة، لكنها امتنعت عن اتخاذ إجراءات فعالة لوقف الحملة الإيطالية، مثل إغلاق قناة السويس أمام السفن الإيطالية أو فرض حظر نفطي (التميمي، 2011، 94). وفي عام 1936، أرسل أدولف هتلر قواته إلى منطقة راينلاند المنزوعة السلاح، الواقعة على الحدود مع فرنسا وبلجيكا. مرة أخرى، اقتصر رد فعل القوى الأوروبية الكبرى على الاحتجاجات فقط (رمضان، 2021).

في يوليو 1936، قاد الجنرال فرانكو جزءاً من الجيش الإسباني في تمرد ضد الحكومة الجمهورية في إسبانيا، التي اعتبرها المتمردون يسارية بشكل مفرط ومعادية للكاثوليكية. خلال الحرب الأهلية الإسبانية، تلقت القوات القومية، التي أطلق عليها أنصار فرانكو هذا الاسم، الدعم من إيطاليا وألمانيا، بينما حصل الجمهوريون على مساعدة من الاتحاد السوفيتي (الأهواني، 1938). وفي عام 1936، قرر هتلر وموسوليني، رداً على رفض الدول الديمقراطية تقديم الدعم للحكومة الإسبانية، وتشكيل تحالف أطلق عليه محور برلين وروما. وكان الهدف من هذا التحالف تلبية الطموحات الإقليمية للديكتاتوريين الفاشيين. وبحلول عام 1938، اعتبر هتلر أن الجيش الألماني أصبح جاهزاً لتوسيع الأراضي الألمانية، وفي مارس من نفس العام، احتلت ألمانيا النمسا، حيث كان معظم سكانها يتحدثون الألمانية ووافقوا على ضم بلادهم إلى الرايخ دون أي اعتراض. وبعد ذلك، جاء الدور على تشيكوسلوفاكيا، حيث كان السكان الناطقون بالألمانية يعيشون فقط على طول الحدود مع ألمانيا (البطريق، 1971).

سياسة الاسترضاء:

بعد أن استولت ألمانيا على النمسا بشكل فعلي، زادت حدة التهديد باندلاع حرب شاملة في أوروبا. أدانت الدول الكبرى في العالم، إنجلترا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي، المعتدي، لكن لم يكن أي منها مستعداً للتصدي لألمانيا النازية بشكل علني. بدلاً من ذلك، اتبعت الحكومات في إنجلترا وفرنسا سياسة الاسترضاء تجاه هتلر، حيث رضخت لمطالبه المتزايدة دون أي شرط. وقد أعلن قادة هذين البلدين أن الهدف الرئيسي من هذه السياسة قصيرة النظر والخطيرة هو الحفاظ على السلام بأي ثمن. علاوة على ذلك، كانوا يأملون سراً في توجيه العدوان الألماني نحو الشرق، ضد الاتحاد السوفيتي (تشيني، 2019).

من خلال تنفيذ خطط للاستيلاء على المساحة المعيشة للعرق الآري، بدأ هتلر في المطالبة بضم الأراضي التي يقطنها الألمان بشكل رئيسي. ومن بين هذه المناطق كانت منطقة سوديتنلاند الصناعية في تشيكوسلوفاكيا. في البداية، طالب هتلر بالحكم الذاتي لهذه المنطقة، ثم سعى لضمها إلى ألمانيا. خلال صيف عام 1938، هدد هتلر بشن حرب ضد تشيكوسلوفاكيا. في تلك الأثناء، قدم الاتحاد السوفييتي عرضاً لمساعدة تشيكوسلوفاكيا، لكن هذا العرض قوبل بالرفض بسبب الخوف من الخطر الأحمر. وفي سبتمبر 1938، عُقد مؤتمر في ميونيخ حيث التقى هتلر وموسوليني برئيسي حكومتي إنجلترا وفرنسا، نيفيل تشامبرلين (Neville Chamberlain) وإدوارد دالاديه (Edward Daladier)، اللذين وافقا على جميع مطالب الجانب الألماني دون استشارة الحكومة التشيكوسلوفاكية. وتم نقل سوديتنلاند إلى ألمانيا خلال عشرة أيام. وقد وعد هتلر بحل جميع القضايا المثيرة للجدل بطريقة سلمية. ومع ذلك، في ربيع

عام 1939، وعلى عكس اتفاق ميونيخ، احتلت القوات الألمانية كامل أراضي جمهورية التشيك. وقد كان قادة الدول الفاشية مقتنعين مرة أخرى بأن القوى الديمقراطية غير مستعدة لمواجهتهم (تشرشل، د. ت).

بعد ضم تشيكوسلوفاكيا، برز تهديد كبير بالعدوان من ألمانيا في أوروبا. ولم تستبعد الحكومة السوفيتية إمكانية التوصل إلى اتفاق بين ألمانيا وإنجلترا وفرنسا ضد الاتحاد السوفييتي. في ظل هذه الظروف الصعبة، قدم جوزيف ستالين (Joseph Stalin) في ربيع عام 1939 اقتراحاً لإقامة تحالف مع إنجلترا وفرنسا في حال حدوث عدوان ألماني في أوروبا. وفي الوقت نفسه، عمل على تمهيد الطريق دبلوماسياً لتوقيع اتفاق عدم الاعتداء مع ألمانيا (إم سيراكوسا، 2014).

ومع ذلك، كان من الواضح أن الدبلوماسيتين الإنجليزية والفرنسية تمثلان أفضل استراتيجية للسياسة. وقد أظهرت هذه الحقيقة المدهشة عن المستوطنات الرائعة التي نشأت في عام 1939 في موسكو، أن الشركات البريطانية والفرنسية المفضلة لم تكن بحاجة إلى أي حوافز إضافية للتخلي عن الاشتراك. في هذا السياق، اتخذ هتلر، الذي كان في ذلك الوقت، قراراً جديداً بشأن بدء المعركة ضد البلشفية، وهو ما أعلنه بالفعل ستالين عندما أنهى اتفاقية عدم الاستسلام (محمود، د. ت).

من المتوقع أن الاتحاد السوفياتي قد ينظر بإيجابية إلى الانضمام إلى قمة مع ألمانيا، إلى جانب إنجلترا وفرنسا، لمناقشة القضايا الراهنة. يشير ذلك إلى أن سياسة الاسترضاء قد تؤثر على موقف جوزيف ستالين فيما يتعلق بتعاونه مع ألمانيا. من جانبه، استغل هتلر التحركات الدبلوماسية لكل من فرنسا وبريطانيا لتحقيق مصالحه. وقد تم اقتراح تقسيم النفوذ في بولندا وأوروبا الشرقية بين ألمانيا والاتحاد السوفيتي كجزء من هذه الترتيبات (غاشي، 2022).

في 23 أغسطس 1939م، وصل وزير الخارجية الألمانية يواكيم فون ريبنتروب (Joachim Von Ribbetrop) إلى موسكو للتفاوض مع وزير الخارجية السوفيتي فياتشيسلاف مولوتوف (Vyacheslav Moloton). كان الهدف من هذه الزيارة هو التوصل إلى اتفاق تحالفي بين الاتحاد السوفييتي وألمانيا، ونتج عنها توقيع ميثاق عدم الاعتداء الألماني السوفياتي المعروف باسم ميثاق مولوتوف–ريبنتروب. تضمن الاتفاق بروتوكولاً سرياً إضافياً، يقضي بتقسيم مناطق النفوذ في أوروبا الشرقية بين البلدين (غاشي، 2022).

بموجب هذا البروتوكول، حصلت ألمانيا على حقوق في أجزاء من بولندا، بينما حصل الاتحاد السوفيتي على أراض تشمل أجزاء من أوكرانيا وبيلاروسيا ولاتفيا وإستونيا وفنلندا وبيسارابيا. كان لهذه الاتفاقية دور حاسم في رسم خريطة النفوذ في السنوات الأولى من الحرب العالمية الثانية. في 28 أيلول/سبتمبر 1939م، عقب بدء الحرب العالمية الثانية وتقسيم بولندا،

اجتمع ريبنتروب ومولوتوف مرة أخرى لتوقيع وبروتوكولات سرية جديدة، تضمنت إعادة رسم الحدود بين ألمانيا والاتحاد السوفيتي وتحديد مناطق السيطرة بشكل أدق، مما أثار جدلاً واسعاً لاحقاً حول دور هذه الاتفاقيات في تمهيد الطريق للحرب الباردة (عسول، 2023).

ونتيجة لذلك، لم يؤخذ في الحسبان أن هذا كان يرضي القادة السوفييت سابقاً في تعاملها مع ألمانيا، فقد حصل تقدم في القوة للاستفادة من المنتجات على الصعيد الدولي. أما على الصعيد السياسي، فقد برزت مبادئ مثل الترفيه السياسي والديمقراطية، التي أسهمت في تعزيز الديمقراطية في مناطق مختلفة من أوروبا، ومع ذلك، يصعب أن تحظى هذه المبادئ باهتمام خاص في سياق الصراعات والتحديات المتعددة. يطرح تساؤلات حول حماية التقاليد القديمة وتوازن القوى في أوروبا، يقدم التاريخ ثلاثة أسباب رئيسية لدعم هذه السياسات، مما يبرر تعقيد الديناميكيات السياسية والاقتصادية في القارة.

أولاً: أوروبا تزدهر بشكل غير مسبوق، لكن نهراً جديداً لا تضيف مسارات مختلفة، مما يشير إلى ركود في بعض الجوانب. القادة السياسيون في الحزب الديمقراطي يجدون أنفسهم عاجزين عن تجاهل التصعيد في موقفهم تجاه الضغوطات الكبيرة، حيث يبدو أن كل خطوة تتطلب تضحية كبيرة، حتى لو كان الثمن باهظاً، لتحقيق طموحاتهم الضخمة (Douglas, 1985).

ثانياً: الدافع الأساسي للعودة إلى الماضي يكمن في شغف يغذي المشاعر القوية التي سبقت حقبة الشيوعية، خاصة بين السياسيين المحافظين في فرنسا والمملكة المتحدة. النهج العملي، رغم بساطته، يظل أكثر حكمة وفعالية. أما ستالين وهتلر، فقد سعيا إلى استغلال الدين والملكية لتحقيق غاياتهما. وفي خضم هذه الأحداث، كان الاتحاد السوفييتي يتحرك بخطى ثابتة لتشكيل احتجاجات ألمانية وتوسيع نفوذه، مما أدى إلى نشوء تحالف قوي يضم بريطانيا وفرنسا وروسيا (Douglas, 1985).

ثالثاً: التكتيكات الفاشية الجديدة تم إغلاقها عمداً في جهل متواصل تجاه الحقائق في العالم الخارجي من قبل الدبلوماسيون. السياسة الأوروبية التقليدية نشأت كوسيلة للحماية من التناقضات بين هياكل المستوطنات والواقع المتباين للصلاحيات الملخصة، التي تكون غالباً غير متجانسة. في هذا السياق، يتم حل العديد من المشكلات السياسية عندما يتعذر حلها بطريقة أخرى، مثل الأخطاء التي تحدث تأثير مواقف تشمبرلين (Chamberlain). على سبيل المثال، كان رئيس الوزراء البريطاني تشمبرلين، من القادة البارزين في أوروبا في تلك الفترة.

ما ورد في الوثيقة قد يكون دقيقاً، كما هو الحال عندما يتحدث شخص ما عن صفقة تقدم عبر عقد. عندما أكد هتلر على أن هناك العديد من الأراضي التي تحت سيطرة ألمانيا، والتي لا تمتلك أي منها ملكية إقليمية واضحة، تمكن تشمبرلين من التغلب على هذه المعضلة (نوار، 2014).

بعد احتلال تشيكوسلوفاكيا، شهدت السياسة البريطانية تغيرات كبيرة، مما منح هتلر مساحة للتحرك. في تلك الأثناء، بدأت إنجلترا وفرنسا في السعي للتعاون مع الاتحاد السوفييتي. ومع ذلك، ظل ستالين متحفظاً، حيث لم يعارض الرأسمالية علناً، كما لم يظهر مواجهة واضحة تجاه الشيوعية، محافظاً على موقفه الصامت تجاه كلا الطرفين. نتيجة لذلك، لم يكن نظام واشنطن العاصمة معارضاً بشدة للمعاهدات الأوروبية، بل يبدو أن هذه الأحداث كانت مجرد عرض من أعراض أزمة حضارية عميقة ومفاجئة، خاصة في الفترة التي سبقت اندلاع الحرب العالمية الثانية (الهاشمي، 2004).

الحرب العالمية الثانية والحرب الوطنية العظمى

كانت الحرب العالمية الثانية نتيجة مباشرة للتطلعات التوسعية لألمانيا النازية، بالإضافة إلى سياسة الاسترضاء التي تبنتها لفترة طويلة القوى الديمقراطية الغربية الكبرى، مثل بريطانيا العظمى وفرنسا. وقد أصبحت هذه الحرب الأطول والأكثر تدميرا في تاريخ البشرية.

السبب الرئيسي وراء اندلاع الحرب العالمية الثانية كان طموح الدول ذات التوجهات العسكرية مثل ألمانيا وإيطاليا واليابان، لإعادة رسم خريطة العالم وبناء إمبراطوريات استعمارية ضخمة. اتسمت الحرب من جانب هذه الدول المعتدية بطبيعتها العدوانية واللاإنسانية، حيث وضعت الأنظمة الفاشية خططاً لإبادة الشعوب التي اعتبرتها أدنى مرتبة (البيطار، 2003). ورغم التناقضات الأيديولوجية والسياسية بين الدول التي تعرضت للعدوان، أدرك قادتها تدريجيا أهمية الاتحاد في مواجهة عدو مشترك بشكل حاسم.

المرحلة الأولى من الحرب: اندلعت الحرب العالمية الثانية في الأول من سبتمبر عام 1939، عندما شنت ألمانيا النازية هجوماً على بولندا. ورداً على ذلك، أعلنت إنجلترا وفرنسا، اللتان كانتا تربطهما معاهدة تحالف عسكري مع بولندا، الحرب على ألمانيا بشكل فوري.

شكل التحالف المناهض لهتلر خلال الحرب العالمية الثانية من الاتحاد السوفييتي، والولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا العظمى، الركيزة الأساسية لمواجهة ألمانيا النازية وحلفائها. لعب الاتحاد السوفيتي دوراً محورياً في تحقيق النصر على قوات المحور، حيث كانت الحرب الوطنية العظمى للشعب السوفيتي أبرز محطات الحرب العالمية الثانية. يمكن تقسيم هذه الحرب إلى ثلاث مراحل رئيسية: من 1 أيلول/سبتمبر 1939 –21 حزيران/يونيو 1941؛ من 22 حزيران/يونيو 1941 –9 أيار/مايو 1945 (الحرب الوطنية العظمى)؛ وأخيراً من 10 أيار/مايو –2 أيلول/سبتمبر 1945 (بيكر، 1999).

تنقسم كل مرحلة بدورها إلى فترات متميزة. وحتى حزيران/يونيو 1941، يمكن تقسيم الحرب إلى فترتين رئيسيتين: الأولى تعرف بالحرب الوهمية وتمتد إلى أيلول/سبتمبر

1939 حتى أيار/مايو 1940، والثانية تميزت بالأعمال العدائية النشطة واستمرت من أيار/مايو 1940 حتى حزيران/يونيو 1941.

تميزت الحرب الوهمية بإعلان بريطانيا وفرنسا الحرب رسمياً على ألمانيا دون الدخول في مواجهة عسكرية مباشرة، في حين امتنعت ألمانيا عن شن عمليات نشطة ضدهم. دافعت بولندا وحدها بشجاعة، وإن كان ذلك بشكل يائس، أمام التفوق العسكري الألماني. ورغم تحالف بولندا مع بريطانيا وفرنسا، لم تتلق أي دعم فعلي منهما (غرنفيل، 2012). في هذه الفترة، كانت الحكومات البريطانية والفرنسية واقعة تحت تأثير مؤيدي سياسة الاسترضاء، الذين كانوا يؤمنون بأن الحرب ستنتهي سريعاً عبر تسوية مع ألمانيا، مع توجيه هتلر عدوانه نحو الاتحاد السوفيتي (تشيني، 2019). مستغلة ضعف المقاومة خلال غزو بولندا، استولت القوات الألمانية على النرويج والدنمارك في نيسان/أبريل وحزيران/يونيو 1940.

في ظل هذه الظروف، شرعت القيادة السوفيتية في الاستعداد لمواجهة العدوان الحتمي من ألمانيا النازية. ومع انهيار الدولة البولندية وفقدانها وجودها الفعلي، بادر الاتحاد السوفييتي إلى وضع سكان غرب أوكرانيا وغرب بيلاروسيا تحت حمايته. وفي 17 أيلول/سبتمبر 1939، أطلق الجيش الأحمر حملة تحرير في شرق بولندا، مما أسفر عن تحقيق الوحدة الإقليمية لكل من أوكرانيا وبيلاروسيا ضمن إطار الاتحاد السوفييتي (منصور، 2022).

اتخذت الحكومة السوفيتية بعد ذلك خطوة لنشر نفوذها السياسي في دول البلطيق، وهي ليتوانيا ولاتفيا وإستونيا، والتي انضمت لاحقاً إلى الاتحاد السوفييتي كجمهوريات اتحادية. أما في الحرب السوفيتية الفنلندية 1939–1940، المعروفة بحرب الشتاء، فقد تمكن الاتحاد السوفيتي من تحقيق مكاسب إقليمية مهمة، لكنه لم ينجح في ضم فنلندا إلى دائرة نفوذه (Edwards, 2009). وفي تموز/يوليو 1940، وجهت القيادة السوفيتية إنذاراً نهائياً إلى الحكومة الرومانية مطالبة بتسليم مقاطعة بيسارابيا، التي كانت ضمن الأراضي الرومانية منذ عام 1918، إلى الاتحاد السوفييتي. وهو ما تم بالفعل.

استغل الاتحاد السوفييتي الحرب في أوروبا لتعزيز أمنه، مما أدى إلى توسيع أراضيه بشكل كبير. وامتدت حدوده غرباً لمسافة تتراوح بين 150–300 كيلومتر، مما عزز موقعه الأمني والعسكري في مواجهة التهديد الفاشي المتنامي.

في أيار/مايو 1940، انتهت الحرب الزائفة في أوروبا. شنت ألمانيا هجوماً على فرنسا وبلجيكا وهولندا ولوكسمبورج، واحتلت هذه البلدان بسرعة كبيرة. على سبيل المثال، تم هزيمة الجيش الفرنسي في غضون أسبوعين. في فرنسا، تم تشكيل حكومة فيشي الموالية لألمانيا. أسفرت هزيمة فرنسا عن تغيير كبير في الوضع الجيوسياسي في أوروبا، مما دفع إيطاليا لدخول الحرب. وفي أيلول/سبتمبر 1940، تم توقيع اتفاقية التحالف العسكري بين ألمانيا

وإيطاليا واليابان (الميثاق الثلاثي)، والتي انضمت إليها لاحقاً المجر ورومانيا وسلوفاكيا وبلغاريا وبعض البلدان الأخرى (الطوير، 1998).

بعد الاستسلام الفعلي لفرنسا، بدأت ألمانيا شن حرب شاملة ضد بريطانيا العظمى، التي أصبحت العدو الرئيسي الوحيد في أوروبا. في معركة بريطانيا، سعت القيادة العسكرية الألمانية إلى كسر المقاومة البريطانية من خلال الضربات الجوية والحصار البحري تمهيداً لإنزال قواتها على الجزر البريطانية، في إطار عملية أسد البحر المخطط لها (Macksey, 1971). في أيار/مايو 1940، تولى وليم تشرشل (William Churchill) رئاسة الحكومة البريطانية، وكان معارضاً شديداً منذ البداية لسياسة الاسترضاء تجاه ألمانيا (حسين، 2019). لم يقتصر البريطانيون على الصمود فحسب، بل نفذوا أيضًا عمليات عسكرية في البحر المتوسط. من خلال الهجمات من ليبيا وإثيوبيا، تمكنوا من صد محاولة القوات الإيطالية للسيطرة على مصر، وفي أوائل عام 1941 شنوا هجوماً نشطاً (موسوعة الهولوكوست). كما شاركت الوحدات البريطانية في القتال ضد الإيطاليين في اليونان (ويكيبيديا، الموسوعة الحرة). وكان على ألمانيا إرسال قوة استكشافية تحت قيادة الجنرال إرفين رومل (Erwin Rommel) إلى ليبيا لإنقاذ حليفتها (رزق، 2000). في نيسان/أبريل 1941، غزت القوات الألمانية يوغوسلافيا واليونان، مما أجبر البريطانيين على الإخلاء بشكل عاجل (ويكيبيديا، الموسوعة الحرة).

بحلول حزيران/يونيو 1941، لم يبق في أوروبا سوى دولتين حافظتا على استقلالهما الكامل، الاتحاد السوفييتي وبريطانيا العظمى. أما في المناطق التي سيطرت عليها في القارة، فقد أنشأت ألمانيا النازية ما عرف بالنظام الجديد (ستورس، 1937). في الأراضي المحتلة، تم تشكيل إدارات حكم ذاتي تضم ممثلين عن الأحزاب أو الجماعات المؤيدة للفاشية أو الداعمة لألمانيا، والتي تعاونت مع المحتلين، وعرف أفرادها بالمتعاونين. وكانت النرويج أول من شهد تجربة من هذا النوع، حيث تولى كويسلينج (Quesling) رئاسة الإدارة المحلية. وقد أصبحت ظاهرة التعاون سمة بارزة في معظم الدول الأوروبية التي خضعت للاحتلال (موسوعة الهولوكوست).

المرحلة الثانية من الحرب: رأى هتلر أن غزو أوروبا الغربية خطوة تمهيدية لتنفيذ مهمته الأساسية، والمتمثلة في التوسع شرقاً نحو ما اعتبره مجال المعيشة للأمة الألمانية. وكان من المقرر أن تبدأ الحملة ضد الاتحاد السوفييتي بعد القضاء التام على المقاومة في الغرب. ورغم ذلك، تم اعتماد خطة باربروسا، والتي كان هدفت إلى توجيه ضربة سريعة وحاسمة للاتحاد السوفييتي واحتلال أراضيه حتى مشارف جبال الأورال، قبل انتهاء الحرب مع بريطانيا. وقّع هتلر على الخطة في 18 كانون الأول/ديسمبر 1940، وذلك بعد أن رفضت القيادة السوفييتية الانضمام إلى الميثاق الثلاثي (موسوعة الهولوكوست).

لكن الحقيقة أن الدافع الأهم وراء التحضير لغزو السوفييت في عام 1941 كان خشية القيادة الألمانية من تنامي قوة الجيش الأحمر، خاصة بعد الخطوات التي اتخذتها القيادة السوفيتية لإعادة تسليحه تقنياً وتعزيز كفاءة كوادره القيادية من خلال التدريب (البيطار، 2003).

لم يكن العدوان الذي شنته ألمانيا النازية متوقعاً من قبل الاتحاد السوفييتي، ويعزى ذلك إلى ارتكاب القيادة السوفيتية عدداً من الأخطاء الفادحة. فقد تجاهل ستالين التحذيرات والمعلومات التي أشارت إلى قرب وقوع الهجوم، وتردد في اتخاذ خطوات لتعزيز الدفاعات في المناطق الحدودية خشية استفزاز الألمان. كما قلل من شأن قدرة ألمانيا على خوض الحرب في أكثر من جبهة في آن واحد. وكان يعتقد أن المعلومات عن الحرب المحتملة مصدرها بريطانيا، التي رآها تسعى إلى إشعال مواجهة عسكرية بين الاتحاد السوفييتي وألمانيا (Patrick, 2011).

في 22 حزيران/يونيو 1941م، شنت ألمانيا هجومها على الاتحاد السوفييتي وفقًا لخطة بربروسا، التي كانت تهدف إلى تحقيق نصر سريع من خلال ما عُرف بالحرب الخاطفة، متوقعة حسم المعركة في غضون 6-8 أسابيع قبل خريف عام 1941، عبر تدمير الجيش الأحمر في المناطق الغربية من الاتحاد السوفييتي (Baker, 2009).

وكانت هذه العملية جزءاً من خطة استعمارية أوسع تُعرف بأوست، تقضي بتحويل الجزء الأوروبي من الاتحاد السوفييتي إلى مستعمرة ألمانية لتأمين المواد الخام، تمهيداً لاستيطانها من قبل الألمان. وتضمنت الخطة تقليص عدد السكان السلافيين بشكل حاد، والإبقاء على من تبقى منهم كعمالة رخيصة. وفي حال استسلام القيادة السوفييتية، كان يسمح ببقاء الجزء الآسيوي من الاتحاد السوفييتي كدولة تابعة لألمانيا، مع نقل معسكرات الاعتقال الألمانية إليه (Overy, 2004).

رأى هتلر في الحرب ضد الاتحاد السوفييتي أكثر من مجرد صراع عسكري، بل اعتبرها حرب إبادة تهدف إلى سحق العرق الروسي، وتدمير قوته البيولوجية، والثقافية، والحضارية، مما وضع شعوب الاتحاد السوفييتي أمام تهديد خطير (أبو سبيب، 2005).

ومنذ البداية، اتخذت مقاومة العدوان النازي طابع الحرب الشعبية الشاملة. وتنقسم الحرب الوطنية العظمى تقليدياً إلى ثلاث مراحل رئيسية (David, 2015):

1- 22 حزيران/يونيو 1941 -18 تشرين الثاني/نوفمبر 1942.
2- 19 تشرين الثاني/نوفمبر 1942 – 1943.
3- من عام 1944 – حتى الانتصار في 9 أيار/مايو 1945.

الفترة الأولى من الحرب العالمية الثانية

مع اندلاع الهجوم النازي على الاتحاد السوفيتية في 22 حزيران/يونيو 1941م، بدأت واحدة من أعنف مراحل الحرب العالمية الثانية، حيث تكبدت القوات السوفيتية خلال الأسابيع الأولى خسائر فادحة. وبحلول نهاية أيلول/سبتمبر من العام نفسه، كان الجيش الأحمر قد فقد نحو خمسة ملايين من جنوده ما بين قتيل وجريح وأسير، إلى جانب كميات هائلة من المعدات العسكرية، من الطائرات والدبابات. في هذا السياق الكارثي، استطاعت القوات الألمانية التوغل عميقاً في الأراضي السوفيتية، واقتربت من العاصمة موسكو ومن مدينة لينينغراد، مستولية على نحو مليون ونصف مليون كيلومتر مربع، يقطنها أكثر من 74.5 مليون نسمة (تشوبيكوف، 1986).

ورغم هذا التقدم المدمر، لم تنهر البلاد. فقد هب الشعب السوفيتي بكل فئاته للدفاع عن الوطن، متحدياً آلة الحرب الألمانية. أظهر الجيش الأحمر في مواقع عديدة شجاعة استثنائية، منها صمود حامية قلعة بريست الصغيرة التي قاومت الحصار الألماني قرابة شهر كامل رغم تفوق العدو عدداً وعتاداً (تايلور، 2000). كذلك، واجه الألمان مقاومة شرسة في معركة سمولينسك، وأثناء الدفاع عن كييف وأوديسا وسيفاستوبول (وودز، د. ت).

في الوقت نفسه، شهدت الجبهة الداخلية تعبئة جماهيرية واسعة، حيث تقدم أكثر من عشرين مليون مواطن للانضمام إلى صفوف الجيش الأحمر (تايلور، 2000)، وشارك نحو عشرة ملايين آخرين في بناء خطوط الدفاع، بينما التحق ما يقرب من أربعة ملايين شخص بالميليشيات الشعبية التي أدت دوراً بالغ الأهمية في الدفاع عن موسكو ولينينغراد وغيرها من المدن الكبرى (البيطار، 2003).

وفي الأراضي الواقعة خلف خطوط العدو، بدأ تنظيم حركات المقاومة والأنصار، التي شكلت ركيزة مهمة في إضعاف الاحتلال من الداخل. وكان للدفاع الأسطوري عن لينينغراد المحاصرة لأكثر من 900 يوم، أهمية عسكرية وسياسية كبرى، إذ جسّد إرادة الصمود الشعبي ورفض الاستسلام، وأسهم في تغيير مسار الحرب لاحقاً (غرنفيل، 2012).

تعتبر كانت معركة موسكو، التي وقعت بين 30 أيلول/سبتمبر 1941 و20 نيسان/أبريل 1942، من أكبر المعارك في المرحلة الأولى من الحرب الوطنية العظمى. حيث تمكنت القوات السوفيتية من هزيمة العدو ودفعه للخلف لمسافة تتراوح بين 100–250 كيلومتراً على طول الجبهة من موسكو (منصور، 2025). وقد كانت هذه المعركة أول هزيمة كبرى للقوات الألمانية منذ بداية الحرب، مما أضفى أهمية تاريخية كبيرة على النصر في تفكيك أسطورة الجيش النازي الذي لا يقهر، وأحبط خطة الحرب الخاطفة، وعزز معنويات الجيش الأحمر والشعب السوفيتي بشكل عام.

على الجانب الآخر، أدت هذه الهزيمة إلى إطالة أمد الحرب بالنسبة لألمانيا. كما كان لها تأثيرات على اليابان، التي قررت عدم دخول الحرب ضد الاتحاد السوفيتي. وبدلاً من ذلك، كثفت اليابان توسعها في المنطقة الآسيوية، حيث شنت هجوماً على القاعدة البحرية الأمريكية في بيرل هاربور (هاواي) في 7 كانون الأول/ديسمبر 1941 باستخدام بطائرات من حاملات الطائرات (الطويل، 2010). واستمرت اليابان في توسيع نطاق هجماتها، حيث احتلت تايلاند وسنغافورة والفلبين وبورما وإندونيسيا وغينيا الجديدة بحلول حزيران/يونيو 1942.

لقد أسهم النصر السوفيتي بالقرب من موسكو ودخول الولايات المتحدة الحرب في كانون الأول/ديسمبر 1941 في تغيير الوضع الدولي بشكل كبير، مما ساعد على تسريع عملية تشكيل التحالف المناهض لهتلر. وقد بدأ هذا التحالف في 12 تموز/يوليو 1941، عندما تم إبرام اتفاقية بشأن المساعدة والدعم المتبادل بين الاتحاد السوفيتي وبريطانيا العظمى. وفي نهاية عام 1941، تم توقيع بروتوكول بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة وبريطانيا العظمى بشأن الإمدادات العسكرية للاتحاد السوفيتي. وقد لعبت إمدادات الحلفاء من المعدات العسكرية والذخيرة والمواد الخام الاستراتيجية والسلع الغذائية دوراً رئيسياً في هزيمة ألمانيا النازية (جارودي، 1998).

في الأول من كانون الثاني/يناير الثاني عام 1942، وُقّع إعلان الأمم المتحدة في واشنطن، حيث تعهدت 26 دولة مُنددّة بالفاشية بالتعاون فيما بينها في الحرب ضد ألمانيا النازية وحلفائها (نافعة، 1995). وفي صيف عام 1942، أُبرمت معاهدات تعاون بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا العظمى، والتي شكلت أساس التحالف المناهض لهتلر (Buck, n.d, 15).

الفترة الثانية من الحرب العالمية الثانية

في هذه المرحلة من الحرب العالمية الثانية، شهدت جبهة القتال الشرقية تحولاً استراتيجياً حاسماً تمثل في انتقال زمام المبادرة إلى الجيش الأحمر السوفيتي، مما شكّل منعطفاً جذرياً في مسار الصراع. إذ دفعت الانتصارات السوفيتية الأولية، لا سيما في محيط موسكو، القيادة السوفيتية إلى السعي لتوسيع نطاق الهجوم وتحرير الأراضي الأوكرانية، عبر تعبئة قوات ضخمة من الجيش الأحمر. إلا أن هذا التقدم اصطدم بكارثة عسكرية في معركة خاركوف، حيث وقع عدد كبير من الجنود السوفيت في كماشة عسكرية وانتهى بهم الأمر إلى الهلاك أو الأسر (عبد الفتاح، 2015).

استغل الجيش الألماني هذا الارتباك وشن هجوماً خاطفاً باتجاه السهوب الجنوبية غير المحصنة في روسيا، متمكناً من السيطرة على منطقة كوبان وشمال القوقاز. في تموز/يوليو

1942، تقدم نحو مدينة ستالينغراد ونهر الفولغا بهدف قطع شريان الإمداد الحيوي إلى المناطق الصناعية في الأورال، والسيطرة على موارد الوقود الحيوية في القوقاز. ولم يكن الهجوم مجرد عملية عسكرية تقليدية، بل ارتبط باحتمالات جيوسياسية أوسع، إذ كان نجاح الألمان في عبور الفولغا قد يدفع بتركيا واليابان إلى دخول الحرب ضد الاتحاد السوفيتي، وربما يشجع الولايات المتحدة وبريطانيا على التفاوض على سلام منفصل مع ألمانيا النازية (عبد الفتاح، 2015).

في مواجهة هذا التهديد الوجودي، قررت القيادة السوفيتية خوض معركة فاصلة في ستالينغراد، التي تحولت إلى رمز للمقاومة الوطنية. وأعيد هيكلة الجيش الأحمر على أسس جديدة، حيث تم تكوين فيلق ضباط أكثر كفاءة، واكتسبت القوات خبرات ميدانية أفضل، كما تعززت القاعدة المادية والتسليحية بشكل كبير. ومع نهاية عام 1942، تفوقت الصناعة السوفيتية في إنتاج الأسلحة والذخائر على نظيرتها الألمانية. وتمت إقامة تحصينات دفاعية متقنة داخل ستالينغراد، بحيث تحول كل منزل إلى نقطة قتال مستقلة، وصدرت أوامر صارمة من ستالين "لا خطوة إلى الوراء" (البيطار، 2003).

كان لهذه الاستعدادات، إلى جانب الروح المعنوية العالية للجنود، الدور الحاسم في صد الهجمات الألمانية واستنزاف قواتهم. وفي 19 تشرين الثاني/نوفمبر 1942، شن الجيش الأحمر هجوماً مضاداً واسع النطاق، نجح في تطويق القوات الألمانية داخل المدينة، وأجبر الجيش السادس الألماني على الاستسلام في 2 شباط/فبراير 1943، مخالفاً بذلك أوامر هتلر. ومن تلك اللحظة، انتقلت المبادرة الاستراتيجية بالكامل إلى الجانب السوفيتي (البيطار، 2003).

عقب معركة ستالينغراد، جاءت معركة كورسك بين 5 تموز/يوليو و23 آب/أغسطس 1943 لتؤكد تفوق الجيش الأحمر. وقد بنيت الخطة السوفيتية لهذه المعركة على معلومات دقيقة وفرتها الاستخبارات البريطانية حول النوايا الهجومية الألمانية. ورافق الهجوم السوفيتي نشاط مكثف في خطوط العدو الخلفية فيما عُرف بحرب السكك الحديدية، التي نفذها الفدائيون. أسفرت المعركة عن هزيمة ساحقة للجيش الألماني، الذي فقد الجزء الأكبر من قواته الهجومية واضطر إلى اتخاذ موقف دفاعي، في حين بدأ الجيش الأحمر بتحرير الأراضي السوفيتية المحتلة تدريجياً (البيطار، 2003).

وفي الفترة ما بين آب/أغسطس وكانون أول/ديسمبر 1943، خاض الجيش الأحمر معركة شرسة على طول خط دنيبر، وهو نظام دفاعي ألماني يمتد من بحر البلطيق مروراً ببيلاروسيا حتى نهر الدنيبر. وعلى الرغم من الخسائر البشرية الجسيمة، تمكنت القوات السوفيتية من عبور النهر وتحرير كييف، مما عمق الانكسار في الصفوف الألمانية (البيطار، 2003).

بالتوازي مع هذه التحولات في الجبهة الشرقية، كانت الحرب تتخذ منحنى حاسماً في أماكن أخرى. فمن صيف 1942 وحتى مطلع 1943، اشتدت العمليات العسكرية في المحيط

الهادي، حيث أُجبر الأسطول الياباني على التراجع تحت وطأة القصف الجوي الأمريكي المكثف. وفي شمال إفريقيا، حققت القوات البريطانية والأمريكية سلسلة من الانتصارات أدت إلى تحرير مصر وبرقة وتونس وصولاً إلى الاستسلام الإيطالي بعد إنزال الحلفاء في جزيرة صقلية.

في ظل هذه الانتصارات المتتالية، تعززت أواصر التحالف الدولي المناهض لألمانيا النازية. وقد تجسد ذلك في مؤتمر طهران الذي انعقد من 28 تشرين الثاني/نوفمبر إلى 1 كانون الأول/ديسمبر 1943، والذي جمع قادة الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة وبريطانيا العظمى. وتم الاتفاق فيه على تحديد زمان ومكان فتح الجبهة الثانية في أوروبا عبر الإنزال في نورماندي، كما التزم الاتحاد السوفيتي بدخول الحرب ضد اليابان بعد هزيمة ألمانيا، ما شكّل نواة تنسيق استراتيجي شامل أنهك قوى المحور وسرّع بانهيارها (البيطار، 2003).

الفترة الثالثة من الحرب العالمية الثانية

مع حلول عام 1944، كانت ملامح النصر قد بدأت تتضح للاتحاد السوفيتي، حيث اكتمل تحرير أراضيه من الاحتلال النازي بشكل شبه كامل. فقد رفع الحصار الدموي عن مدينة لينينغراد، وتم تحرير معظم جمهوريات البلطيق (إستونيا، لاتفيا، ليتوانيا)، إضافة إلى بيلاروسيا، أوكرانيا، ومولدوفا. ومع هذا التحول الاستراتيجي، بدأ الجيش الأحمر تنفيذ حملته العسكرية الكبرى لتحرير دول أوروبا الشرقية من السيطرة الألمانية (Erickson, 1983).

انهار حليفان رئيسيان لألمانيا النازية، رومانيا وبلغاريا، دون مقاومة تُذكر (Roberts, 2006). وقد استقبلت العاصمة البلغارية صوفيا القوات السوفيتية بترحاب واضح، في مشهد عكس تبدل المزاج الشعبي في تلك المرحلة. أما في المجر، فقد اتخذت المعارك طابعاً شرساً، إذ قاومت القوات المجرية بضراوة التقدم السوفيتي (Ungvary, 2005). غير أن المعارك الأشد ضراوة وقعت على الأراضي البولندية، والتي نظر إليها الألمان باعتبارها خط الدفاع الأخير قبل الوصول إلى العمق الألماني. وقد دفع الاتحاد السوفيتي ثمنًا فادحاً في سبيل تحرير بولندا من الاحتلال النازي، إذ تجاوز عدد قتلاه 600 ألف جندي (Glantz, 1995).

تزامنت هذه التطورات على الجبهة الشرقية مع فتح جبهة ثانية في الغرب. ففي حزيران/يونيو 1944، نفذ قوات الحلفاء (الولايات المتحدة، بريطانيا، كندا) عملية إنزال ضخمة على سواحل نورماندي شمال فرنسا، في إطار ما عرف بعملية أوفرلورد (Hastings, 1984). وقد لعبت المقاومة الفرنسية دوراً حاسماً في دعم هذا التقدم. ونتيجة لذلك، سقطت حكومة فيشي المتعاونة مع النازيين، وعادت فرنسا إلى الحلف المناهض لهتلر، تحت قيادة الجنرال شارل ديغول (Charles de Gaulle) الذي ترأس الحكومة مؤقتاً (Foot, 1966).

مع بداية عام 1945، بات القتال يدور داخل الأراضي الألمانية نفسها، حيث وجدت ألمانيا النازية نفسها محاصرة من الشرق والغرب على حد سواء. وفي شباط/فبراير من نفس العام، عقدت الدول الثلاث الكبرى (الاتحاد السوفيتي، الولايات المتحدة، وبريطانيا) اجتماعها الثاني في مدينة بالطا، وجرى خلاله الاتفاق على الخطوط العريضة لترتيبات ما بعد الحرب، بما في ذلك تقسيم ألمانيا إلى مناطق احتلال متعددة، وتحديد آليات نزع سلاحها وإزالة النازية من مؤسساتها. كما تعهد الاتحاد السوفيتي بالدخول في الحرب ضد اليابان في غضون شهرين إلى ثلاثة أشهر من انتهاء القتال في أوروبا (Gaddis, 2005).

ورغم هذه التفاهمات، فإن القيادة السوفيتية ارتابت من احتمال إبرام اتفاق منفصل بين ألمانيا من جهة، والولايات المتحدة وبريطانيا من جهة أخرى. وبناءً على ذلك، قررت شن الهجوم الحاسم على العاصمة الألمانية بشكل منفرد. وفي 16 نيسان/أبريل 1945، انطلقت معركة برلين، والتي مثلت آخر المعارك في الحرب الوطنية العظمى. وعلى عكس حسابات القيادة النازية، تمكنت القوات السوفيتية من السيطرة على المدينة خلال أيام معدودة (Beevor, 2002).

وفي 30 نيسان/أبريل 1945، رفعت راية النصر فوق مبنى الرايخستاغ في برلين على يد ضابطي الاستخبارات السوفيتية ميخائيل ايغوروف (Mikhail Egorov) وميليتون كانتاريا (Melito Cantaria)، في لحظة رمزية أنهت سنوات طويلة من الدم والمعاناة (Merridale, 2006). وفي اليوم ذاته، أقدم هتلر على الانتحار في مخبئه. وبعد أقل من عشرة أيام، وتحديداً في 8 أيار/مايو 1945، وقّعت القيادة الألمانية على وثيقة الاستسلام الكامل وغير المشروط. وفي اليوم التالي، 9 أيار/مايو، أعلن رسمياً في الاتحاد السوفيتي يوم النصر، ليصبح هذا التاريخ محفوراً في الذاكرة الجمعية لشعوب الاتحاد كرمز للتضحية والانتصار.

المرحلة النهائية من الحرب العالمية الثانية

مع اقتراب الحرب العالمية الثانية من نهايتها، اجتمع قادة الحلفاء لتحديد ملامح النظام الدولي الجديد، ومعالجة القضايا المتبقية في أوروبا وآسيا. وقد شكّل مؤتمر بوتسدام، الذي عُقد في إحدى ضواحي برلين بين 17 تموز/يوليو إلى 2 آب/أغسطس 1945، محطة محورية في هذه المرحلة. جمع المؤتمر الزعماء الثلاث، جوزيف ستالين عن الاتحاد السوفيتي، هاري ترومان (Harry Truman) عن الولايات المتحدة (الذي خلف فرانكلين روزفلت بعد وفاته)، ونستون تشرشل (Winston Churchill) ثم كليمنت أتلي (Clement Atlee) عن بريطانيا (بعد فوز حزب العمال في الانتخابات العامة منتصف المؤتمر) (Gilbert, 2004).

ناقش القادة قضايا مصيرية، وصدرت عنه قرارات تاريخية شكّلت الأساس لإعادة تشكيل القارة الأوروبية. فقد تقرر تقسيم ألمانيا بشكل مؤقت إلى أربع مناطق احتلال خاضعة للبريطانيين والأمريكيين والسوفييت والفرنسيين، على أن تدار العاصمة برلين، رغم وقوعها داخل منطقة الاحتلال السوفيتي، بشكل مشترك وقسمة إلى أربعة قطاعات. كذلك، أعيد رسم حدود ولندا، بمنحها أراض ألمانية واسعة غرباً، بينما ضم بروسيا الشرقية إلى الاتحاد السوفيتي، وأصبحت تعرف لاحقاً بمنطقة كالينينغراد (في روسيا الاتحادية المعاصرة (Judt, 2005).

وتأكيداً على محورية العدالة الدولية، أعلن في المؤتمر عن إنشاء المحكمة العسكرية الدولية، التي ستعقد لاحقاً في نورمبرغ لمحاكمة القادة النازيين المتورطين في جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. كما تم الاتفاق على نزع السلاح من ألمانيا، واجتثاث النازية من مؤسساتها السياسية والثقافية والإدارية، وإرساء نظام ديمقراطي بديل. وتم التوصل أيضاً إلى تفاهمات بشأن تقاسم الأسطول العسكري والتجاري الألماني، وكذلك تحديد آليات التعويضات التي ستقدمها ألمانيا للدول المتضررة، لا سيما الاتحاد السوفيتي (Taylor, 1995).

وبموجب تفاهمات مؤتمري يالطا وبوتسدام، بدأ الحلفاء تنسيق عملياتهم العسكرية ضد اليابان، التي كانت لا تزال تقاتل بضراوة في جبهة المحيط الهادي. وقد لعبت الولايات المتحدة الدور المركزي في الحملة ضد الإمبراطورية اليابانية، إذ شنت قواتها منذ صيف 1943 وحتى آب/أغسطس 1944 سلسلة من العمليات الهجومية الناجحة، تمكنت خلالها من تحرير جزر سليمان، وغينيا الجديدة، وجزر مارشال، وجزر كارولين، بالرغم من المقاومة العنيفة التي أبداها الجيش والبحرية اليابانية. وبحلول ذلك الوقت، كانت السيطرة البحرية الأمريكية قد امتدت إلى وسط وغرب المحيط الهادي (Hearm, 2005).

وفي 5 آب/أغسطس عام 1945، وجه الحلفاء إنذاراً نهائياً إلى اليابان بوجوب الاستسلام غير المشروط. وبسبب رفض الحكومة اليابانية لهذا الإنذار، أقدمت الولايات المتحدة على استخدام السلاح الذري لأول مرة في التاريخ، عندما ألقت قنبلة نووية على مدينة هيروشيما في 6 آب/أغسطس، تلتها أخرى على ناغازاكي في 9 آب/أغسطس، ما أسفر عن دمار واسع النطاق وخسائر بشرية فادحة (Alperovitz, 1996).

في اليوم نفسه، وفي إطار التزامه بتعهدات مؤتمر يالطا، دخل الاتحاد السوفيتي الحرب ضد اليابان، حيث شن هجوماً كاسحاً على قوات جيش كوانتونغ الياباني في منشوريا، وهو الجيش الذي كان يعد من أقوى التشكيلات العسكرية اليابانية، وبلغ تعداده أكثر من مليون جندي وضابط. وخلال ثلاثة أسابيع فقط، تمكنت القوات السوفيتية من تحرير منشوريا، وجنوب جزيرة سخالين، وجزر الكوريل، وشمال شبه الجزيرة الكورية، في انتصار عسكري حاسم ساهم في تسريع انهيار المجهود الحربي الياباني ((Glantz, 2003).

وأخيراً، في 2 أيلول/سبتمبر 1945، وقعت اليابان رسمياً وثيقة الاستسلام الكامل وغير المشروط على متن البارجة الأمريكية يو إس ميسوري في خليج طوكيو، إيذاناً بانتهاء الحرب العالمية الثانية، التي استمرت ست سنوات، وأسفرت عن تغييرات جذرية في موازين القوى الدولية، وانطلقت بعدها مسيرة إعادة الإعمار والنظام العالمي الجديد (Weinberg, 2005).

الفصل الثامن

العالم في النصف الثاني من القرن العشرين – الخصائص العامة

في أعقاب الحرب العالمية الثانية، برزت قوتان عظميان هما الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية بوصفهما الفاعلين الرئيسيين في النظام الدولي الناشئ. وقد أدى هذا التوازن الثنائي إلى تشكّل نمط جديد من العلاقات الدولية، اتسم بالاستقطاب الحاد بين نظامين اجتماعيين وسياسيين متنازعين، النظام الرأسمالي بقيادة الولايات المتحدة، والنظام الاشتراكي بزعامة الاتحاد السوفيتي. وقد اتخذ هذا الصراع طابعاً شاملاً غير مباشر، عُرف في الأدبيات السياسية بالحرب الباردة، حيث لم تندلع مواجهة عسكرية مباشرة بين القوتين، بل خاضتا حروباً بالوكالة، وتنافساً في مجالات السياسة والاقتصاد والتسلح والفضاء. وانتهت هذه المرحلة التاريخية بسقوط الاتحاد السوفيتي وتفكك الكتلة الاشتراكية في مطلع تسعينيات القرن العشرين، ما شكّل تحولاً جذرياً في بنية النظام الدولي.

بداية الحرب الباردة

مع نهاية الحرب العالمية الثانية، وتحديداً خلال مؤتمر بوتسدام عام 1945، بدأت تتكشف ملامح التباين في الرؤى بين الحلفاء المنتصرين، ولا سيما بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي (بونيلا، 2015). فقد أبدت الولايات المتحدة قلقاً متزايداً إزاء التوسع السوفيتي في أوروبا الشرقية، حيث أخذت دول مثل بولندا وتشيكوسلوفاكيا وبلغاريا ويوغوسلافيا والمجر ورومانيا تقع تحت تأثير مباشر للنفوذ السوفيتي سواء سياسياً أو أيديولوجياً.

سعى المعسكر الغربي، بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، إلى احتواء المد الاشتراكي ومنع انتشاره خارج الإطار الجغرافي للدول الشرقية (مرسي، 2001). وقد تجسد هذا التوتر بشكل علني عام 1946 حين ألقى ونستون تشرشل خطاباً شهيراً في مدينة فولتون بالولايات المتحدة، وصف فيه التوسع السوفيتي بأنه تهديد خطير، داعياً إلى قيام تحالف غربي تقوده إنجلترا والولايات المتحدة لمواجهة النفوذ السوفيتي (سعدي، 2013)، فيما اعتبر لاحقاً بمثابة الافتتاح الرمزي للحرب الباردة.

في تلك المرحلة، مثّل الاحتكار الأمريكي للسلاح النووي عنصر تفوق بارز في السياسة الخارجية الغربية، الأمر الذي دفع الاتحاد السوفيتي إلى تسريع برامجه النووية بهدف كسر هذا الاحتكار، وهو ما تحقق في عام 1949 حين نجح في تجربة أول قنبلة نووية سوفيتية، منهياً بذلك النفوذ الأمريكي في هذا المجال (منصور، د. ت).

أما على الصعيد الاقتصادي والسياسي، فقد أطلقت الولايات المتحدة عام 1947 ما عُرف بخطة مارشال، وهي برنامج مساعدات اقتصادية موجهة إلى الدول الأوروبية المنهكة،

يهدف إلى دعم إعمارها، مقابل شروط سياسية واضحة تقضي بالانخراط في منظومة الغرب الليبرالي. شكّلت الخطة أداة فعالة لتوسيع النفوذ الأمريكي في أوروبا، وربط اقتصاديات القارة بمركز القوة في واشنطن (سعدي، 2013).

وقد ساهم هذا المسار في تسريع التكتل العسكري الغربي، حيث تم تأسيس حلف شمال الأطلسي (الناتو) عام 1949 كتحالف عسكري سياسي بين الولايات المتحدة وعدد من الدول الأوروبية (الهواري، 1999). ورداً على ذلك، قامت الدول الاشتراكية في أوروبا الشرقية بتشكيل حلف وارسو عام 1955، تحت القيادة السوفيتية، ليكون بمثابة الرد الدفاعي على الناتو، ويعزز وحدة المعسكر الشرقي في مواجهة الغرب (سعدي، 2013).

وهكذا، مع اكتمال بنيتي التحالفات الدولية في كلا المعسكرين، أصبحت المواجهة معلنة ومفتوحة، وبلغ التوتر الدولي ذروته، ما أفضى إلى نشوء حالة صدام أيديولوجي واستراتيجي عالمي شامل، عُرفت في التاريخ باسم الحرب الباردة، التي أثرت عميقاً في مسار العلاقات الدولية لعقود لاحقة.

المسألة الألمانية وتطورها في سياق الحرب الباردة

أعقبت نهاية العالمية الثانية حالة من التوتر السياسي بين الحلفاء المنتصرين، والتي ظهرت بشكل خاص فيما عُرف بالمسألة الألمانية. فقد تم تقسيم ألمانيا، وفقاً لمقررات مؤتمر بوتسدام 1945، إلى أربع مناطق احتلال خاضعة لكل من الاتحاد السوفيتي، والولايات المتحدة، وبريطانيا، وفرنسا، وتم إنشاء نظام إداري مشترك لإدارة هذه المناطق (سعدي، 2013). غير أن هذا الترتيب سرعان ما واجه تحديات بسبب تباين السياسات بين القوى الغربية والاتحاد السوفييتي، لا سيما فيما يتعلق بإعادة الإعمار، والسيطرة الاقتصادية، والتوجهات السياسية لألمانيا ما بعد النازية.

سعت الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا إلى تعزيز التعافي الاقتصادي في مناطق سيطرتها من خلال خطط دعم وإعادة إعمار، من أبرزها خطة مارشال، في حين نظر الاتحاد السوفيتي إلى هذه المبادرات على أنها محاولات لعزل نفوذه وفرض نظام اقتصادي رأسمالي على أوروبا الغربية (سعدي، 2013). وفي سياق هذه الخلافات، أنشئت في عام 1949 دولتان ألمانيتان تعكسان هذا الانقسام الأيديولوجي (البيطار، 2003):

*الجمهورية الفيدرالية الألمانية (ألمانيا الغربية)، بدعم من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا، والتي تبنت النظام الليبرالي الرأسمالي.

*الجمهورية الديمقراطية الألمانية (ألمانيا الشرقية)، تحت النفوذ السوفيتي، والتي قامت على النموذج الاشتراكي.

وقد مثل هذا الانقسام أحد أبرز تجليات الحرب الباردة، حيث أصبحت ألمانيا ساحة مركزية للتنافس بين المعسكرين الغربي والشرقي. وفي ظل تصاعد التوتر، طُرحت مبادرات مختلفة لمحاولة تجسير الهوة، لكن تلك المحاولات فشلت نتيجة غياب الثقة وتضارب المصالح الاستراتيجية.

استمرت المشكلة الألمانية حتى أواخر الثمانينيات من القرن العشرين، حين ساهمت التغيرات السياسية في الاتحاد السوفيتي، إلى جانب الحراك الشعبي داخل ألمانيا الشرقية، في فتح الباب أمام إعادة توحيد ألمانيا عام 1990 (البيطار، 2003)، مما شكل محطة مفصلية في إنهاء الحرب الباردة، وساهم في تطبيع الوضع السياسي في أوروبا، وإعادة تشكيل النظام العالمي في مرحلة ما بعد الثنائية القطبية.

الأزمة الكوبية (الأزمة الكاريبية) وأثرها في العلاقات الدولية

تعد الأزمة الكاريبية، المعروفة أيضاً باسم الأزمة الكاريبية أو أزمة الصواريخ الكوبية، إحدى أبرز المواجهات السياسية والعسكرية في النصف الثاني من القرن العشرين، وواحدة من أكثر اللحظات حرجاً خلال الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي.

بدأت ملامح هذه الأزمة تتشكل عقب انتصار الثورة الكوبية بقيادة فيديل كاسترو في الفترة ما بين 1956–1959، والتي أطاحت بنظام باتيستا المدعوم من الولايات المتحدة (فريج، 2009). تبنت الحكومة الجديدة توجهاً اشتراكياً، وبدأت بتأميم الممتلكات الأمريكية في كوبا، مما أثار غضب واشنطن ودفعها إلى تبني سياسة عدائية تجاه النظام الكوبي، شملت محاولات لعزله اقتصادياً وسياسياً، بل ودعم عمليات تخريبية وانقلابية على أراضيه.

في هذا السياق، وجدت كوبا نفسها في حاجة إلى حليف قوي لمواجهة التهديدات الأمريكية، ما فتح المجال أمام الاتحاد السوفييتي لتعزيز نفوذه في المنطقة الغربية من العالم. وفي تشرين أول/أكتوبر 1962، اكتشفت الولايات المتحدة، عبر طائرات التجسس، قيام الاتحاد السوفيتي بنصب قواعد لصواريخ نووية متوسطة المدى على الأراضي الكوبية، قادرة على ضرب مدن أمريكية خلال دقائق. وقد اعتبر هذا التصعيد خرقاً خطيراً لتوازن الردع النووي، وتهديداً مباشراً للأمن القومي الأمريكي (العناني، 2023).

رداً على ذلك، فرضت الولايات المتحدة حصاراً بحرياً صارماً على كوبا، لمنع وصول المزيد من المعدات العسكرية السوفيتية، ودخل العالم في واحدة من أخطر اللحظات التي كادت أن تؤدي إلى حرب نووية شاملة. وقد اتسمت تلك المرحلة بتوتر دبلوماسي بالغ، لكنه

قابله في الوقت ذاته حوار مكثف بين قيادتي القوتين العظميين الرئيس الأمريكي جون كينيدي، والزعيم السوفيتي نيكيتا خروتشوف (الخويسكي، 2013).

في 28 تشرين أول/أكتوبر 1962، تم التوصل إلى تسوية تاريخية، قضت بانسحاب الصواريخ السوفيتية من كوبا، مقابل تعهد الولايات المتحدة بعدم غزو الجزيرة، وتضمن الاتفاق لاحقًا إزالة صواريخ أمريكية من تركيا بشكل غير معلن (حاجم، 2015).

أثر الأزمة الكوبية في النظام الدولي:

مثلت الأزمة الكوبية نقطة تحول بارزة في العلاقات الدولية، إذ كشفت عن المدى الخطير الذي يمكن أن تبلغه المواجهات بين القوى النووية .وقد أدت التجربة إلى إدراك مشترك بضرورة ضبط أدوات الصراع وتفادي الانزلاق نحو المواجهة المباشرة. وكنتيجة مباشرة، تم إنشاء خط الاتصال الساخن بين واشنطن وموسكو، وتم تعزيز الاتفاقيات الدولية الهادفة إلى الحد من انتشار الأسلحة النووية، ومنها معاهدة الحد من التجارب النووية عام 1963 (دروزيل، 1987).

كما شكلت الأزمة بداية لما يُعرف بسياسة الانفراج التي ظهرت في السبعينيات، حين سعت القوتان العظميان إلى تخفيف حدة التوتر وتكريس آليات الحوار السياسي والدبلوماسي في إدارة الخلافات.

انفراج التوتر الدولي

في سياق الحرب الباردة التي نشبت بين المعسكرين الشرقي والغربي، برزت فترات من الانفراج الدولي، تمثلت في تخفيف التوترات العسكرية والسياسية بين القوتين العظميين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية. وقد شهد عقد السبعينيات من القرن العشرين أطول وأبرز تلك الفترات، حيث ظهرت بوادر تعاون حذر بين الطرفين، ترجمت إلى سلسلة من الاتفاقيات والمعاهدات الثنائية الهادفة إلى ضبط التسلح وتثبيت مبدأ التكافؤ الاستراتيجي.

في هذا الإطار شكّل عام 1972 نقطة تحول مهمة، فقد أقر الطرفان لأول مرة بوجود نوع من التكافؤ الاستراتيجي بين قوتهما النووية، واعتبر هذا الإقرار الأساس الذي يمكن من خلاله بناء علاقات دولية أكثر استقراراً وسلماً. وجاءت المعاهدة السوفيتية–الأمريكية لعام 1972م لتؤكد مبدأ عدم جواز نشوب حرب نووية، الأمر الذي عد تطوراً نوعياً في طبيعة العلاقات الدولية (محمودي، 2005).

كما أسفرت هذه المرحلة عن توقيع اتفاقية الحد من أنظمة الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية (ABM)، والتي كانت تهدف إلى كبح جولة جديدة من سباق التسلح عبر تقنين قدرات الردع والدفاع الصاروخي، ومن ثم تمهيد الطريق أمام اتفاقيات أشمل. وفي العام ذاته، وُقّعت أولى معاهدات الحد من الأسلحة الاستراتيجية (SALT-1) التي نصت على وضع سقف أعلى لعدد حوامل الأسلحة النووية لدى كل من الطرفين، مما ساهم في وضع ضوابط جزئية لسباق التسلح النووي (السعيدي، 2011).

وفي سياق مواز لتعزيز الثقة والتعاون الأوروبي-الأطلسي، انطلقت أعمال مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا عام 1973م، بمشاركة الولايات المتحدة وكندا وكافة الدول الأوروبية باستثناء ألبانيا. استمر المؤتمر لمدة عامين، وانتهى بتوقيع الوثيقة الختامية في هلسنكي عام 1975م، التي مثلت التزاماً سياسياً جماعياً باحترام سلامة الحدود والسيادة الوطنية للدول المشاركة، إضافة إلى التعهد بحماية حقوق الإنسان وتعزيز الأمن الأوروبي والدولي (حسن، 2021).

وعلى الرغم من أجواء التفاؤل التي سادت تلك المرحلة، فإن الانفراج لم يكن كافياً لتجاوز الأسس الصراعية البنيوية للحرب الباردة. إذ ظلت ميزان القوى العالمي قائمة، ولم تتوقف المواجهات غير المباشرة، لا سيما عبر الصراعات المحلية والإقليمية التي تحولت إلى ساحات تنافس بين الكتلتين العسكرية-السياسية. وهكذا، بقي الانفراج مشروطاً وهشاً، دون أن يتمكن من القضاء على الأسباب العميقة للتوتر الدولي (باركسون، 1990).

التحول من الانفراج إلى المواجهة

شهدت العلاقات الدولية في مطلع سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين تحولاً جذرياً من حالة الوفاق والانفراج النسبي بين القوتين العظميتين -الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية -إلى مرحلة مواجهة مفتوحة، نتجت عن تفاعل معقد لعوامل سياسية واقتصادية وأيديولوجية (سليم، 2002). فقد أسهمت أزمات الطاقة والمواد الخام في سبعينيات القرن العشرين في زيادة حدة التوتر بين العديد من دول العالم الثالث والدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة، حيث طالبت الدول النامية بإعادة النظر في موقعها ودورها ضمن الاقتصاد العالمي، وطرحت فكرة إقامة نظام اقتصادي دولي جديد يحقق قدراً أكبر من العدالة في توزيع الموارد (كمال، 2014).

تزامنت هذه التحولات مع صعود حركات التحرر الوطني والأنظمة الثورية في مناطق متعددة من العالم؛ فشهد عام 1975 تشكيل حكومات ديمقراطية ثورية في أنغولا (فضل

الله، 2023) وموزامبيق (توام، 2013)، وفي عام 1978 اندلعت الثورة في أفغانستان (ليفن، 2022)، بينما جاءت الثورة الإيرانية عام 1979 لتطيح بالنظام الملكي الحليف للغرب (هاشم، 2009). وقد اعتبرت هذه التطورات مجتمعة إخفاقات استراتيجية للولايات المتحدة في سياق الحرب الباردة. في المقابل، ساهم التشدد في السياسات السوفيتية في تعميق الهوة مع الغرب، من خلال تسريع برامج التسلح، ونشر صواريخ متوسطة المدى في دول حلف وارسو، وتقديم دعم عسكري واسع لعدد من دول العالم الثالث، في ظل تدهور الأداء الاقتصادي السوفيتي خلال سنوات ما عُرف بـــمرحلة الركود (العقابي، 2010).

كما جاءت قرارات السياسة الخارجية السوفيتية لتزيد الوضع تأزماً، أبرزها التدخل العسكري في أفغانستان في كانون الأول/ديسمبر 1979 (عمر، 2020)، وفرض الأحكام العرفية في بولندا في كانون الأول/ديسمبر 1981، ما أدى إلى إطلاق حملة غربية واسعة ضد موسكو، وفتح فصل جديد من سباق التسلح بين الكتلتين الشرقية والغربية (توليرـ د. ت). وفي نهاية عام 1983، اتخذت بريطانيا وألمانيا الغربية وإيطاليا قراراً بنشر صواريخ أمريكية على أراضيها، في خطوة عززت التحالف الأطلسي ضد الاتحاد السوفيتي.

على الجانب الأمريكي، أصبح الانتقال إلى المواجهة محوراً رئيسياً في السياسة الخارجية، كما تجلى في مبدأ كارتر المعلن في كانون الثاني/يناير 1980، والذي نص على اعتبار منطقة الخليج العربي مجالاً حيوياً للمصالح الأمريكية، مع الاستعداد لاستخدام القوة المسلحة من أي عدوان خارجي (يعقوب، 2012). ومع وصول رونالد ريغان (Ronald Reagan) إلى الرئاسة، اعتمدت واشنطن سياسات أكثر تشدداً، تضمنت برنامجاً لسباق التسلح شمل تطوير الأسلحة النيوترونية والصواريخ الباليستية، وإطلاق مبادرة الدفاع الاستراتيجي (SDI) عام 1983، المعروفة بحرب النجوم، والتي هدفت إلى نشر أنظمة دفاعية في الفضاء، بما يهدد الاتفاقيات الدولية الرامية إلى منع الحرب النووية (سلمان، 1992). وهكذا شكّل النصف الأول من ثمانينيات القرن العشرين في الحرب الباردة، تميزت بالانتقال من الانفراج إلى صدام استراتيجي شامل.

نهاية المواجهة العدائية

شهد النصف الثاني من ثمانينيات القرن العشرين بداية تحول نوعي في العلاقات الدولية، حيث برزت مؤشرات إيجابية أنهت تدريجياً مرحلة المواجهة العدائية بين الكتلتين الشرقية والغربية. فقد أطلق الاتحاد السوفيتي بقيادة ميخائيل سيرغييفيتش غورباتشوف (Mikhail Sergeyevich Gorbachev)، سياسة البيريسترويكا التي هدفت إلى إعادة هيكلة

النظامين السياسي والاقتصادي، مقرونة بانتهاج سياسة خارجية جديدة ترتكز على بناء مناخ من الثقة والتفاهم المتبادل مع الدول الغربية (الجباري، 2010).

وفي هذا السياق، انعقد في باريس بين 19 و21 تشرين الثاني/نوفمبر 1990، مؤتمر لرؤساء دول وحكومات 32 دولة أوروبية، إلى جانب الولايات المتحدة وكندا، في أول اجتماع من نوعه منذ مؤتمر هلسنكي قبل خمسة عشر عاماً. وقد أسفر المؤتمر عن اتفاق تاريخي لخفيض واسع النطاق للقوات المسلحة التابعة لكل من حلف وارسو وحلف شمال الأطلسي، واعتماد ميثاق أوروبا الجديدة. أكد الميثاق التزام الدول المشاركة بالمبادئ العشرة للوثيقة الختامية لمؤتمر هلسنكي، ووضع برنامجاً بناءً للتعاون الدولي يقوم على أسس لديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان، وضمان الحريات الاقتصادية، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وتعزيز الرفاهية العامة (مكتب الأمم المتحدة، 2007).

مثل هذا الحدث محطة مفصلية في التاريخ الأوروبي المعاصر، إذ مثّل إعلاناً عملياً عن نهاية مرحلة الصراع الأيديولوجي والعسكري الحاد في أوروبا، وبداية حقبة جديدة من الشراكة والتعاون بين دول القارة وشركائها عبر الأطلسي.

انهيار المعسكر الاشتراكي والاتحاد السوفييتي.

يعد انهيار المعسكر الاشتراكي وتفكك الاتحاد السوفيتي من أبرز التحولات التاريخية التي شهدها العالم في أواخر القرن العشرين. فقد شكلت الثورات الديمقراطية في أوروبا الشرقية نقطة انعطاف فارقة لم تقتصر نتائجها على التغيرات الداخلية في تلك الدول فحسب، بل أسست أيضاً لمرحلة جديدة من توازن القوى في القارة الأوروبية، وأعادت تشكيل البنية الاقتصادية والسياسية للعلاقات الدولية بين القوى العظمى. وبانتهاء تلك المرحلة، طويت صفحة الحرب الباردة الطويلة التي مثلت لعقود الصراع الأيديولوجي والجيوسياسي بين الشرق والغرب، أي بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية (ماروك، 2017).

لقد مثلت سياسة البيريسترويكا التي تبناها الاتحاد السوفيتي شرطاً أساسياً لاندلاع تحولات عام 1989 في أوروبا الشرقية. فالموقف الجديد للقيادة السوفيتية القائم على اعتبار دول الجوار شركاء متساوين والتخلي عن مبدأ السيادة المحدودة، أوجد البيئة السياسية التي سمحت لهذه الدول بخوض مسار إعادة التنظيم الديمقراطي. وقد انعكس ذلك بوضوح في التحولات التي بدأت منذ عامي 1988و1989، حيث تخلى الاتحاد السوفيتي تدريجياً عن عقيدته الأيديولوجية التقليدية لوعن المبررات السابقة لتقسيم أوروبا والصدام مع الغرب، وهو ما مهّد لانتقال دول أوروبا الشرقية إلى مرحلة جديدة من التطور السياسي (أبو رمان، 2012).

في عام 1989 شهدت المنطقة سلسلة من الثورات الشعبية التي أسقطت الأحزاب الشيوعية عن السلطة في عدد من الدول. ولم يكتف الاتحاد السوفيتي بعدم التصدي لهذه التطورات، بل أظهر دعماً صريحاً لها. وكان سقوط جدار برلين في تشرين الثاني/نوفمبر من العام ذاته أبرز الرموز على نهاية الانقسام الأوروبي. أعقب ذلك خطوات مفصلية، منها حل حلف وارسو في تموز/يوليو 1991، وانسحاب القوات السوفيتية من المجر وتشيكوسلوفاكيا، واندماج ألمانيا الشرقية مع ألمانيا الغربية في دولة موحدة سرعان ما التحقت بحلف شمال الأطلسي (الناتو). ومع نهاية عام 1991، انهارت البنى المؤسسية التي مثلت سابقاً الركائز المشتركة للمعسكر الاشتراكي (الجباري، 2010).

أسفرت هذه التحولات عن نشوء أنظمة ديمقراطية ليبرالية في ألبانيا وبلغاريا والمجر وبولندا ورومانيا وتشيكوسلوفاكيا، وعن تغيرات جوهرية في أولويات السياسة الخارجية لهذه الدول، إذ اتجهت نحو الاندماج في المنظومة الأوروبية والانخراط في هياكل التعاون الإقليمي والأمني وعلى رأسها الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو.

وبالتوازي مع هذه التطورات، أعلنت الجمهوريات السوفيتية الخمس عشرة استقلالها تباعاً في أواخر عام 1991، لتتحول إلى وحدات سياسية ذات سيادة وعلاقات دولية مستقلة. وقد حظيت هذه الكيانات الجديدة باعتراف دولي واسع وانضمت جميعها إلى منظمة الأمم المتحدة، فيما ورثت روسيا الاتحادية مقعد الاتحاد السوفيتي في مجلس الأمن (نذير، 2012).

وعلى الرغم من التفكك الرسمي للاتحاد السوفيتي، لم تنقطع الصلات بين جمهورياته السابقة. إذ أفضى اجتماع قادة بيلاروسيا وروسيا وأوكرانيا في 8 كانون الأول/ديسمبر 1991 إلى إعلان تأسيس رابطة الدول المستقلة كإطار جديد للتعاون أمام الدول السوفيتية السابقة وأي دولة أخرى تتبنى أهداف ومبادئ الرابطة (عفيفي، 2004).

تعميق عمليات التكامل والتفكك

شهد النظام الدولي في مطلع القرن العشرين مساراً مزدوج الاتجاهات تمثل من جهة في تعميق التكامل الاقتصادي على المستوى العالمي، ومن جهة أخرى في بروز مظاهر التفكك السياسي والإقليمي داخل كيانات قائمة. فمن ناحية، اتجهت أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية نحو تعزيز التعاون الاقتصادي عبر مؤسسات إقليمية ودولية متطورة، كما تعززت مسارات التكامل في أمريكا اللاتينية وجنوب شرق آسيا وأفريقيا، بما عكس دينامية متنامية للتدويل الاقتصادي وتوسيع الروابط العابرة للحدود (Keohane, 2000).

وفي المقابل، برزت عمليات الطرد المركزي داخل الفضاء الاشتراكي السابق، حيث شهدت دول أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي تحولات جذرية قادت إلى تفكك البنى السياسية متعددة القوميات، واندلاع صراعات قومية في كل من يوغوسلافيا وتشيكوسلوفاكيا والجمهوريات السوفيتية السابقة (Brown, 1996). وبذلك تبلورت عمليتان متوازيتان ومتعارضتان، الأولى تمثلت في تعاظم التكامل الاقتصادي ضمن العالم الرأسمالي، والثانية في تفكك الكيانات السياسية الاشتراكية وما نتج عنه من إعادة تشكيل دول وطنية جديدة في وسط وجنوب شرق أوروبا (هلال، 1999).

أفضى هذا التفكك إلى انهيار العديد من المنظمات الدولية التي كانت تعمل في إطار المنظومة الاشتراكية، وأضعف من تماسك الكيانات السابقة مثل يوغوسلافيا وتشيكوسلوفاكيا (Brown, 1996). غير أن هذه العملية ذاتها مهدت لمرحلة جديدة من تطور العولمة وتدويل العلاقات الاقتصادية والسياسية، حيث ساهمت التحولات في خلق فراغات ملأتها آليات السوق والتعاون الدولي (هلال، 1999).

كما اتسمت بداية التسعينيات بتصاعد النزعة القومية، إذ وجدت العديد من الدول متعددة القوميات نفسها أمام تحديات داخلية عميقة في إدارة التعددية الإثنية والثقافية. فقد تفككت يوغوسلافيا إلى عدة دول، بعضها انخرط في صراعات مسلحة عنيفة ذات طابع قومي وديني (Glenny, 1996). وما تزال تداعيات تلك الصراعات ماثلة حتى يومنا هذا، كما يتضح من الوضع في إقليم كوسوفو المتمتع بالحكم الذاتي، حيث نال الألبان المحليون، بدعم من الدول الغربية، استقلالهم التام (هلال، 1999).

وبذلك يمكن القول إن عمليتي التكامل والتفكك اللتين وسمتا مطلع عقد التسعينيات لم تكونا متناقضتين بالمعنى المطلق، بل مثلتا وجهين لعملية تاريخية واحدة تعكس إعادة تشكّل النظام الدولي في أعقاب الحرب الباردة.

التجربة الصينية

لم تعرف الصين المسار ذاته من الأزمات البنوية الذي عايشته دول أوروبا الشرقية في أعقاب المنظومة الاشتراكية، بل استطاعت –رغم التحديات –أن تعزز وتيرة تنميتها وتخطو خطوات متسارعة نحو موقع القوة العظمى. وقد ارتبطت مسيرة التحديث الصينية بمجموعة من السمات الخاصة الناجمة عن الحفاظ على الإطار الاشتراكي كقاعدة للنظام السياسي والاقتصادي (هلال، 1999).

فقد شكل انتصار الحزب الشيوعي الصيني في الحرب الأهلية (1946–1949) وإعلان قيام جمهورية الصين الشعبية عام 1949 نقطة تحول مفصلية في التاريخ الصيني الحديث، إذ دشّن الحزب مرحلة من الإصلاحات العميقة بدأت بتوزيع الأراضي على الفلاحين وتصفية الملكيات الزراعية الكبرى، ثم إنشاء التعاونيات الزراعية التي مهدت لاحقاً لظهور الكوميونات الشعبية في أواخر الخمسينيات (Fairbank, 2006). وفي الفترة 1958–1960، أطلقت القيادة بقيادة ماو تسي تونغ (Mao Tsi Tong) حملة القفزة الكبرى إلى الأمام الهادفة إلى تسريع التصنيع وتعزيز القاعدة الصناعية، غير أن هذه السياسية أفضت إلى أزمات اقتصادية حادة وموجات مجاعة نتيجة ضعف الحوافز المادية وإهمال الصناعات الصغيرة والمتوسطة (Meisner, 1999).

وبين عامي 1966 و1976، دخلت الصين في مرحلة الثورة الثقافية، التي سعى ماو تسي تونغ من خلالها إلى ترسيخ سلطته عبر تعبئة الشباب في مواجهة خصومه داخل الحزب والدولة، وهو ما خلّف أثاراً عميقة على البنية السياسية والاجتماعية الصينية. ومع وفاة ماو تسي تونغ 1976، صعد التيار البراغماتي داخل الحزب بقيادة دنغ شياو بينغ (Deng Xiao Ping)، الذي دشّن مرحلة جديدة من الإصلاح والانفتاح. تميزت هذه المرحلة بالتركيز على التنمية الاقتصادية عبر تطبيق إصلاحات سوقية منضبطة، في ظل استمرار الدور المركزي في التخطيط، الأمر الذي أتاح الصين تحقيق معدلات نمو غير مسبوقة وتحولها تدريجياً إلى قوة اقتصادية على الساحة الدولية (Naughton, 2007).

وقد انعكس هذا التحول ليس فقط على الصعيد الداخلي، بل أيضًا على موقع الصين في النظام الدولي، حيث أصبحت لاعبًا رئيسيًا في الاقتصاد العالمي وشريكًا استراتيجيًا لعدد من الدول، بما في ذلك بيلاروسيا، في إطار سعيها لتوسيع شبكة تحالفاتها وعلاقاتها الاقتصادية والسياسية.

أوروبا الغربية وإنشاء الاتحاد الأوروبي

بفضل خطة مارشال، تمكنت دول أوروبا الغربية من التعافي بشكل سريع من التداعيات الاقتصادية والاجتماعية للحرب العالمية الثانية. فقد أعيد بناء البنى التحتية الصناعية والزراعية وشبكات النقل التي تعرضت لدمار واسع خلال الحرب، الأمر الذي أسهم في إرساء قاعدة صلبة للنمو الاقتصادي. وبحلول خمسينيات القرن العشرين، شهدت اقتصاديات أوروبا الغربية ازدهاراً ملحوظاً انعكس في ارتفاع مستويات الإنتاج والمعيشة. أما على الصعيد السياسي، فقد فقدت الأحزاب اليمينية، التي ارتبطت بدعمها السابق للأنظمة الفاشية، جزءاً كبيراً

من شرعيتها الشعبية. وفي المقابل، برز دور الأحزاب الشيوعية والاشتراكية، ولا سيما في فرنسا وإيطاليا وألمانيا، نظراً لقيادتها الفاعلة لحركات المقاومة إبان الحرب. ونتيجة لذلك، تبنت العديد من الحكومات الأوروبية بعد الحرب سياسات مستوحاة من التوجهات اليسارية، بما عكس التحولات في المزاج السياسي والاجتماعي لتلك المرحلة.

دولة الرفاهية في أوروبا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية

اعتبرت الأحزاب اليسارية في أوروبا الغربية إنشاء دولة رفاهية يمثل إحدى المهام الرئيسية في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، إذ ارتبط هذا المفهوم بمحاولة التوفيق بين استمرارية النظام الرأسمالي القائم على اقتصاد السوق من جهة، وضمان تدخل الدولة لتحمل المسؤولية عن الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لشعوبها من جهة أخرى (Judt, 2005).

ترجع الجذور الفكرية والتشريعية لدولة الرفاهية إلى أواخر القرن التاسع عشر، حين بدأت حكومات أوروبية مثل ألمانيا وبريطانيا بتنفيذ إصلاحات اجتماعية واقتصادية تهدف إلى التخفيف من صعوبات الحقبة الصناعية، حيث ألغيت عمالة الأطفال، ووضعت قوانين لضبط سلامة عمال المناجم، كما أنشئت مدارس مجانية، وأدخلت نظم إعانات البطالة ومعاشات الشيخوخة (Flora, 1981).

غير أن التطور النوعي لمفهوم دولة الرفاهية حدث بعد الحرب العالمية الثانية، فقد توسّعت الحكومات في برامجها الاجتماعية لتشمل قطاعات واسعة من السكان، بما في ذلك توفير الرعاية الصحية، وضمانات إعانات البطالة، ومعاشات الشيخوخة، فضلاً عن إتاحة فرص التعليم الجامعي للطلاب المجتهدين بغض النظر عن أوضاعهم الطبقية (Esping, 1990). كما هدفت برامج أخرى إلى دعم الفقراء وإنشاء آليات اقتصادية تمكن الأفراد من مواجهة فترات الأزمات.

لقد استلزم تطبيق هذه السياسات مستويات مرتفعة من الضرائب وزيادة في حجم التنظيم الحكومي. وقد أيّد الاشتراكيون والديمقراطيون الاجتماعيون هذا التوجه، معتبرين أنه يمثل تجديداً لمبدأ العدالة الاجتماعية ودور الدولة الراعية. وفي المقابل، واجهت هذه السياسات معارضة من الأحزاب المحافظة والليبرالية، التي رأت في نوسع دور الدولة تهديداً لمبادئ السوق الحر وعبئاً ضريبياً على الفئات الإنتاجية (Hobsbawm, 1994).

وعملياً، لجأت حكومات مثل بريطانيا وفرنسا إلى تأميم قطاعات استراتيجية شملت السكك الحديدية، وشركات الطيران، والبنوك، ومناجم الفحم، ومصانع الصلب، وحتى قطاع الطاقة النووية، في محاولة لإعادة بناء الاقتصاديات الوطنية على أسس أكثر عدلاً وكفاءة (هانس، 1998). وقد مثلت هذه الإجراءات دولة الرفاهية الأوروبية في منتصف القرن العشرين.

الوضع الاقتصادي في الغرب خلال سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين

شهدت الاقتصاديات العربية في مطلع السبعينيات تحولات جذرية بفعل الصدمة النفطية الأولى عام 1973، عندما قررت منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) خفض الإمدادات ورفع الأسعار. وقد مثل ذلك ضربة قاسية لاقتصاديات أوروبا الغربية التي كانت تعتمد بشكل شبه كامل على النفط المستورد لتشغيل صناعاتها الثقيلة والخفيفة. وأدى هذا القرار إلى ارتفاع أسعار الطاقة بشكل غير مسبوق، وهو ما انعكس في صورة تباطؤ اقتصادي وتضخم متصاعد، وهي الظاهرة التي عرفت لاحقاً بالركود التضخمي (Hamilton, 2010).

ومع حلول عام 1979، جاءت الصدمة النفطية الثانية في أعقاب الثورة الإيرانية وتراجع إنتاج النفط الإيراني، لتدفع الأسعار إلى مستويات أعلى. ونتج عن ذلك ركود اقتصادي حاد تجلى في تراجع الإنتاج الصناعي، وخسائر جسيمة للشركات، وارتفاع معدلات البطالة في معظم الاقتصاديات الصناعية الكبرى (Bini, 2016). وقد أكدت الدراسات الاقتصادية أن هذه الأزمات أضعفت قدرة الاقتصاديات الغربية على الحفاظ على معدلات النمو المستقرة التي عرفتها خلال العصر الذهبي للازدهار بعد الحرب العالمية الثانية (Yergin, 1990).

بالتوازي مع هذه الأزمات واجهت الدول الغربية منافسة متزايدة من قوى صاعدة. فقد برزت اليابان كقوة صناعية كبرى حققت معدلات نمو غير مسبوقة بفضل استراتيجياتها التصديرية، في حين بدأت الصين والهند في توسيع قاعدتهما الإنتاجية. كما نقلت الشركات متعددة الجنسيات الغربية خطوط إنتاجها إلى دول نامية تتميز بانخفاض كلفة العمالة، ثم أعادت تصدير منتجاتها إلى الأسواق الغربية بأسعار أقل، وهو ما زاد من حدة المنافسة وأضعف الصناعات المحلية (Rowthorn, 1997).

ونتيجة لذلك، شهدت الاقتصاديات الغربية عملية تراجع صناعي، حيث أغلقت مصانع عديدة، وفقدت أعداد كبيرة من العمال وظائفهم. ومع ذلك، لم تفقد هذه الدول مكانتها الاقتصادية، بل أعادت تشكيل بنيتها عبر التحول التدريجي نحو قطاع الخدمات، الذي شمل مجالات الرعاية الصحية، والتمويل، والتجارة، والتعليم، والترفيه. وقد أصبح هذا القطاع مصدراً رئيسياً للوظائف، مستوعباً جزءاً كبيراً من اليد العاملة التي فقدت عملها في الصناعة.

أما على مستوى السياسات العامة، فقد أجبرت ظروف الركود حكومات الدول المتقدمة على تقليص إنفاقها العام، وتبني سياسات تقشفية، والتراجع عن بعض مبادئ دولة الرفاه، حيث خفض تمويل الخدمات الاجتماعية، واتجهت الحكومات المحافظة نحو خصخصة العديد من الشركات المملوكة للدولة. وقد أسهمت هذه التحولات في اتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء، رغم استمرار تمتع الغالبية بمستوى معيشي مرتفع نسبياً قياساً بالمستويات العالمية (Elgar, 2019).

نحو الوحدة الأوروبية: مسار التكامل الاقتصادي والسياسي

تعتبر الحاجة إلى إعادة بناء الاقتصاد الأوروبي بعد الحرب العالمية الثانية دافعاً رئيسياً لتوسيع التعاون الاقتصادي بين الدول الأوروبية. في عام 1951، قامت ست دول هي فرنسا وألمانيا الغربية وإيطاليا وبلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ بتأسيس الجماعة الأوروبية للفحم والصلب (ECSC) (سامي، 2023). كانت هذه المنظمة المستقلة تهدف إلى تنظيم صناعات الفحم والصلب في هذه الدول. حيث قامت بتحديد الأسعار وتنظيم الإنتاج، مما ساهم في تحفيز النمو الاقتصادي في أوروبا الغربية (Dinan, 2010).

في عام 1957، وقعت الدول الست نفسها معاهدة تأسيس الجماعة الاقتصادية الأوروبية (EEC)، المعروفة بالسوق المشتركة، بهدف توسيع منطقة التجارة الحرة (سامي، 2023). على مدار العقود التالية، عملت السوق المشتركة على إلغاء التعريفات الجمركية تدريجياً على السلع، مما سمح بحركة أكبر للعمالة ورأس المال عبر الحدود الوطنية (Smith, 2012). على الرغم من الخلافات والتناقضات بين الدول الأعضاء، استمرت السوق المشتركة في التوسع. ففي عام 1973، تم قبول إنجلترا والدنمارك وإيرلندا بعد مناقشات مطولة، وفي الثمانينيات القرن العشرين، انضمت اليونان وإسبانيا والبرتغال إلى الجماعة الاقتصادية الأوروبية.

مع بداية التسعينيات، قررت الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية الأوروبية إنشاء الاتحاد الأوروبي (EU) في عام 1993. مما أضفى طابعاً رسمياً على عملية التكامل. بحلول القرن الحادي والعشرين، أعربت العديد من دول أوروبا الشرقية عن رغبتها في الانضمام إلى الاتحاد، الذي أصبح مجتمعاً قوياً اقتصادياً وسياسياً. على الرغم من أن الاتحاد الأوروبي يمثل 6% فقط من سكان العالم، إلا أنه يسيطر على 37% من التجارة العالمية، مما يضمن السلام الإقليمي ويعزز التعاون بدلاً من التنافس المدمر داخل أوروبا (Bache, 2016).

لم تكن عملية التكامل الأوروبي اقتصادية فحسب، بل سياسية أيضاً. ففي عام 1949، تم إنشاء مجلس أوروبا (CoE) كهيئة استشارية حكومية دولية. ومع تأسيس الجماعة الاقتصادية الأوروبية، تم إنشاء البرلمان الأوروبي، الذي لم يبدأ عمله الفعلي إلا في عام 1979. كان البرلمان هيئة تشريعية عابرة للحدود الوطنية، حيث يتم انتخاب أعضائه من قبل الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية الأوروبية. على الرغم من أن دور مجلس أوروبا والبرلمان الأوروبي كان في البداية محدوداً بتقديم التوصيات والمشورة، إلا أن تأثيرهما على السياسات الأوروبية بدأ بتزايد مع مرور الوقت.

وبحلول أوائل التسعينيات، نصت معاهدات ماستريخت (ديسمبر 1991) على ضرورة تنسيق الدول الأوروبية لمجموعة محددة من القرارات السياسية، بما في ذلك السياسة الخارجية والعسكرية، في البرلمان الأوروبي ومجلس أوروبا. ومع نهاية التسعينيات، كان الاتحاد الأوروبي يتجه نحو اتحاد اقتصادي كامل، وعملة موحدة، وتماسك سياسي أكبر. ورغم الفوائد الجلية للتعاون داخل الاتحاد الأوروبي، إلا أن هناك أيضاً اتجاهات معاكسة. فقد قاوم العديد من القادة البريطانيين، مثل مارغريت تاتشر، تعزيز العلاقات مع أوروبا. بينما عارض الناخبون في الدنمارك التغييرات التي خشوا أن تُقوّض تقاليدهم وهويتهم الوطنية (Kohler–Koch, 2007).

الاتجاهات الاجتماعية في أوروبا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية

شهدت أوروبا الغربية تحولات اجتماعية عميقة بعد عام 1945، ارتبطت بآثار الحرب العالمية الثانية، وبالنهضة الاقتصادية والسياسات الاجتماعية الجديدة التي تبنتها دول الرفاه الأوروبي.

طوال التاريخ الأوروبي الحديث، هيمنت طبقة ضيقة من النخب الثرية على غالبية السكان، ما جعل التمايز الطبقي واضحاً وحاداً. غير أن فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وبخاصة منذ خمسينيات القرن العشرين، اتسمت بارتفاع مستويات الرخاء المادي وانتعاش اقتصادي شامل ساهم في إعادة تشكيل البنية الطبقية. فقد أدى النمو الاقتصادي، المدعوم بخطة مارشال وسياسات إعادة الإعمار، إلى توسع الطبقة الوسطى، بحيث صار معظم الأوروبيين الغربيين ينتمون إليها. ومع ارتفاع الدخول، تمكن أفراد الطبقة العاملة من اقتناء المنازل السيارات والسلع الاستهلاكية الكمالية، كما ارتفعت فرص أبناء هذه الفئة في الحصول على التعليم الجامعي في الجامعات الحكومية (أمين، 1999).

أصبحت أوروبا الغربية بعد الحرب أكثر تنوعاً من الناحية العرقية، حيث شهدت منذ خمسينيات القرن العشرين موجات متزايدة من الهجرة القادمة من آسيا وأفريقيا. وكان للعمال الأتراك والوافدين من الشرق الأوسط وأفريقيا دور بارز في سد احتياجات سوق العمل، خاصة في ألمانيا وفرنسا وبريطانيا. وقد ساهم هؤلاء المهاجرون في دفع عجلة النمو الاقتصادي من خلال القبول بالعمل في وظائف منخفضة الأجر، إلا أنهم واجهوا التهميش الاجتماعي والتمييز، وغالباً ما سكنوا في مناطق معزولة. وخلال فترات الركود الاقتصادي، ظهرت ردود فعل عدائية من بعض فئات المجتمع الأوروبي، حيث اتهم المهاجرون بمنافسة السكان المحليين على فرص العمل، بل واجهوا اعتداءات من جماعات قومية متطرفة وعنصرية (جغلول، 1992).

شهدت المرحلة ذاتها بروز قضية النوع الاجتماعي بشكل أوضح، حيث حققت المرأة الأوروبية تقدماً قانونياً ومؤسسياً ملحوظاً في اتجاه المساواة مع الرجل، خصوصاً في مجالات التعليم والعمل والمشاركة السياسية. ومع ذلك، بقيت فجوة الأجور قائمة، كما اصطدمت مسيرة النساء المهنية بما يعرف بالسقف الزجاجي، وهو الحاجز غير المرئي الذي يحد من وصولهن إلى المناصب العليا. ومع ذلك، أسهمت دخول النساء في تحسين مستويات المعيشة الأسرية، وزادت نسبة مشاركتهن في القوى العاملة مقارنة بما قبل الحرب (المرنيسي، 1991).

رغم بقاء النموذج الأوروبي للأسرة، فإن التغيرات الاجتماعية والاقتصادية انعكست بوضوح على بنيتها الداخلية. فقد انخفض استقرار الأسرة مقارنة بالماضي، وارتفعت معدلات الطلاق، كما شهدت المجتمعات الأوروبية انخفاضاً في معدلات الخصوبة وعدد الأطفال المنجبين. وفي المقابل، بات الأطفال يقضون أطول في التعليم النظامي، وهو ما يعكس متطلبات المجتمع الصناعي والمعلوماتي المتطور. هذه التحولات مثلت نقلة نوعية في مفهوم الأسرة الأوروبية (ياسين، 1982).

يمكن القول إن الاتجاهات الاجتماعية في أوروبا الغربية بعد 1945 ارتبطت بمجموعة من التحولات المتشابكة: توسع الطبقة الوسطى نتيجة الازدهار الاقتصادي، تعاظم الهجرة وما رافقها من تحديات الاندماج الاجتماعي، بروز قضايا المساواة بين الجنسين، وأخيراً إعادة تشكيل البنية الأسرية والديموغرافية. ورغم التقدم الكبير في مجالات المعيشة والحقوق، فقد بقيت التحديات قائمة فيما يتعلق بالتمييز الاجتماعي، والفجوات الطبقية والعرقية، والتغيرات العميقة في مفهوم الأسرة.

دول أوروبا الشرقية

يُستخدم مصطلح أوروبا الشرقية في الأدبيات الأكاديمية والسياسية للدلالة على بعد جيوسياسي أكثر منه جغرافي، حيث ارتبط تاريخياً بمناطق خضعت لنفوذ الاتحاد السوفيتي خلال حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية، واستمر هذا المفهوم حتى أواخر ثمانينيات القرن العشرين. ومع انهيار الاتحاد السوفيتي في بداية تسعينيات القرن العشرين، أعيد تعريف المنطقة جغرافياً في الدراسات الحديثة تحت مسميات أكثر تحديداً مثل أوروبا الوسطى وأوروبا الجنوبية الشرقية، في محاولة لفصلها عن إرث الثنائية القطبية والحرب الباردة (رفيق، 2001).

قبل اندلاع الحرب العالمية الأولى، كانت معظم أقاليم أوروبا الشرقية جزءاً من الإمبراطوريات الكبرى التي بسطت هيمنتها على القارة، وهي: الإمبراطورية الألمانية، الإمبراطورية الروسية، الإمبراطورية النمساوية المجرية، إضافة إلى الإمبراطورية العثمانية في

البلقان. ولم تتمكن العديد من شعوب أوروبا الشرقية مثل البولنديين والتشيك والسلوفاك والبلغار من نيل استقلالها الوطني إلا بعد الحرب العالمية الأولى، كنتيجة مباشرة لتفكك تلك الإمبراطوريات وصعود مبدأ تقرير المصير (أبو شقرا، 1997).

خلال الحرب العالمية الثانية، تعرضت أجزاء واسعة من أوروبا الشرقية للاحتلال الألماني والإيطالي، بما في ذلك بولندا، تشيكوسلوفاكيا، يوغوسلافيا، وألبانيا. وفي الوقت نفسه، وجدت دول أخرى نفسها متحالفة مع قوى المحور مثل بلغاريا، المجر، سلوفاكيا، ورومانيا. وقد أسفر التقدم السوفيتي منذ عام 1944 عن تحرير هذه الدول من الاحتلال النازي، لكنه وضعها عملياً ضمن نطاق النفوذ السوفيتي المباشر (صالح، 2010).

في مدار النفوذ السوفييتي

يمكن القول إن أوروبا الشرقية، في السنوات الأولى التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، قد خضعت بصورة شبه كاملة للنفوذ السوفيتي المباشر، إذ مكن الدعم السياسي والعسكري القادم من موسكو الأحزاب الشيوعية المحلية من ترسيخ سلطتها وإقصاء القوى السياسية الأخرى. ففي الفترة الممتدة بين عامي 1947–1949، جرى التخلي عن أي إصلاحات ديمقراطية سابقة، وتم تبني مسار معلن يقوم على إعادة هيكلية المجتمع وفق النموذج السوفيتي، بما يشمل هيمنة الدولة على الاقتصاد، والتصنيع المكثف والمتسارع، وتعميم سياسة التجميع الزراعي، وإلغاء الملكية الخاصة بصورة شبة تامة، إلى جانب تكريس هيمنة الحزب الواحد ودكتاتورية البيروقراطية الشيوعية، وفرض الأيديولوجية الماركسية اللينيية في التعليم والسياسة والإعلام، فضلاً عن السياسات المعادية للمؤسسات الدينية (البرغوثي، 2012).

وقد جاء تأسيس مجلس المساعدة الاقتصادية المتبادلة (CMEA) عام 1949، ثم لاحقاً منظمة حلف وارسو العسكرية السياسية عام 1955، ليؤكد اكتمال بناء ما سمّي بالمعسكر الاشتراكي، الذي هدف إلى تكريس التبعية الاقتصادية والسياسية لدول أوروبا الشرقية ضمن المنظومة السوفيتية (رشيد، 2017).

ورغم النجاحات الأولية في ميدان التصنيع، خصوصاً في الصناعات الثقيلة، إلا أن هذه السياسات قادت إلى أزمات هيكلية عميقة بحلول منتصف الخمسينيات. فقد أدى تركيز الاستثمارات الضخمة الكبيرة إلى تحميل اقتصادات الدول الصغيرة أعباء غير قابلة للاستدامة، في الوقت الذي عانت فيه القطاعات الزراعية من نقص الموارد نتيجة سياسات التجمع القسري، كما ظلت الصناعات الخفيفة والاستهلاكية متأخرة، الأمر الذي انعكس في انخفاض القدرة الشرائية وتراجع مستويات المعيشة (أبو عرفة، 2018).

الأزمات والاضطرابات

شهدت دول أوروبا الشرقية، خلال خمسينيات وستينيات القرن العشرين، سلسلة من الأزمات والاضطرابات السياسية والاجتماعية التي عكست هشاشة النظم الشيوعية رغم التقدم الاقتصادي النسبي. فقد أظهرت أحداث ألمانيا الشرقية عام 1953، وما تبعها من إضرابات في بولندا عام 1956، أن سياسات الحكومات الشيوعية لم تحظ بقبول شعبي واسع، خصوصاً مع تفاقم آثار التجميع القسري وضعف المشاركة السياسية (Gati, 1990).

في المجر، مثلت تجربة رئيس الوزراء إيمرى ناجي (Emre Nagi) (1953–1956) محاولة إصلاحية لتخفيف مظاهر الاستياء الشعبي. إذ انتقد سياسات الحزب الاجتماعية والاقتصادية، وسعى إلى إعادة النظر في ممارسات التجميع القسري. إلا أن هذه التوجهات أثارت اتهامات بالمراجعة والنزعة القومية، فأُقيل من منصبه في تموز/يوليو 1956، قبل أن يعاد إليه في تشرين الأول/أكتوبر تحت ضغط المتظاهرين (Sebestyen, 2006). ومع تصاعد الاحتجاجات وجدت البلاد نفسها على شفا حرب أهلية، واندلعت مواجهات مسلحة بين العمال وقوات الأمن، إلى جانب أعمال انتقامية ضد الشيوعيين. وفي محاولة لتغيير مسار البلاد، أعلن ناجي انسحاب المجر من حلف وارسو واعتماد الحياد. لكن القيادة السوفيتية تدخلت سريعاً، فدخلت وحدات الدبابات إلى بودابست لاستعادة النظام، فيما عُرف بخريف بودابست (Granville, 2004). وقد لجأ المتمردون إلى طلب دعم الغرب، غير أن القوى الغربية التزمت الصمت معتبرة أوروبا الشرقية منطقة نفوذ سوفيتية حصرية (Kenez, 1999).

أما في تشيكوسلوفاكيا، فقد مثلت إصلاحات ألكسندر دوبتشيك (Elexander Dubczek) عام 1968 محاولة جديدة لإضفاء اشتراكية ذات طابع إنساني، عبر تقليص هيمنة الحزب على مختلف مجالات الحياة. بيد أن هذه التوجهات قوبلت برفض من قبل موسكو وحلفائها، الذين أرسلوا قوات حلف وارسو إلى براغ (Williams, 1997). وأسست هذه التدخلات لما أصبح يعرف لاحقاً بعقيدة برجنيف، التي نصت على حق الاتحاد السوفيتي في التدخل المباشر في شؤون أي دولة اشتراكية للحفاظ على ما اعتبره مكاسب الاشتراكية (Zubok, 1996).

خصوصية التجربة اليوغسلافية بقيادة جوزيف بروز تيتو (Joseph Broz Tito)

مثلت يوغوسلافيا حالة استثنائية في العالم الاشتراكي خلال الحرب الباردة. فخلافاً لمعظم دول أوروبا الشرقية، لم تكن بلغراد خاضعة للهيمنة الكاملة، إذ استطاع الزعيم اليوغسلافي جوزيف بروز تيتو تثبيت سلطته بعد الحرب العالمية الثانية، مع اتباع نهج مستقل عن موسكو

منذ القطيعة الشهيرة عام 1948. وقد طوّر تيتو نموذجاً اشتراكياً خاصاً، يقوم على ما عُرف بالإدارة الذاتية للعمال في القطاعات الإنتاجية، وهو ما منح التجربة اليوغسلافية طابعاً مميزاً عن باقي دول المنظومة الاشتراكية (Djilas, 1962).

وعلى الرغم من احتفاظ الحزب الشيوعي اليوغسلافي بموقعه كقوة سياسية وحيدة محتكرة للسلطة، فقد أتاح النظام هامشاً أوسع للتعددية القومية والإقليمية، وسعى إلى خلق تحالفات جديدة في الساحة الدولية من خلال قيادة حركة عدم الانحياز، إلى جانب كل من الهند ومصر في ستينيات القرن العشرين (West, 1994). وهكذا، شكّل النموذج اليوغسلافي مزيجاً فريداً من الاشتراكية والمرونة السياسية، ما جعله موضع دراسة خاصة داخل سياق التجارب الاشتراكية في أوروبا.

بوربا بولشي للديمقراطية

في بولندا، مثّلت أزمة عام 1980 محطة مركزية في تبلور المعارضة الشعبية ضد النظام الشيوعي. فمع تصاعد الأوضاع الاقتصادية الصعبة وتكرار موجات الإضرابات العمالية منذ عام 1956، برزت مدينة غدانسك كمركز للحراك العمالي الجديد. فقد قاد الزعيم النقابي ليخ فاونسا (Lech Watesa) مجموعة من المعارضين لتأسيس منظمة مهنية مستقلة حملت اسم التضامن، التي سرعان ما تحولت إلى قوة سياسية واجتماعية واسعة النفوذ (Ash, 1983).

أصبحت التضامن أول نقابة حرة في الكتلة الشرقية، واستقطبت دعماً شعبياً واسعاً، خاصةً من الكنيسة الكاثوليكية التي لعبت دوراً حاسماً في إسناد الحراك، مستفيدةً من رمزية البابا يوحنا بولس الثاني. وقد شكّل ذلك تحدياً مباشراً لهيمنة الحزب الشيوعي الحاكم، وأسّس لمرحلة جديدة من المعارضة العلنية للنظام (Ost, 1990).

وعلى الرغم من إعلان الأحكام العرفية في ديسمبر 1981 بهدف كبح جماح الحركة، فإن التضامن استمرت كقوة اجتماعية وسياسية كامنة. وقد أسهمت هذه الدينامية في إضعاف شرعية النظام الشيوعي البولندي، ومهّدت الطريق لاحقاً نحو المفاوضات التي أفضت إلى سقوط الحكم الشيوعي في أواخر الثمانينيات (Paczkowski, 2003).

الثورات البارخاتية

شهدت أوروبا الشرقية في أواخر الثمانينيات سلسلة من التحولات الجذرية عُرفت باسم الثورات المخملية، التي أسفرت عن انهيار الأنظمة الشيوعية وتفكك النظام السوفيتي في المنطقة. فقد مثّلت سياسات الإصلاح التي تبناها ميخائيل غورباتشوف، السكرتير العام للحزب الشيوعي السوفيتي منذ عام 1985، نقطة تحول أساسية. إذ خرج غورباتشوف تدريجياً من إطار عقيدة بريجنيف التي كانت تبرر التدخل السوفيتي في شؤون الدول الاشتراكية، وطرح بديلاً يقوم على البيريسترويكا (إعادة الهيكلة) والغلاسنوست (الشفافية)، مما شجّع على بروز قوى معارضة واسعة في دول الكتلة الشرقية (Brown, 2009).

في بولندا، أُعيد تقنين حركة التضامن عام 1989 بعد سنوات من الحظر، لتتحول إلى قوة سياسية شرعية، وتفرز أول حكومة غير شيوعية بقيادة تاديوس مازوفيتسكي (Tadeusz Mazowiecki). وفي ألمانيا الشرقية، قادت المظاهرات الشعبية إلى سقوط جدار برلين في نوفمبر 1989، وهو الحدث الذي مثّل رمزاً عالمياً لانهيار الأنظمة الشيوعية (Sarotte, 2014).

أما في تشيكوسلوفاكيا، فقد تجسدت الأحداث في الثورة المخملية التي أوصلت الكاتب المسرحي فاتسلاف هافل (Vaclav Havel) إلى سدة الرئاسة في كانون الأول/ديسمبر 1989 (Garton, 1990). وفي المجر، جرت انتخابات ديمقراطية أنهت عقوداً من الحكم الشيوعي عام 1990. بينما شهدت بلغاريا ورومانيا مسارات أكثر عنفاً؛ ففي رومانيا أُطيح بالزعيم نيكولاي تشاوشيسكو بعد انتفاضة شعبية دموية انتهت بإعدامه وزوجته في ديسمبر 1989 (Tismaneanu, 1991).

شكلت هذه التحولات مجتمعة النهاية الفعلية للأنظمة الشيوعية في أوروبا الشرقية، ومهدت الطريق لتفكك الاتحاد السوفيتي نفسه عام 1991. كما دشنت مرحلة جديدة من التحولات الديمقراطية والاندماج في النظام الرأسمالي العالمي، رافقتها تحديات اقتصادية واجتماعية عميقة (Judt, 2005).

مشاكل الفترة الانتقالية في أوروبا الشرقية بعد سقوط الأنظمة الشيوعية

شهدت دول أوروبا الشرقية، بعد انهيار الأنظمة الشيوعية، فترة انتقالية معقدة ركزت فيها الحكومات الجديدة على تحويل الاقتصادات الاشتراكية إلى اقتصادات رأسمالية وتعزيز التقارب مع الغرب. ورغم اختلاف تجارب كل دولة، فإن جميعها واجهت مشاكل متشابهة في مجال الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية (عبد الله، 2005).

بدأت الدول الاشتراكية السابقة في تطبيق إصلاحات جذرية تشمل الخصخصة، وتحرير السوق، وتفكيك نظام الرقابة الحكومية السابق. وألغت الدولة التدابير التي كانت تحافظ على أسعار منخفضة نسبياً للسلع الأساسية والخدمات العامة، بما في ذلك التعليم المجاني في مؤسسات التعليم العالي وإجازات الأمومة الممتدة. وأسفرت هذه الإجراءات، التي عُرفت بالعلاج بالصدمة، عن ارتفاع معدلات البطالة والأسعار، وازدياد الجريمة، وتراجع القدرة الشرائية لشرائح واسعة من السكان (حسن، 1990).

على الرغم من زيادة وفرة السلع الاستهلاكية، إلا أن الأسر ذات الدخل المحدود لم تستفد بالكامل من التحول الاقتصادي. ولم يحقق تسريع الخصخصة وتحرير الأسعار التحديث الاقتصادي المنشود إلا بشكل محدود، حيث سجلت بولندا نمواً ملموساً في الناتج القومي الإجمالي فقط منذ عام 1992 (صبري، 2014). وعقب خيبة الأمل الشعبية من الإصلاحات، شهدت عدة دول صعود الأحزاب الديمقراطية الاجتماعية اليسارية، التي ساهمت لاحقًا في تعزيز الانتعاش الاقتصادي، مع الحفاظ على توجهها نحو التقارب مع أوروبا الغربية (كاظم، 2001).

وفي سياق التحولات السياسية والأمنية، انضمت بولندا وجمهورية التشيك والمجر إلى حلف شمال الأطلسي عام 1999، تلاها انضمام بلغاريا ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا عام 2004، ثم ألبانيا وكرواتيا عام 2009، ما عزز من اندماج هذه الدول في البنية الأمنية والسياسية الأوروبية الأطلسية (عبد الله، 2005).

انهيار دولة يوغوسلافيا الاتحادية

شهدت أوروبا الشرقية في مطلع تسعينيات القرن العشرين مرحلة مفصلية من التحول السياسي والاجتماعي، تمثلت بانهيار الأنظمة الاشتراكية وصعود النزعات القومية، ما أدى إلى تفكك عدد من الدول متعددة القوميات مثل يوغسلافيا وتشيكوسلوفاكيا. فمع تراجع قبضة الأنظمة

المركزية وتبني نظام التعددية الحزبية، تفاقمت التوترات العرقية والدينية التي كانت مكبوتة خلال الحقبة الاشتراكية، لتتحول لاحقاً إلى صراعات دموية (Ramet, 2006).

لم تستطع تشيكوسلوفاكيا المحافظة على وحدتهما أمام التباينات القومية والسياسية، فانقسمت سلمياً عام 1993م إلى دولتين مستقلتين: جمهورية التشيك وسلوفاكيا، في نموذج فريد من الانفصال السلمي في أوروبا الشرقية (باسمور، 2013). وعلى النقيض من ذلك، كانت تجربة يوغوسلافيا مأساوية، إذ مثلت أبرز نموذج لانهيار الدولة متعددة القوميات بفعل التداخلات التاريخية والدينية، وما رافقها من تدخلات خارجية (Ramet, 2006).

أدى إدخال نظام التعددية الحزبية في يوغوسلافيا أواخر الثمانينيات إلى صعود الأحزاب القومية في الجمهوريات المختلفة، مثل الحزب الديمقراطي الكرواتي بزعامة فرانيو تودجمان (Franjo Todgman)، وحزب الاتحاد الديمقراطي السلوفيني، ما مهّد لإعلان سلوفينيا وكرواتيا ومقدونيا والبوسنة والهرسك استقلالها بين عامي 1991 و1992، الأمر الذي أنهى فعلياً الاتحاد اليوغوسلافي ككيان سياسي موحد (Burg, 1999).

فعليًا. في عام 1992، وقّعت صربيا والجبل الأسود الأرثوذكسيتان اتفاقية لإنشاء دولة فيدرالية جديدة –جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. في الوقت نفسه، اندلعت الحرب في البوسنة والهرسك بين القوات الصربية والكرواتية المسلمة، مما جر كرواتيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية إلى المعركة. خلال الصراع البوسني بين عامي 1992 و1995، اتخذت الدول الغربية موقفًا معاديًا للصرب. في عام 1998، اندلعت الأعمال العدائية بين الصرب والألبان في إقليم كوسوفو الصربي، داخل يوغوسلافيا نفسها. كان الهدف النهائي للانفصاليين الألبان هو نيل استقلال الإقليم، المركز التاريخي لصربيا.

اندلعت الحرب في البوسنة والهرسك بين عامي 1992 و1995، حيث تصارع الصرب الأرثوذكس والكروات الكاثوليك والمسلمون البوشناق في صراع دموي معقّد، كانت له أبعاد دينية وعرقية واضحة. وقد أسفر الصراع عن مئات الآلاف من الضحايا وموجات نزوح هائلة، قبل أن تتدخل الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي لفرض اتفاقية دايتون عام 1995 التي أنهت الحرب رسمياً (زريوش، 2020).

لكن التوترات لم تتوقف، إذ اندلع صراع جديد عام 1998 في إقليم كوسوفو بين القوات الصربية ومقاتلي جيش تحرير كوسوفو الألبان، الذين سعوا إلى الانفصال عن صربيا. وردًّا على ما وُصف بانتهاكات إنسانية، شنّ حلف شمال الأطلسي غارات جوية مكثفة على بلغراد

ومناطق صربية أخرى في ربيع عام 1999، في أول تدخل عسكري غربي مباشر في أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية (Mertus, 1999).

وقد أدّت هذه التطورات إلى إضعاف نظام سلوبودان ميلوسيفيتش (Slobodan Milosevic)، الذي أُطيح به في عام 2000، لتبدأ مرحلة جديدة من التحول السياسي في صربيا بزعامة قوى موالية للغرب (Cohen, 2001). وفي عام 2003، أُعيدت تسمية الدولة إلى اتحاد صربيا والجبل الأسود، قبل أن يُعلن الجبل الأسود استقلاله رسمياً عام 2006، ما شكّل نهاية فعلية ليوغوسلافيا كدولة اتحادية (Ramet, 2006).

إن تفكك يوغوسلافيا يعكس فشل نموذج الدولة متعددة القوميات في ظل غياب التوافق الديمقراطي والعدالة بين المكونات، كما أنه يمثل حالة نموذجية لتفاعل العوامل الداخلية (القومية والدينية) مع العوامل الخارجية (التدخل الغربي)، ما جعل التجربة اليوغوسلافية موضوعاً محورياً في دراسات العلاقات الدولية وصراعات ما بعد الحرب الباردة (Allcock, 2003).

معالجة الأنظمة الاستعمارية ومشاكلها في منطقة "العالم الثالث"

شهدت الفترة التي أعقبت الحرب الباردة تقليصاً ملحوظاً في حواجز العزلة السياسية والاقتصادية، ما انعكس على توسيع التفاعل في الساحة الدولية المتوسطة. إذ تضاءلت الحدود الأوروبية التقليدية في ظل الوحدة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي سابقاً، ما أتاح بيئة مؤاتيه للتكامل والتعاون عبر القارات. ومع ذلك، فإن هذا التحسن في البنية الاجتماعية والاقتصادية لم ينعكس على الجميع، إذ انتهت بعض الأنظمة الاستعمارية القديمة بينما نشأت في المقابل مجموعة من الاختلالات السياسية والاقتصادية الجديدة في دول مختلفة، بما في ذلك النزاعات الداخلية والضغوط على مؤسسات الحكم.

حركة نيل الاستقلال وإنهاء الاستعمار بعد الحرب العالمية الثانية

ترتبط مقاومة الحكم الاستعماري في مختلف مناطق العالم بتاريخ طويل يمتد إلى قرون مضت، إلا أن مرحلة الثلاثينيات من القرن العشرين شهدت بروز حركات وطنية منظمة في أفريقيا وآسيا والشرق الأوسط، مطالبة بالسيادة الوطنية وحقوق الشعوب في تقرير مصيرها (جمال الدين، 2022). وكان من أبرز هذه النماذج استقلال الهند عن بريطانيا العظمى عام 1947، حيث لعب القائد المهاتما غاندي دوراً محورياً في قيادة الحملة السلمية من أجل التحرر الوطني (غاندي، 2008).

في البداية، حاولت القوى الاستعمارية الكبرى، مثل بريطانيا وفرنسا، الحفاظ على إمبراطوريتها، إلا أن الجهود العسكرية والمالية بعد الحرب العالمية الثانية كانت محدودة ومرهقة، كما أن الشعوب الأوروبية كانت تفضل عدم الانخراط في صراعات جديدة مع الشعوب المستعمرة الراغبة في النضال من أجل حريتها واستقلالها (كاطع، 2025).

كما أسهمت الحرب الباردة في تعزيز مسار إنهاء الاستعمار، إذ دعمت الولايات المتحدة، وإن بشكل انتقائي، حق الشعوب في تقرير المصير الوطني، بينما انتقد الاتحاد السوفيتي النظام الاستعماري ونموذج التنمية الرأسمالي، ما أعطى زخماً إضافياُ للحركات الوطنية في آسيا وأفريقيا (Mazrui, 1980).

أدت هذه التطورات إلى مرحلة لا رجعة فيها لإنهاء الاستعمار، حيث حصلت الدول المستعمرة على استقلالها واحدة تلو الأخرى. وسرعان ما بدأت كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي في بناء تحالفات مع الدول الجديدة لضمان نفوذها الاستراتيجي. وقد أفرزت عملية التحرير الكبير ظهور نحو مئة دولة حديثة الاستقلال، تنوعت في مساحتها الجغرافية وسكانها، فكان من بينها دول شاسعة وكثيفة السكان مثل الهند ونيجيريا، ودول صغيرة مثل نيبال والكويت وليسوتو (رودني، 1988).

يذكر أن عام 1960، الذي شهد استقلال العديد من المستعمرات الأفريقية، أعلن عاماً دولياً لأفريقيا، كما أسست الدول حديثة الاستقلال عام 1963 منظمة الوحدة الأفريقية لتنسيق الجهود السياسية والاقتصادية بين الدول الناشئة وتعزيز التضامن القاري (حامد، د. ت).

الدول النامية

تعد الدول النامية أو ما كان يطلق عليها تاريخياً مصطلح العالم الثالث، إحدى الفئات الرئيسة في تصنيف النظام الدولي الحديث الذي برز عقب الحرب العالمية الثانية. وقد شمل هذا المفهوم الدول الناشئة في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، التي اتسمت بمستويات منخفضة نسبياً من التنمية الاقتصادية والتقنية مقارنة بدول العالم الأول الصناعية كأوروبا الغربية والولايات المتحدة واليابان، ودول العالم الثاني ذات الأنظمة الاشتراكية كالكتلة السوفيتية سابقا (قاسم، 2010).

رغم التباين الكبير بين الدول النامية من حيث الموارد الطبيعية، والأنظمة السياسية، والبيئات الاجتماعية والثقافية، فإنها تشترك في مجموعة من السمات والأهداف العامة، أبرزها السعي نحو التحديث والتنمية الشاملة وبناء أنظمة حكم مستقر وحديثة قادرة على تجاوز الإرث الاستعماري والتخلف الاقتصادي والاجتماعي المتراكم عبر قرون (Mazrui, 1980). ويعد

التحديث في هذا السياق عملية متعددة الأبعاد تشمل التحول الصناعي، والإصلاح المؤسسي، وتعزيز العدالة الاجتماعية، وتوسيع قاعدة المشاركة السياسية (Huntington, 1968).

اتبعت هذه الدول مسارات متنوعة نحو التحديث تبعاً لخصوصياتها التاريخية والثقافية والسياسية، غير أنها واجهت تحديات متقاربة تمثلت في ضعف البنية التحتية، وتدني مستويات التعليم والصحة، واعتمادها الكبير على تصدير المواد الخام واستيراد السلع المصنعة، إضافة إلى هشاشة مؤسساتها السياسية (Prebisch, 1950).

وفي إطار سعيها لتوحيد الجهود وتعزيز مكانتها الدولية، انضمت معظم الدول النامية إلى منظمة الأمم المتحدة، حيث بدأت تمارس دوراً متزايد الأهمية في صياغة السياسات العالمية، لا سيما من خلال العمل الجماعي داخل التكتلات الإقليمية والدولية مثل حركة عدم الانحياز ومجموعة الـــ77، اللتين سعتا إلى الدفاع عن مصالح الجنوب العالمي في مواجهة القوى الكبرى (Gore, 2000) وقد أسهمت هذه التحركات في تعزيز حضور الدول النامية في القضايا الاقتصادية والسياسية الدولية، بما في ذلك قضايا التنمية المستدامة، وإصلاح النظام الاقتصادي العالمي، وتحقيق العدالة الدولية.

الحرب الباردة والعالم الثالث

شهد العالم بعد الحرب العالمية الثانية (1945) انقساماً سياسياً وأيديولوجياً حاداً بين القوتين العظميين: الولايات المتحدة الأمريكية التي تبنت النظام الرأسمالي لليبرالي، والاتحاد السوفيتي الذي مثّل المعسكر الاشتراكي. وقد انعكس هذا الصراع، المعروف بالحرب الباردة، على مختلف مناطق العالم، لا سيّما على الدول الحديثة الاستقلال في آسيا وأفريقيا وأمريكيا اللاتينية، والتي أطلق عليها اصطلاحاً دول العالم الثالث (Hobsbawm, 1994).

مع تصاعد التنافس الدولي، سعت كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي إلى توسيع نطاق نفوذهما في الدول النامية، عبر تقديم المساعدات الاقتصادية والعسكرية، واستخدام أدوات دبلوماسية وثقافية لتوجيه هذه الدول نحو تبني أحد النموذجين المتنافسين، الرأسمالي الغربي أو الاشتراكي السوفيتي (McWilliams, 2014). وقد وجدت بعض الدول الجديدة في الاشتراكية نموذجاً أكثر جاذبية، باعتباره أن القوى الاستعمارية السابقة كانت رأسمالية، في حين انجذبت دول أخرى إلى الثروة المادية والتقدم الصناعي الغربي (Nye, 2003).

في مواجهة هذا الاستقطاب الثنائي، ظهرت حركة عدم الانحياز في منتصف الخمسينيات من القرن العشرين، كمحاولة من الدول المستقلة حديثاً لتجنب الاصطفاف مع أي من المعسكرين. وقد تم إضفاء الطابع المؤسسي على هذه الحركة من خلال الاجتماعات الدورية لقادتها وتنسيق مواقفهم داخل الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى. تمثّل الهدف الأساسي للحركة في تخفيف التوترات الدولية وتبني سياسات اقتصادية مستقلة تعود بالنفع على الدول النامية. وقد برزت الهند، بقيادة جواهر لآل نهرو، كإحدى الدول المؤسسة والقيادية لهذه الحركة، إذ جمعت بين النظام الديمقراطي والنهج الاقتصادي ذي الطابع الاشتراكي (زراقط، 2011).

رغم ذلك، لم تكن دول العالم الثالث بمعزل عن الصراعات الإقليمية التي تحولت في كثير من الأحيان إلى ساحات صراع بالوكالة بين القوتين العظميين. ففي آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، دعمت واشنطن وموسكو أطرافاً متنازعة بما يخدم مصالحهما الجيوسياسية. وقد كانت حرب فيتنام (1965–1973)، أبرز مثال على تحول الحرب الباردة إلى مواجهة عسكرية مباشرة، إذ تدخلت الولايات المتحدة لمنع انتشار الشيوعية في جنوب شرق آسيا (أوغلو، 2011).

من جهة أخرى، لعبت الأمم المتحدة دوراً محورياً في محاولة احتواء النزاعات وتسوية الأزمات داخل الدول النامية، إلا أن انتهاء الحرب الباردة في مطلع التسعينيات لم ينه الصراعات المحلية، بل تحولت طبيعتها إلى نزاعات داخلية في كثير من مناطق العالم الثالث (Baylis, 2020).

دول جديدة تسعى للاستقرار بعد الاستقلال

واجهت الدول النامية، خصوصاً في أفريقيا، تحديات جسيمة بعد نيل الاستقلال، إذ ورثت هذه الدول أراضٍ مضطربة يسكنها شعوب ذات هويات لغوية ودينية وعرقية متنوعة. وقد استغل الحكام الاستعماريون السابقون هذه التنوعات عبر سياسات فرّق تسد، لتعميق الانقسامات بين المجموعات العرقية المختلفة، ما ترك إرثاً من الصراعات المحلية بعد الاستقلال (Young, 1994). ورغم ذلك، حافظ السكان على تنوعهم الاقتصادي والثقافي، ما شكّل أساساً غنياً للهوية الوطنية، لكنه أيضاً كان عامل تعقيد أمام بناء دولة مستقرة (Bayart, 1993).

حاولت معظم الدول الجديدة وضع دساتير على غرار الديمقراطيات الغربية، غير أن القليل منها، مثل الهند، تمكنت من الحفاظ على نظام ديمقراطي مستدام. وكانت شعوب هذه الدول في كثير من الحالات غير مهيأة للحكم الذاتي بعد عقود من السيطرة الاستعمارية. وغالباً

ما سيطرت نخبة ثرية ذات توجه أوروبي على الحكم والاقتصاد، بينما ظلت الأغلبية العظمى من السكان فقيرة. (Chabal, 1999).

في جنوب أفريقيا، أدى فوز الحزب الوطني في الانتخابات العامة عام 1948 إلى سن قوانين الفصل العنصري التي حدت من حقوق السكان السود بهدف إقامة ما عُرف بجنوب أفريقيا بيضاء. ولم تُجرِ أول انتخابات مختلطة الأعراق إلا في عام 1994، فاز بها حزب المؤتمر الوطني الأفريقي، الذي ظل حتى اليوم في البلاد (Thompson, 2001).

مع تصاعد الأزمات، تولى السلطة غالباً قادة عسكريون أو استبداديون، كثير منهم كان نشطاً سابقاً في حركات التحرير الوطني. هؤلاء القادة أنشأوا ديكتاتورية الحزب الواحد، وحظروا الأحزاب السياسية الأخرى، مبررين ذلك بضرورة الحفاظ على استقرار الدولة ومنع الانقسامات التي قد تهدد النظام (Jackson, 1982).

على سبيل المثال، في كمبوديا، تولى الخمير الحمر، بقيادة بول بوت (Pol Pot)، السلطة عام 1975 بعد الحرب الأهلية، وارتكبوا إبادة جماعية ضد الشعب الكمبودي. وفي عام 1978، شنت قيادة بول بوت حرباً على فيتنام، فأطاحت القوات الفيتنامية بنظام الخمير الحمر عام 1979 (Kiernan, 2008).

شهدت بعض الدول النامية تحولات نحو الديمقراطية في أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات، حيث أُجريت انتخابات متعددة الأحزاب في عدد من الدول الأفريقية والآسيوية وأمريكا اللاتينية، بعد فترات من الحكم الديكتاتوري أو أنظمة الحزب الواحد. ومع ذلك، فإن نجاح هذه التجارب الديمقراطية ظل محدوداً، نظراً للمشكلات الاقتصادية العديدة ونقص الخبرة في مجال الحكم التمثيلي والدستوري (Bratton, 1997).

عقبات التنمية في الدول النامية

على الرغم من إحراز بعض الدول النامية تقدماً نحو التحديث، فشلت دول أخرى في تحقيق نتائج ملموسة على صعيد التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويعود هذا الفشل إلى مجموعة من العوامل المعقدة، أبرزها الموقع الجغرافي، النمو السكاني، الاعتماد على الدول المتقدمة، السياسات الاقتصادية، وعدم الاستقرار السياسي (Todaro, 2020).

تعد الجغرافيا عاملاً حاسماً في مسار التنمية. ففي مناطق آسيا وأفريقيا وأمريكيا اللاتينية، تشكل صغر مساحة الدولة وقلة الموارد الطبيعية حاجزاً أمام الاستقلال الاقتصادي. كما تفرض الظروف المناخية القاسية، والاعتماد الأمطار الموسمية، ونقص الأراضي الزراعية المناسبة، وانتشار الأمراض، قيوداً إضافية على التنمية المستدامة (Sachs, 2005).

كما أدى النمو السكاني السريع إلى ضغوط اجتماعية واقتصادية هائلة. فقد انخفضت معدلات الوفيات بفعل تحسّن الرعاية الصحية والتغذية، إلا أن هذا الانخفاض أسفر عن زيادة سريعة في عدد السكان، ما زاد من معدلات الفقر والبطالة. ففي دول مثل نيجيريا ومصر والهند، ينمو عدد السكان بملايين الأشخاص سنويًا، ليصبح نحو نصف سكان العالم الثالث دون سن الخامسة والعشرين (UN, 2019).

ويعاني السكان في الدول النامية من فقر واسع النطاق، حيث يموت حوالي 35 مليون شخص سنويًا بسبب الأمراض الناجمة عن سوء التغذية، مع تأثير أكبر على الأطفال. وتشير تقارير الأمم المتحدة إلى وفاة عشرات الآلاف من الأطفال يوميًا نتيجة لسوء التغذية والأمراض المرتبطة بالفقر (World Bank, 2021).

وتحاول بعض الدول النامية الحد من معدلات النمو السكاني، إلا أن النجاح في هذا المجال محدود. فقد تظل التقاليد الاجتماعية والدينية تشجيع تكوين الأسر الكبيرة، كما يُنظر إلى الأطفال في المجتمعات الزراعية على أنهم قوة عاملة وضمان لرعاية الوالدين في سن الشيخوخة (Cleland, 1985).

على الصعيد الاقتصادي، ظلت الهياكل الاقتصادية التي نشأت خلال الحقبة الإمبريالية دون تغيير جوهري منذ عام 1945. فقد استمرت معظم الدول النامية في تصدير المواد الخام والمنتجات الزراعية إلى الدول الصناعية، بينما تعتمد على السلع الصناعية والتكنولوجيا والاستثمارات الأجنبية. كما ركزت بعض الدول على إنتاج سلعة واحدة مثل السكر أو الكاكاو أو النحاس، ما جعل اقتصاداتها تعتمد كليًا على الطلب العالمي لهذه المنتجات (Prebisch, 1950).

بعد الاستقلال، حاولت بعض الدول تبني مسار التنمية الاشتراكية على غرار الصين أو الاتحاد السوفيتي، لتحقيق تحديث صناعي سريع. وقد سجلت الدول التي اتبعت هذا النهج في الخمسينيات والستينيات بعض الإنجازات، إلا أن القيود الاقتصادية الصارمة حالت دون استدامة

النمو. ومع ضغوط القوى الغربية في الثمانينيات، تبنت العديد من الدول سياسات الاقتصاد الحر (Bates, 1981).

كما شكلت الحروب الأهلية والصراعات الداخلية عقبة رئيسية أمام التنمية الاقتصادية والاجتماعية. فقد عانت دول مثل السلفادور ولبنان وكمبوديا وموزمبيق من تدمير البنية التحتية، وإهدار الموارد، وانخفاض الإنتاج. وأنفق القادة العسكريون الديكتاتوريون مبالغ ضخمة على الأسلحة بدلًا من الاستثمار في التعليم والسكن والرعاية الصحية، مما زاد من هشاشة التنمية (Collier, 2007).

الفصل التاسع

التطور الثقافي في القرنين التاسع عشر وأوائل القرن العشرين

العلوم والأدب والفنون في القرنين التاسع عشر وأوائل القرن العشرين

أسهم التقدم التكنولوجي في دفع مسيرة العلوم إلى الأمام، الأمر الذي انعكس إيجاباً على تطور الإنتاج الصناعي وتحسين مستوياته. وقد أدى هذا التقدم إلى تحول جذري في النظرة التقليدية للإنسان تجاه العالم من حوله، كما تعرضت التفسيرات التوراتية لأصل الإنسان والكون لموجه واسعة من النقد والمراجعة الفكرية.

التطور العلمي في القرن التاسع عشر وأثره في إعادة تشكيل الفكر الإنساني

في ضوء ما شهدته أوروبا في القرن التاسع عشر من نهضة علمية غير مسبوقة، يمكن القول إن التطور العلمي والتكنولوجي في تلك المرحلة شكّل نقطة تحوّل جوهرية في تاريخ الفكر الإنساني. فقد أدى تفاعل الاكتشافات الجديدة في مجالات الفيزياء والكيمياء والأحياء إلى إعادة صياغة المفاهيم الكونية والطبيعية، وتغيير النظرة السائدة للإنسان والعالم من حوله.

شهد القرن التاسع عشر اكتشافات علمية بارزة أسهمت في ترسيخ دعائم الثورة الصناعية الثانية. فقد مهّد اكتشاف الإنجليزي مايكل فاراداي (Michael Faraday) لمبدأ الحث الكهرومغناطيسي عام 1831 الطريق أمام تطوير المحرك الكهربائي وتوليد الطاقة الكهربائية بصورة عملية، الأمر الذي فتح آفاقاً جديدة في الصناعة والنقل والاتصالات (بدوي، 1980). كما وضع العالم الفرنسي لويس باستور (Louis Basteur) أسس علم الأحياء الدقيقة وعلم المناعة من خلال أبحاثه في تعقيم الأغذية وابتكاره لطريقة البسترة، واقتراحه التطعيمات الوقائية ضد أمراض مثل داء الكلب والجمرة الخبيثة، مما أحدث ثورة في الطب الوقائي والصحة العامة (Geison, 1995).

وفي المجال الكيميائي، شهد عام 1867 اختراع الديناميت على يد الكيميائي السويدي الفرد نوبل (Alfred Nobel)، الذي أحدث تحولاً كبيراً في مجالات التعدين والبناء والهندسة، رغم ما أثاره من جدل أخلاقي بسبب استخدامه في الحروب (زكريا، 1987).

أما في مجال العلوم الطبيعية، فقد أحدثت أبحاث تشارلز داروين (Charles Darwin) ثورة فكرية كبرى، خاصة بعد نشر كتابيه الشهيرين "أصل الأنواع عن طريق الانتقاء النوعي عام 1859" و"أصل الإنسان والانتقاء الجنسي عام 1871". فقد استنتج داروين أن الكائنات الحية لم تُخلق دفعة واحدة، بل تطورت تدريجياً عبر عملية طويلة من الانتقاء الطبيعي، وأن الإنسان ينتمي إلى سلالة حيوانية مشتركة مع القردة العليا (Darwin, 1859). وقد امتد تأثير هذه النظرية إلى مجالات الفكر الإنساني والاجتماعي، فظهرت الداروينية الاجتماعية التي استخدمها بعض المفكرين لتفسير التفاوت الطبقي وصراع القوى على أساس بيولوجي (Hawkins,1997). في المقابل، لاقت النظرية معارضة شديدة من الأوساط الدينية، التي رأت فيها خروجاً عن العقيدة التوراتية في الخلق (Numbers, 2006).

وفي العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر، اتسع أفق المعرفة العلمية مع اكتشاف الموجات الكهرومغناطيسية على يد هاينريش هيرتز (Heinrich Hertz)، والأشعة السينية بواسطة فيلهلم رونتجن (Wilhelm Rontgen) عام 1895م، إضافة إلى اكتشاف النشاط الإشعاعي من قبل هنري بيكريل (Henri Becquerel) وماري (Mary) وبير كوري (Pierre Curie) في فرنسا، وتطوير نظرية التركيب الذري على يد إرنست رذرفورد (Ernest Rutherford) في إنجلترا. كما قدمت نظرية النسبية الخاصة والعامة لألبرت أينشتاين (Albert Einstein) بداية القرن العشرين (1905–1915) تصوراً جديداً لبنية الزمان والمكان، أعاد تفسير قوانين نيوتن في ضوء المفهوم النسبي للحركة والطاقة (مستجير، 1999).

وهكذا، مهّد التفاعل بين هذه الإنجازات العلمية الطريق لظهور الثورة العلمية والتكنولوجية الكبرى في القرن العشرين، التي إنبنت على أسس علمية متينة أُرست خلال القرن التاسع عشر، فكان ذلك العصر بحق مرحلة الانتقال من الفكر الكلاسيكي إلى العلم الحديث.

التنمية الثقافية

شهد النصف الأول من القرن التاسع عشر تطوراً ملحوظاً في الثقافة الفنية، متأثراً بالتحولات الاجتماعية والسياسية العميقة، وبشكل خاص الثورة الفرنسية (1789–1799)، والتي خلقت بيئة مليئة بالتحديات الاقتصادية والاجتماعية نتيجة تصاعد النفوذ الصناعي والمجتمع البرجوازي (زكريا، 1987). في هذا الإطار، برزت الحركة الرومانسية كاستجابة إبداعية فريدة لهذه الظروف، حيث ظهرت في نهاية القرن الثامن عشر تقريباً في ألمانيا وإنجلترا وفرنسا وروسيا (وهبة، 1994).

ظهر مصطلح الرومانسية لأول مرة في أعمال الفيلسوف الألماني فريدريش شليغل (Friedrich Schlegel) عام 1795، ويقوم جوهرها على التباين بين عالمين متناقضين، المثالي والواقعي. فالمثالي يمثل الجمال والكمال، لكنه غامض بعيد المنال وغير قابل للفهم العقلي الكامل، في حين أن الواقع ملموس ومحدود وقبيح في كثير من الأحيان، ما يخلق هوة بين الاثنين لا يمكن ردمها. ومن هذا المنطلق، اعتبر الرومانسيون أن هدف الفن ليس مجرد تصوير الواقع، بل البحث عن الحقيقة المثالية (مستجير، 1999).

تميز الرومانسيون بتركيزهم على المقارنة بين الحياة اليومية وأخلاق المجتمع البرجوازي من جهة، وعالم الأحلام والشعر والفروسية وعظمة القائد من جهة أخرى، مع التأكيد على الارتباط بالطبيعة وعناصر الشعب (زكريا، 1987). كما أولوا اهتماماً خاصاً بالتاريخ، ليس كنموذج للحداثة، بل كنقطة انطلاق لدراسة التحولات التاريخية والحركات الشعبية، مع التركيز على شخصية القائد البطل الرومانسي (وهبة، 1994).

امتدت الرومانسية إلى مجالات الأدب والموسيقى والفنون التشكيلية. ففي الأدب، برز شخصيات مثل إي. تي. إيه. هوفمان (E. T. A. Hoffman) وجي. هاينه (G. Heine) (ألمانيا)، ويو. جي. بايرون (U. G. Byron)، وبي. بي. شيلي (P. B. Shelley)، وچي. كيتس (J. Keats)، وڤي. سكوت (V. Scott) (إنجلترا)، وڤي. هوغو (V. Hugo)، وچي. ساند (j. Sand)، وڤي. دي موسيه (V, de Musset) (فرنسا)، وڤي. ميكيويتز (V. Mikiewicz) (بولندا)، وڤي. إس. بوشكين (V. S. Pushin) وم. يو. ليرمونتوف (M. U. Lermontov) (روسيا) (زكريا، 1987). في الموسيقى، مثّل الرومانسية ف. شوبرت (F. Schubert) (النمسا)، ون. باغانيني (N. Paganini) وف. بيليني (F. Bellini) (إيطاليا)، وك. م. فون فيبر (K. M. Von Weber) ور. شومان (R. Schuman) (ألمانيا)، وجي. بيرليوز (J. Berlioz) (فرنسا)، وف. شوبان (F. Chopin) (بولندا)، وف. ليزت (F. Liszt) (المجر) (مستجير، 1999). أما في الرسم، فقد برز ت. جيريكو (T. Jericho) وإي. ديلاكروا (E. Delacrix) (فرنسا)، وجي. كونستابل (J. Constable) وي. م. و. تيرنر (Y. M. W. Turner) (إنجلترا)، وك. د. فريدريش (K. D. Friedrich) (ألمانيا) (وهبة، 1994).

في ثلاثينيات وأربعينيات القرن التاسع عشر، ظهرت حركة جديدة هي الواقعية، والتي تطورت بالتوازي مع الرومانسية وتفاعلت معها. ورغم أن بعض عناصر الواقعية كانت موجودة في أعمال الرواد الرومانسيين مثل ج. بايرون، وجي. هاينه، ووي. سكوت (W. Scott)، إلا أن الواقعية بدأت تبرز بشكل واضح منتصف القرن التاسع عشر (زكريا، 1987).

يتميز الفن الواقعي بتصويره الشخصيات النموذجية في ظروف اجتماعية نموذجية، مع التركيز على النقد الاجتماعي للكشف عن أوجه القصور في المجتمع المعاصر. بالمقابل، صور الرومانسيون شخصيات استثنائية في ظروف استثنائية، مع التعبير عن رفضهم للظلم الاجتماعي من خلال التمرد، بينما حاول الواقعيون تحليل الأسباب العلمية والاجتماعية للظلم ومعالجتها (وهبة، 1994).

كان للتطورات العلمية في القرن التاسع عشر أثر كبير على الفن الواقعي، إذ انعكس مبدأ تطور الأنواع في الأدب الواقعي، الأوروبي، مثل أعمال دي بلزاك (de Balzac) "الكوميديا البشرية"، المكونة من 90 رواية وقصة قصيرة، حيث اعتبر الكاتب أن التنوع الاجتماعي دائم ومستمر كما هو الحال في عالم الطبيعة (مستجير، 1999). ومن أبرز ممثلي الواقعية الأدبية ستاندال (Stendhal) وبيير ميريميه (Pierre Merimee) (فرنسا)، وتشارلز ديكنز (Charles Dickens) ووليام ثاكري (William Thackery) (إنجلترا)، بينما كان أبرز ممثليها في الرسم الفرنسي أو. دومييه (O. Domier)، وجي. كوربيه (J. Corbet) (زكريا، 1987). في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، برز ج. فلوبير (J. Flaubert) في الأدب الواقعي، وفي روسيا نشأت المدرسة الشهيرة للرواية الروسية، مع أسماء مثل ل. ن. تولستوي (L. N. Tolsoy) ووي. م. دوستويفسكي (W. M. Dostoevsky) (وهبة، 1994).

نهاية الحصار والتحولات الثقافية في أوروبا (1870–1914)

يشير مصطلح نهاية الحصار إلى المرحلة التاريخية الممتدة بين الحرب الفرنسية البروسية (1870–1871) وبداية الحرب العالمية الأولى 1914، وهي فترة اتسمت باضطراب القيم التي أسسها عصر التنوير، وبظهور أزمات فكرية وأخلاقية عميقة في الوعي الأوروبي الجمعي (Burke, 1998). فقد نظر المفكرون الأوروبيون إلى الواقع من حولهم بنظرة تشاؤمية، وتوقعوا صدامات اجتماعية وحروباً عالمية قادمة كنتيجة للتوترات الداخلية التي خلفها التحديث الصناعي المتسارع (Berman, 1982).

أدى التصنيع والتحضر السريع إلى بروز ظواهر اجتماعية جديدة، أبرزها فقدان الإحساس بالثبات والاستقرار، وانتشار النزعات اللاعقلانية والتصوف والحنين إلى الماضي، مقابل ازدياد الإيمان بقدرة العلم والتكنولوجيا والعقلانية على حل مشكلات الإنسان الحديثة (Hobsbawm, 1987). هذا التناقض بين الإيمان بالتقدم والخوف من الانحلال الثقافي خلق بيئة فكرية خصبة لانقسام الإبداع الفني والأدبي إلى تيارات متعددة ومتناقضة.

من أبرز هذه التيارات كانت الرمزية، التي نشأت في فرنسا وامتدت إلى سائر أوروبا الغربية. وتعد حركة فنية وأدبية مثلّت رفضاً للعقلانية الصارمة والوضوح الكلاسيكي، واحتفاءً بالغموض واللاوعي كمنابع للإبداع (Cuddon, 1999). وقد كان ستيفان مالارميه (Stephane Mallarme) أحد أبرز روادها، إذ اعتبر أن جوهر الجمال يكمن في المجهول المختبئ داخل النفس والعالم، ةأن هذا الجمال لا يمكن التعبير عنه إلا بالرموز والإيحاءات. كما عبّر رمزيون آخرون مثل آرتور رامبو (Arthur Rimbau) وبول فيرلين (Paul Verlaine) عن رؤاهم عبر صور حلمية وأجواء مشبعة بالانفعالات والتوترات النفسية. وقد ربط بعض النقاد هذه النزعة بما أطلق عليه لاحقاً ثقافة الانحطاط التي اعتبرت مظهراً من مظاهر الانحلال القيمي في أوروبا (Ellmann, 1987).

أما الطبيعية، فقد ظهرت في أواخر القرن التاسع عشر كرد فعل ضد المثالية الرومانسية والجماليات الكلاسيكية، ساعية إلى تقديم واقع موضوعي يعتمد على الملاحظة والتجريب كما في العلوم الطبيعية. انطلقت من فرضية أن سلوك الإنسان تحكمه الوراثة والبيئة والظروف الاجتماعية (Becker, 2001). ويعد إميل زولا (Emile Zola) أبرز ممثلي هذا الاتجاه، حيث سعى في أعماله الروائية إلى توظيف المنهج التجريبي لتفسير الظواهر الإنسانية والاجتماعية على غرار الظواهر الطبيعية.

وفي النصف الأخير من القرن التاسع عشر، ظهرت في فرنسا حركة الانطباعية التي أحدثت ثورة في مفاهيم الرؤية والتصوير الفني. تمحورت رؤيتها حول التقاط اللحظة العابرة وتأثير الضوء والجو على إدراك الأشكال. وقد برع في هذا الاتجاه فنانون مثل إدوار ماتيه (Edwar Mathiew)، وكلود مونيه (Claude Monet)، وإدغار ديغا (Edgar Degas)، وأوغست دينوار (Auguste Dinoire)، الذين سعوا إلى تصوير المشهد الطبيعي في سيولته وديناميكيته دون تدخل من الذاكرة أو الفكر المسبق (Herbert, 1988).

وفي مطلع القرن العشرين، برزت ما بعد الانطباعية، وهي حركة حاولت تجاوز الانطباعية من خلال التركيز على البنية الشكلية والبعد الفلسفي في العمل الفني. مثّلها فنانون مثل بول سيزان (Paul Cezanne) وفان جوخ (Van Gogh) وبو غوغان (Bo Gogan)، الذين سعوا إلى الكشف عن الجوهر العميق للوجود الإنساني من خلال اللون والرمز (Rewald, 1989).

وعلى الرغم من هذا التنوع في الاتجاهات، فإن الحياة الروحية في أوروبا نهاية القرن التاسع عشر لم تقتصر على هذه التيارات وحدها. فقد استمر عدد من المفكرين والأدباء في الدفاع عن القيم الإنسانية والعقلانية ورفض الانغلاق الفني، كما في أعمال أناتول فرانس (Anatole France)، وجورج برنارد شو (George Bernard Shaw)، وتوماس مان (Thomas Mann)، الذين جمعوا بين الواقعية النقدية والرؤية الأخلاقية الشاملة للإنسان والمجتمع (Gay, 2001).

تطور العلم والثقافة في فترة ما بين الحربين

شهد النصف الأول من القرن العشرين بروز أزمة الحضارة الغربية بأبعادها الفكرية والروحية والسياسية والاجتماعية. ولم تكن هذه الأزمة وليدة التطور العلمي السريع فحسب، بل ارتبطت ارتباطاً وثيقاً بالأحداث التاريخية الكبرى التي عصفت بأوروبا والعالم، وعلى رأسها الحرب العالمية الأولى (1914–1918)، التي كشفت عن هشاشة القيم الإنسانية التي بشّر بها عصر التنوير، وأدت إلى انهيار التصور المثالي للتقدم العقلاني (Toynbee, 1934).

كما ساهم صعود الأنظمة الفاشية والنازية في إيطاليا وألمانيا خلال عقدي العشرينيات والثلاثينيات في تعميق مظاهر الانحطاط القيمي والسياسي، عبر تمجيد القوة والعنف على حساب الحرية والديمقراطية (Arendt, 1951). وجاءت الأزمة الاقتصادية العالمية (1929–1933) لتزيد من تفكك البنية الاجتماعية والاقتصادية للرأسمالية الصناعية، ولتبرز فشل النموذج الليبرالي الغربي في تحقيق العدالة والاستقرار (Hobsbawm, 1994). كما تراكمت الأزمات الاستعمارية، نتيجة اتساع النزاعات الإمبريالية وتزايد حركات التحرر في آسيا وإفريقيا، بوجود تناقض داخلي في مشروع الحداثة الغربية القائم على السيطرة والتوسع (Said, 1978).

وعلى المستوى الثقافي والفكري، عانى المجتمع الأوروبي من أزمة روحية عميقة، إذ فقدت النخب الفكرية الثقة في القيم العقلانية والعلمية المطلقة، وبرزت التيارات الوجودية والتشاؤمية والعلمية بوصفها انعكاساً لخيبة الأمل في المشروع الحداثي (Spengler, 1923). وفي المقابل، شهدت الطبقات الحضرية في الدول الصناعية تحولات جذرية تمثلت في الابتعاد التدريجي عن الثقافة التقليدية، والانغماس في ثقافة استهلاكية وترفيهية جديدة تغذيها تقنيات الاتصال الجماهيري مثل الإذاعة والسينما والصحافة المصورة، ما أفرز ما سمّي لاحقاً بالثقافة الجماهيرية (Adorno, 1944).

وفي خضم هذه التحولات الفكرية والاجتماعية، واجهت الكنيسة الغربية تحدياً مزدوجاً بين نزعة محافظة متجذرة في التقاليد الدينية، ورغبة في التكيف مع العالم الحديث المتغير. وقد انعكس هذا التردد في مواقفها من قضايا العلم، والديمقراطية، والعلمانية، حيث حاولت التوفيق بين الإيمان الديني والتطور العلمي والتكنولوجي (Pelikan, 1984). وهكذا شكّلت هذه المرحلة مفترق طرق في تاريخ الفكر الغربي، إذ غدت أزمة الحضارة موضوعاً مركزياً في الفلسفة، وعلم الاجتماع، واللاهوت، والفن.

التحول الثقافي والعلمي في النصف الأول من القرن العشرين: بين أزمة القيم وتقدم التكنولوجيا

شهد النصف الأول من القرن العشرين تحولات جذرية في بنية الثقافة الغربية، نتيجة للتطورات العلمية المتسارعة والتجارب المأساوية التي خلفتها الحرب العالمية الأولى. فقد تركت هذه الحرب بصمات عميقة على الوعي الجمعي للإنسان الغربي، وأسهمت في بروز ما عُرف لاحقاً بأزمة الحضارة (Spengler, 1923). هذه الأزمة لم تكن محصورة في المجال الأخلاقي أو الفلسفي، بل شملت إعادة تشكيل العلاقة بين العلم والثقافة والمجتمع.

قبل الحرب، كان الراديو أساساً كأداة تلغراف لاسلكي للملاحة البحرية، لكن مع بداية العشرينيات تحوّل إلى وسيلة جديدة لنشر الأخبار والموسيقى والإعلانات. وقد سمحت الحكومة الأمريكية بإنشاء محطات بث إذاعي خاصة، في حين احتكرت الحكومات الأوروبية ملكية الإذاعة واستخدامها لأغراض تعليمية وثقافية ودعائية (Briggs, 2009). أدى ذلك إلى اتساع رقعة الإعلام الجماهيري، وظهور ثقافة استهلاكية ترفيهية موجهه للجماهير الحضرية، خاصة في الولايات المتحدة التي تصدرت مشهد الإعلام الجديد (Williams, 1983).

ساهمت التقنيات الحديثة في تطور وسائل الإعلام المطبوعة، حيث ازداد انتشار الصحف والمجلات التي استخدمت الصور والعناوين المثيرة لجذب القراء، كما ازدهرت الإعلانات التجارية التي روّجت لثقافة الاستهلاك. وظهرت أجهزة الغرامافون ومشغلات الأسطوانات بأسعار ميّسرة، ما جعل الموسيقى سلعة منزلية متاحة للطبقات المتوسطة بعد أن كانت حكراً على النخب الثرية (Adorno, 1944). كما ساهم انتشار موسيقى الجاز والسينما –خاصة أفلام العصابات والرسوم المتحركة –في توحيد الذوق الفني العالمي، وبلورة مفهوم الثقافة الجماهيرية (Storey, 2009).

لم تكن هذه التحولات الثقافية منفصلة عن التقدم العلمي الذي أحدث ثورة في المفاهيم الفيزيائية والاجتماعية. فقد أطاحت اكتشافات ماكس بلانك في ميكانيكا الكم وألبرت أينشتاين في نظرية النسبية بالمفاهيم النيوتونية التقليدية عن الزمن والمكان والمادة، لتؤسس لمرحلة جديدة من التفكير العلمي القائم على النسبية وعدم الثبات (Einstein, 1916). أما في مجال العلوم الاجتماعية، فقد برزت أفكار سيغموند فرويد (Sigmund Freud) في التحليل النفسي، التي كشفت عن البنية اللاواعية للنفس البشرية، وبيّنت أن الدوافع الغريزية "البدائية" لا تختفي، بل تُكبت تحت تأثير الضوابط الاجتماعية (Freud, 1960).

في السياق ذاته، أسهمت دراسات علم الاجتماع والأنثروبولوجيا، مثل أعمال إميل دوركهايم (Emile Durkheim)، في إحداث تحوّل جذري في فهم الدين والمجتمع. فقد أكد دوركهايم أن كل الأديان صحيحة بطريقتها الخاصة، ما مثّل نقضاً لفكرة تفوق الغرب وفتح الباب أمام مفهوم النسبية الثقافية (Durkheim, 1995)، ومع نهاية الحرب العالمية الأولى، ترسّخت هذه الاتجاهات الفكرية، التي هزّت يقين الإنسان الغربي بالتقدم والعقل، ودفعت إلى إعادة النظر في أسس الثقافة الحديثة.

وهكذا، فإن التفاعل بين العلم والتكنولوجيا من جهة، والتحولات الفكرية والاجتماعية من جهة أخرى، أدى إلى إعادة صياغة الثقافة الغربية في القرن العشرين على نحو يعكس أزمتها العميقة بين العقلانية والتجريبية من جهة، والروحانية والهوية من جهة أخرى.

الطبيعة المتناقضة لتطور العلم

تُظهر الخبرة التاريخية الحديثة أن التطور العلمي ليس دائماً مساراً خطياً باتجاه التقدم الإنساني، بل يحمل طبيعةً متناقضة تتجلى بوضوح في تفاعل الابتكار العلمي مع التحولات الجيوسياسية العالمية. فمع تفاقم التدهور الدوري في بنية النظام الدولي خلال العقود الأولى من القرن العشرين، أخذت الاكتشافات والاختراعات العلمية تُسخّر بشكل متزايد في المجالات العسكرية، ما أدى إلى ظهور منظومات جديدة من الأسلحة والمعدات القتالية، مثل الدبابات والطائرات والغواصات والبوارج الحربية (الشمالي، 2018).

لقد ساهمت الطفرات المعرفية في الفيزياء النووية خلال عشرينيات وثلاثينيات القرن الماضي في تقريب العلماء من إمكانية تحرير الطاقة الذرية، وهو ما فتح الباب أمام الاستخدامات المزدوجة للتقنية النووية، المدنية والعسكرية على حد سواء. ومع اشتداد التنافس الدولي عشية

الحرب العالمية الثانية، تبلورت نتائج هذا التقدم في المشروعين النوويين الألماني والأمريكي، وصولًا إلى تطوير القنبلة الذرية خلال الأربعينيات (جابر، 2020).

ومن منظور نقدي، يُظهر هذا المسار أن العلم والتكنولوجيا الحديثة اتسما منذ بداياتهما بطابع مزدوج؛ فهما من جهة أدوات مركزية في رفع مستوى الرفاه الإنساني عبر الابتكارات الطبية والصناعية والاتصالية، ومن جهة أخرى أسهما في توسيع نطاق الدمار من خلال إنتاج أسلحة ذات قدرة تدميرية غير مسبوقة (يوسف، 2015).

وقد تجلّت هذه المفارقة بوضوح خلال الحرب العالمية الأولى (1914–1918)، التي شكّلت نقطة تحوّل في طبيعة الحروب الحديثة. فقد أدّى التعاون بين المؤسسة العسكرية والمختبرات العلمية إلى إدخال أسلحة جديدة مثل الغاز السام والطائرات المقاتلة والدبابات، ما رفع مستوى الخسائر البشرية والعمرانية إلى مستويات غير مسبوقة في تاريخ الحروب (الطرابلسي، 2017).

وبناءً على ذلك، يؤكد الباحث أن العلاقة بين العلم والتقدم الإنساني ليست علاقة حتمية أو متجانسة، بل تتوقف على السياقات السياسية والاقتصادية التي تحتضن النشاط العلمي. فحين يقترن العلم بمنظومات صراعية أو بمشاريع هيمنة، يتحول من قوة تحرر إلى أداة إنتاج دمار، بينما يمكن توجيهه في بيئات مستقرة نحو التنمية والرفاه.

الأدب والفن

شهد أواخر القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين تحوّلات عميقة في البنية الثقافية للمجتمعات الأوروبية، نتيجة تفاعل التقدم العلمي مع الصراعات السياسية والحروب والثورات. فقد أسهم التطور التكنولوجي السريع، مقروناً بآثار الحربين العالميتين، في تفكيك منظومات القيم التقليدية، وخلق حالة من عدم اليقين الحضاري، الأمر الذي دفع المثقفين والفنانين إلى إعادة النظر في طبيعة الإنسان وموقعه في العالم (إبراهيم، 2016).

ومع انهيار عدد من المرجعيات الأخلاقية والاجتماعية، اتجهت قطاعات واسعة من المبدعين إلى استكشاف أعماق النفس البشرية، والبحث في اللاوعي، والغرائز الطبيعية، وعالم الأحلام، وهي موضوعات شكّلت أساساً لظهور النزعات اللاعقلانية في الثقافة الأوروبية. وبرغم أن جذور هذا المنحى تعود إلى أواخر القرن التاسع عشر مع نيتشه (Nietzsche) وفرويد، إلا

أنه ازداد انتشاراً في الفنون والأدب عقب الحرب العالمية الأولى، نتيجة الصدمة الجماعية المتمثلة في الدمار الواسع وانهيار الثقة بالتقدم العقلاني (Toulmin, 1990).

وقد أدى هذا التوتر بين العقلاني واللاعقلاني إلى تعدد المدارس والحركات الفنية الحداثية، التي تفاعلت فيما بينها عبر الرسم والأدب والموسيقى والسينما، مشكلةً طيفاً واسعاً من التجارب الجمالية.

ظهرت التعبيرية بشكل واضح في ألمانيا بعد الحرب العالمية الأولى، حيث سعى فنانوها إلى تقديم رؤية ذاتية مكثفة للعالم، غالباً ما اتسمت بالتشاؤم والقلق الوجودي. انتقلت التعبيرية من الرسم إلى الفنون التشكيلية ثم إلى الأدب والمسرح والموسيقى والسينما، وارتكزت على إبراز الانفعالات الداخلية بدلاً من تمثيل الواقع الموضوعي (السعيد، 2019).

أما المستقبلية، التي ظهرت أول مرة في إيطاليا سنة 1909 مع البيان الشهير الذي أصدره فيليبو توماسو مارينيتي (Filippo Tommaso Marinetti)، فقد مثّلت تمرداً جذرياً على الأنماط الفنية التقليدية، واحتفاءً غير مسبوق بالقوة، والآلة، والسرعة، والمدينة الصناعية الحديثة. صوّر الفنانون المستقبليون الإنسان باعتباره كتلة عضلية ضخمة، طاغية الحركة، ومندمجة في التكنولوجيا، في رؤية مثالية لعصر الآلات (Marinetti, 1909). رفضت المستقبلية الريف والزخارف الريفية بوصفها رمزاً للجمود، واعتبرت المدينة الصناعية النموذج الأرقى للمستقبل (جاد، 2018).

وقد حملت هذه الحركة اتجاهات أيديولوجية متعددة؛ فالكاتب الإيطالي مارينيتي دمجها بخطاب يميل للفاشية، بينما ذهب شعراء روس مثل مایاکوفسکي (Mayakovsky) وخليبنيكوف (Khlebnikov) إلى ربطها بروح ثورة أكتوبر، لتصبح المستقبلية فضاءً لصراع رؤيوي بين قراءات سياسية متباينة (Risch, 2015).

وهكذا تكشف دراسة هذه الحركات أن التقدم العلمي، وما صاحبه من تحولات اجتماعية وسياسية، لم يقتصر على إحداث تغيرات مادية فحسب، بل أسهم أيضاً في إعادة تشكيل الخيال الجمالي والرمزي، وفي دفع الفنون إلى البحث عن لغات جديدة تُعبّر عن إنسانٍ يعيش تحت وطأة القلق والاغتراب في عصر الحداثة.

شهدت العقود الأولى من القرن العشرين اتساعاً ملحوظاً في دائرة المثقفين الذين عبّروا عن قلق عميق تجاه القيم الاجتماعية التقليدية، دون أن يرتبطوا بالضرورة بأي مدرسة أدبية أو

فنية محددة. فقد طرح مفكرون وكتّاب بارزون، مثل أوزوالد شبنغلر (Oswald Spengler) ولويجي بيراندييللو (Luigi Pirandello) وفرانز كافكا (Franz Kafka)، أسئلة حاسمة حول مصير الإنسان في عالم يشهد انهيار الأسس الأخلاقية وارتباك اليقينيات الفكرية. وقد مثّل هذا التشكيك استجابة طبيعية لتحوّلات اجتماعية وسياسية عاصفة فرضتها الحروب العالمية والثورات والتغيرات التقنية (عبد الكريم، 2018).

وفي مواجهة المدّ العقلاني الذي ساد الفكر الغربي منذ عصر التنوير، برزت اتجاهات روحية وفلسفية جديدة، مثل الأدب الديني الفلسفي لدى ميغيل دي أونامونو (Miguel de Unamuno) وفرانسوا مورياك (Ftancois Mauriac)، وفنون لاعقلانية اتخذت أشكالًا مثل الدادائية والسريالية. وتمثّل السريالية، التي كان سلفادور دالي أحد أبرز رموزها، مثالًا على محاولة الفن النفاذ إلى أعماق اللاوعي، وتحويل الحلم إلى مادة تشكيلية (Breton, 1969).

كما قاد الانسحاب من الواقع المادي إلى أشكال من الأدب الذاتي والتجريب الجمالي، كما في أعمال مارسيل بروست (Marcel Proust) وجيمس جويس (James Joyce). وفي اتجاه موازٍ، ظهرت نزعات نحو الكلاسيكية الجديدة لدى كتّاب مثل جاك جيرودو (Jacques Girgudoux)، في محاولة لاستعادة التوازن الجمالي وسط الفوضى الفكرية والسياسية (Reed, 2010).

وفي المقابل، لم ينعزل جميع المثقفين عن قضايا عصرهم؛ إذ انخرط آخرون بفاعلية في التحولات الاجتماعية والسياسية. فقد ارتبطت المستقبلية في إيطاليا بالأيديولوجيا الفاشية، بينما شهدت السريالية الفرنسية، بين 1925 و1934، تقارباً ملحوظاً مع الحزب الشيوعي. وفي الاتحاد السوفيتي، وظّف كتّاب مثل مكسيم غوركي (Maxim Gorky) وميخائيل شولوخوف (Mikhail Sholokhov)، وفنانون مثل سيرغي آيزنشتاين (Sergei Eisenstein)، إنتاجهم الثقافي لخدمة المشروع الاشتراكي والترويج لرؤية اجتماعية جديدة (Clark, 1995).

وفي ألمانيا، أدت نهاية جمهورية فايمار وصعود النازية إلى قمع المثقفين والفنانين الذين طالبوا بالحرية الإبداعية، وجرى نفي العديد منهم، بينما تعرّض آخرون للملاحقة الجسدية. وقد أسهمت الحرب الأهلية الإسبانية في تعزيز الدور السياسي العالمي للمثقفين، حيث عمل كتّاب مثل جون شتاينبك (John Steinbeck) وإرنست همنغواي (Ernest Hemingway) ولويس أراغون (Louis Aragon) مراسلين ميدانيين، وشارك بعضهم في العمليات العسكرية (Clark, 1995).

أثّرت الحركات الفنية الكبرى في بدايات القرن العشرين، مثل التكعيبية والتعبيرية والمستقبلية، على العمارة الحديثة، بالتزامن مع ظهور مواد جديدة كالإسمنت وتبدّل ظروف المعيشة نتيجة التحضر والصناعة. وعلى الرغم من بقاء أساليب مستوحاة من الكلاسيكية الجديدة والقوطية الجديدة، كما في عمارة كنيسة ساغرادا فاميليا (Sagrada Familia) لأنطونيو غاودي (Antonio Gaudi)، إلا أنّ تسارع التحضر فرض ظهور توجهات معمارية وظيفية تركّز على المباني الشاهقة والتخطيط الحضري الحديث (نادر، 2020).

وقد أسهمت حركة الباوهاوس (Bauhaus)، التي أسسها فالتر غروبيوس (Walter Gropius) في فايمار، في دمج الفنون التشكيلية، من تصميم الأثاث والديكور إلى الخط والتصميم الصناعي، ضمن العمارة، ما أعطى الفن بُعداً وظيفياً وجمالياً في آن واحد. كما قدم لو كوربوزييه (LeCorbusier) رؤية جديدة للإسكان والتوسع العمراني، واستمر تأثير أعماله بعد الحرب العالمية الثانية (Frampton, 2007).

جسّدت الموسيقى الحديثة قطيعة واضحة مع التقاليد الكلاسيكية، عبر أعمال مبتكرة لفنانين مثل إيغور سترافينسكي (Igor Stravinsky)، وسيرغي بروكوفييف (Sergei Prokofiev)، وديمتري شستاكوفيتش (Dmitri Shestakoviech)، وأرنولد شونبرغ (Arnold Schonberg)، الذين أحدثوا ثورة في الإيقاع واللحن والتركيب الموسيقي. وفي الوقت ذاته، شكّل ظهور موسيقى الجاز، النابعة من الخبرة الإفريقية–الأمريكية، تحولًا جذرياً في الثقافة الموسيقية العالمية، خاصة في النصف الأول من القرن العشرين (Frampton, 2007).

أما السينما، التي انطلقت مع تجارب الأخوين لوميير (Lumiere)، فقد تحوّلت سريعاً إلى واحدة من أكثر وسائل الترفيه انتشاراً. سيطرت فرنسا على الإنتاج السينمائي قبل الحرب العالمية الأولى، ثم انتقلت الريادة إلى الولايات المتحدة عبر هوليوود، التي ازدهرت بصناعة أفلام الغرب الأمريكي والكوميديا الصامتة، مع نجوم مثل ماك سينيت (Mac Sennett)، وتشارلي تشابلن (Charlie Chaplin)، وباستر كيتون (Buster Ketine). وفي عشرينيات القرن العشرين، ظهرت مدارس سينمائية مميزة في ألمانيا (مورناو ولانغ) (Murnau Wlang) والاتحاد السوفيتي (آيزنشتاين وبودوفكين) (Eisenstein Pudovkin)، بينما احتفظت هوليوود بسيطرتها العالمية. ومع قدرتها على دمج الأدب والمسرح والرسم والموسيقى، أصبحت السينما وسيلة فعّالة للتأثير على الوعي الاجتماعي والنفسي (Gunning, 1991).

العلم والثقافة في النصف الثاني من القرن العشرين وأوائل القرن الحادي والعشرين.

لقد أسهمت الثورة العلمية والتكنولوجية بفاعلية في تشكيل ملامح المجتمع الحديث. فلم يقتصر أثر التقدم العلمي والتقني على إحداث تحول جوهري في أنماط وعمليات الإنتاج، بل امتد ليُحدث تغييراً عميقاً في حياة الإنسان ذاتها. إذ انتشرت التقنيات المتطورة إلى مختلف أنحاء العالم، موحِّدةً اتجاهات التنمية في الدول والمجتمعات على نحو غير مسبوق.

الثورة العلمية والتكنولوجية

بدأت الثورة العلمية والتكنولوجية في أعقاب الحرب العالمية الثانية، حيث شهدت الدول الصناعية تحولات جذرية شملت توظيف التقنيات الحديثة على نطاق واسع في الصناعة والإدارة، واستخدام مصادر جديدة للطاقة والمواد (Mokyr, 1990). وقد اعتمد هذا التحول على تراكم الاكتشافات العلمية الكبرى في مجالات الفيزياء النووية وميكانيكا الكم، إضافة إلى تطور علوم التحكم الآلي، والأحياء الدقيقة، والكيمياء الحيوية، الأمر الذي جعل العلم يتحول إلى قوة إنتاجية مباشرة في بنية الاقتصاد الحديث (Landes, 1969).

أحد أهم إنجازات هذه الثورة كان اختراع الحاسوب؛ إذ ظهرت أولى الآلات الحاسوبية في أربعينيات القرن العشرين بوصفها أجهزة ضخمة، قبل أن يؤدي اختراع شريحة السيليكون إلى تقليص حجمها في الخمسينيات والستينيات، لتظهر في السبعينيات الحواسيب الشخصية التي أعادت تشكيل طبيعة العمل والإنتاج والتعليم (الغامدي، 2012). وقد أدى هذا التطور إلى زيادة كبيرة في الإنتاجية، وإلى انتشار ممارسات الحوسبة في المؤسسات التعليمية والمنازل.

ومع التوسع في استخدام الحاسوب، ظهرت ثورة المعلومات. ففي الثمانينيات، تبلورت شبكة الإنترنت بوصفها بنية عالمية جديدة للاتصال، ثم تحولت في التسعينيات إلى منصة ربط بين الأفراد والمؤسسات والدول عبر قنوات رقمية غير مسبوقة (Castells, 1996). ومع ذلك، أدّى عدم تكافؤ الوصول إلى هذه التقنيات إلى توسّع الفجوة بين الشمال الصناعي والجنوب الفقير (Nye, 2006).

أما عصر الفضاء فقد انطلق مع إطلاق القمر الصناعي سبوتنيك عام 1957، ثم إرسال يوري غاغارين إلى الفضاء عام 1961، تلاهما هبوط مركبة أبولو 11 على سطح القمر عام 1969، في سياق تنافس علمي وتقني بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي (الدليمي، 2015).

لاحقاً، توسعت الدول المتقدمة—كالولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ثم اليابان والصين—في استثمار الأقمار الصناعية لأغراض الأرصاد الجوية والتجارب الطبية في بيئة انعدام الجاذبية (Burrows, 1998).

وفي المجال الطبي، أدّت مرحلة ما بعد الحرب إلى تطورات نوعية تمثلت في اكتشاف المضادات الحيوية وتطوير اللقاحات التي قضت على أمراض مثل الجدري، إضافة إلى تطور زراعة الأعضاء، واستخدام الليزر في الجراحة، وإحراز تقدم في علاج السرطان (Porter, 1997). غير أن انتشار أمراض جديدة مثل الإيدز والإيبولا في الثمانينيات والتسعينيات أظهر محدودية قدرة الطب الحديث على احتواء الأمراض العالمية (Garrett, 1994). كما أثار التقدم في الهندسة الوراثية قضايا أخلاقية عميقة حول حدود قدرة الإنسان على تعديل الحياة (Rifkin, 1998).

وفي القطاع الزراعي، أسهمت التقنيات الجديدة في إطلاق الثورة الخضراء خلال ستينيات القرن العشرين، عبر تطوير أصناف عالية الإنتاج من القمح والأرز، مما ضاعف الإنتاج الغذائي في بلدان مثل الهند وإندونيسيا (Evenson, 2003). إلا أنّ نجاح هذه التقنيات اقتصر على المناطق ذات المناخ المعتدل، كما تطلبت استثمارات مرتفعة في الأسمدة والمبيدات وأنظمة الري، وهو ما جعل فوائدها حكراً على المزارعين ذوي الإمكانيات المالية الكبيرة، بينما عجز صغار المزارعين عن مجاراتها واضطر كثير منهم إلى بيع أراضيهم (Shiva, 1991).

ورغم أن التقدم العلمي والتكنولوجي حسّن حياة قطاعات واسعة من البشر، ورفع مستوى الرعاية الصحية وزاد الإنتاج الزراعي، إلا أنّ حتى الدول المتقدمة عجزت عن معالجة مشكلات عالمية مثل الفقر والجوع والبطالة التي بقيت راسخة رغم التطور التقني (Sen, 1999).

ظواهر جديدة في تطور الثقافة

أدت الثورة العلمية والتكنولوجية إلى إحداث تحولات بنيوية عميقة في المنظومة الثقافية العالمية، حيث أسهمت التطورات التقنية المتسارعة في إعادة تشكيل أنماط الحياة والاتصال والتبادل الرمزي بين الشعوب. وقد نتج عن تلاقي التكنولوجيا الحديثة—وخاصة وسائل الإعلام الرقمية والاتصالات الفضائية—مع الأشكال التقليدية للثقافة، بروز ما وصفه كاستلز (Castells) بالفضاء الإعلامي–الإتصالي الكوكبي الذي أعاد تشكيل الثقافة والممارسة الاجتماعية على نطاق عالمي (Castells, 1996).

لقد ساهم انتشار الإذاعة والتلفزيون والأقمار الصناعية، ثم لاحقاً شبكات الحاسوب والإنترنت، في خلق فضاء تواصلي واسع مكّن من تداول القيم والرموز والمعاني الثقافية بسرعة وانتشار لم يسبق لهما مثيل. وقد أتاح هذا التحول وصول الثقافة الجماهيرية إلى شرائح اجتماعية واسعة، وولّد ما يسميه توملنسون (Tomlinson) بالتدويل الثقافي، وهو عملية تتجاوز الحدود السياسية والجغرافية لتنتج فضاءً ثقافياً عابراً للأمم (Tomlinson, 1999).

وفي هذا السياق، برزت ظاهرة التغريب التي تُحيل إلى الانتشار الواسع للثقافة الغربية، وفي مقدمتها الثقافة الأمريكية، من خلال آليات السوق والإعلام وشركات الترفيه العملاقة. فقد بيّن شيلر (Schiller) أن الولايات المتحدة شكّلت القوة المحركة لهذا النمط الثقافي العالمي، عبر تصدير أنماط الحياة والقيم الاستهلاكية والمحتوى الإعلامي إلى أنحاء العالم كافة (Schiller, 1991). وهكذا أصبحت السينما الأمريكية، والبرامج التلفزيونية، والموسيقى الغربية، وأسلوب الحياة المرتبط بالشركات العالمية—مثل الجينز والوجبات السريعة والمشروبات الغازية—رموزاً عالمية لا تكاد تنفصل عن صورة الحداثة المُعولمة.

كما أدى صعود الإعلام الرقمي وانتشار الشركات التكنولوجية الكبرى إلى تعزيز مكانة اللغة الإنجليزية بصفتها لغة التواصل الدولي، وهو ما يصفه ناي (Nye) بأنه أحد مظاهر القوة الناعمة للولايات المتحدة التي تمكّنها من التأثير ثقافياً دون استخدام القوة الصلبة (Nye, 2004).

ومع ذلك، أثارت هذه الظواهر انتقادات واسعة، حيث يرى معارضو التغريب أنّ هيمنة النموذج الثقافي الغربي تمثل شكلاً من أشكال الغزو الرمزي وتؤدي إلى تآكل الهويات المحلية. ويشير أبادوراي (Appadurai) إلى أن هذا التدفق الثقافي غير المتوازن يخلق توترات بين الهويات المحلية والقوى الثقافية العابرة للحدود (Appadurai, 1996).

التعليم

شهد القطاع التعليمي تحوّلات جوهرية مع بروز الثورة العلمية والتكنولوجية خلال القرن العشرين، إذ أدّت هذه التحولات إلى إعادة تشكيل البنى التعليمية وأنماط التعلّم في مختلف دول العالم. ففي الدول الصناعية المتقدمة، بما في ذلك الاتحاد السوفيتي السابق ودول أوروبا الشرقية، شُرع في تطبيق إصلاحات تربوية واسعة النطاق، رافقها توسّع ملموس في المؤسسات التعليمية، وانفتاح أكبر على الممارسات الديمقراطية في إدارة التعليم ومناهجه (UNESCO, 1998).

وقد أولت هذه الدول اهتماماً خاصاً بتطوير التعليم المهني وتعزيز تدريس العلوم الطبيعية والرياضيات، استناداً إلى قناعة مفادها أنّ بناء اقتصاد معرفي يعتمد على رأس مال بشري مؤهّل يمتلك مهارات علمية وتقنية رصينة (OECD, 2001). وفي هذا السياق، برز مفهوم التعلّم مدى الحياة الذي يؤكد ضرورة أن يظل الفرد منخرطاً في اكتساب المعارف والمهارات على امتداد حياته، وهو مفهوم أصبح يمثل ركيزة أساسية في سياسات التعليم الحديثة (Delors, 1996).

ولتطوير جودة التعليم، تستثمر الحكومات في الدول المتقدمة مبالغ طائلة في البنية التحتية التعليمية والبحث العلمي وإعداد المعلمين، استجابةً للطلب المتزايد على المعرفة العلمية والتقنية (UNESCO, 2005).

في المقابل، تُعد الأمية أحد أبرز التحديات في الدول النامية؛ إذ ساهمت عقود الاستعمار والتخلف الاقتصادي في تكريس أنماط اجتماعية تقليدية قائمة على البُنى العرقية والقبلية، الأمر الذي أعاق تطور الأنظمة التعليمية الوطنية (الحوت، 2007). وتشير تقارير اليونسكو إلى أن 48 دولة في آسيا وأفريقيا لا يتجاوز فيها التعليم الإلزامي 5–6 سنوات، في حين تفتقر 30 دولة أخرى إلى أي تشريع ينظم إلزامية التعليم (UNESCO, 1995). كما لا تتعدى نسبة الإلمام بالقراءة والكتابة 20% في نيبال وبنغلاديش وإيران والهند، وتهبط إلى أقل من 10% في أفغانستان وموريتانيا والسودان وتشاد.

ومع دخول تسعينيات القرن العشرين، لم تُظهر الفجوة التعليمية بين الدول المتقدمة والنامية أي مؤشرات على التقلّص، بل اتّسعت بصورة ملحوظة، ما يعكس التفاوت في الاستثمار في رأس المال البشري وفي القدرات المؤسسية (World Bank, 1999). وتؤكد الخبرات الدولية أن مكافحة الفقر لا يمكن أن تتحقق بمعزل عن تعزيز القدرات المعرفية للمجتمع وتطوير منظومات التعليم بوصفها محركاً للنمو والاستدامة.

تطور الرأي العام

أدّت الثورة العلمية والتكنولوجية، منذ منتصف القرن العشرين، إلى بروز آمال واسعة بإمكان تجاوز العديد من المشكلات العالمية وتعزيز فرص التقدم الاجتماعي. وقد أسهمت هذه التحولات في إعادة تشكيل منظومات التفكير الفلسفي والاجتماعي، وفي تطوير نظريات تتعلق بمســـار التطور الحضاري للبشرية. ففي هذا السياق، قدّم وولت روستو (Walt Rostow)

نظريته حول مراحل النمو الاقتصادي، التي اعتبرت أنّ المجتمعات تمرّ بخمس مراحل انتقالية تبدأ بالمجتمع التقليدي وتنتهي بمرحلة السعي إلى الاستهلاك الواسع (Rostow, 1960). كما طرح ألفين توفلر (Alvin Toffler) مفهوم موجات الحضارة التي تنتقل من الزراعة إلى الصناعة، ثم إلى مجتمع ما بعد الصناعة القائم على المعرفة والمعلومات (Toffler, 1980).

ويأتي هذا المنظور على النقيض من النظرية الماركسية في التكوين الاجتماعي–الاقتصادي، التي ربطت تطور التاريخ البشري بالتغيرات في أنماط الملكية وعلاقات الإنتاج. ففي حين ركّز ماركس على حتمية التحوّل في البنية الاقتصادية بوصفه محركاً للتاريخ (Marx, 1970)، فإن أنصار النهج الحضاري ينظرون إلى عمليات التطور الإنساني من زاوية التحول في طبيعة النشاط الإنتاجي ذاته، بدءاً من الصيد والجمع، مروراً بالحضارة الزراعية ذات الطابع الحرفي، وصولاً إلى المجتمع الصناعي، ثم مجتمع المعلومات المعاصر.

ومنذ النصف الثاني من القرن العشرين، برزت في الفكر الفلسفي والاجتماعي أسئلة محورية تتعلق بطبيعة الوعي الإنساني وأنماط السلوك الاجتماعي، سواء على مستوى الفرد أو الجماعة. وقد ساهمت التطورات العلمية في علم النفس الاجتماعي والاتصالات الجماهيرية في بلورة فهم أعمق لدور الرأي العام، وآليات تشكّله، وتأثيره المتزايد في العمليات الاجتماعية والسياسية (هابرماس، 1989).

الفنون الجميلة

في سياق الفنون الجميلة، تعكس الحقائق الجديدة للحضارة الحديثة والأزمات الاجتماعية صدىً واضحاً في تطور الثقافة الفنية، مما أدى إلى ظهور مرحلة جديدة تُعرف باسم "ما بعد الحداثة". تتميز هذه المرحلة بالسعي نحو دمج تجارب الثقافة الفنية العالمية في الفن المعاصر، حيث يتم توحيد الزخارف والتقنيات المتأصلة في مختلف العصور والمناطق والثقافات الفرعية ضمن عمل فني واحد (Krauss, 1985).

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، تميز الفن بوجود اتجاهات متناقضة وتغيرات في التوجهات والأساليب والمدارس الفنية، مما أدى إلى البحث عن تقنيات ومواد جديدة ونطاق واسع من التجارب الفنية. استمر الفنانون في ابتكار العديد من الاتجاهات الطليعية التي ظهرت في فترة ما قبل الحرب، حيث اتحدت هذه الاتجاهات في السعي نحو التجريب والابتكار الفني الجذري (Foster, 1996).

اكتسبت التجريدية، المعروفة أيضاً باسم "الفن اللاموضوعي"، شعبية خاصة بدءاً من خمسينيات القرن العشرين. كان جوهر هذا التيار هو رفض تصوير الأشياء والظواهر الواقعية، حيث أصبحت الألوان والخطوط والأشكال رموزاً للتعبير عن العالم الروحي للفنان. يُعتبر الرسام الأمريكي جاكسون بولوك (Jackson Pollock) من أبرز رواد التجريد، إذ أسس "التعبيرية التجريدية" التي تميزت بتقنيات جديدة مثل التطبيق العشوائي للألوان على القماش واستخدام أدوات غير تقليدية في عملية الإبداع (Harrison, 2003)، كانت "التعبيرية التجريدية" أول تيار فني عالمي يقوده فنانون أمريكيون.

في تلك السنوات، حققت السريالية، التي سعت إلى كشف أسرار اللاوعي، شعبية واسعة في الدول الغربية. كانت الأعمال السريالية تميل إلى منح الأشياء المألوفة خصائص غير متوقعة، حيث يعود الميت إلى الحياة، ويمتد الصلب، ويتجمد السائل في الهواء. رفض السرياليون الإدراك العقلاني للواقع، وكان من أبرز مواضيع أعمالهم تصوير عالم الأحلام والهلوسات، الذي يكشف، من وجهة نظرهم، أسرار اللاوعي بشكل جليّ. يُعتبر الرسام الإسباني سلفادور دالي (Salvador Dali) من أبرز ممثلي هذا التيار (Bishop, 2005).

في ستينيات وسبعينيات القرن العشرين، جاء رد الفعل على "التعبيرية التجريدية" والسريالية في شكل فن البوب. نشأ هذا التيار في إنجلترا ثم في الولايات المتحدة، وسرعان ما انتشر في جميع أنحاء العالم الغربي. مثّل فن البوب نوعاً من الاحتجاج على الفن التجريدي الذي يفتقر إلى الموضوع، حيث ركّز على الموضوع ووجّه أعماله إلى جمهور واسع. اعتبر أنصار فن البوب أي شيء ككائن جمالي، مما أدى إلى طمس الخط الفاصل بين الفن والحياة. استخدم الفنانون أشياء فردية وأدوات منزلية في تركيبات غير متوقعة، معتقدين أنها تخلق جودة جديدة. كما قال رائد فن البوب الأمريكي روبرت راوشنبرغ (Robert Rauschenberg): "لا يقل زوج من جوارب الرجال ملاءمةً لصنع أعمال فنية عن إطار خشبي ومسامير وزيت التربنتين وزيت ولوحة قماشية". من أبرز أعماله كان ماعز أنجورا محنطة عليها إطار سيارة، مما يُظهر أهمية هذا التوجه الطليعي الذي لا يزال حاضراً في الفن الغربي حتى يومنا هذا (Krauss, 1999).

انطلاقًا من فن البوب في أواخر الستينيات، نشأت الواقعية المفرطة، التي تسعى إلى تصوير العالم المحيط بنا تصويراً فوتوغرافياً. وبتبني شعار الواقعية الفائقة، سعى رواد هذا التيار إلى التأكيد على عبثية العالم المادي وجموده في الفن الحديث (Piper, 2007).

ظهر نوع آخر من الطليعية الجديدة، وهو الفن المفاهيمي، الذي يخضع كل شيء لفكرة الفنان، مستخدماً مواد متنوعة تشمل المنتجات الصناعية والأشياء الطبيعية وتسجيلات الفيديو وقصاصات الصحف والنصوص الأدبية. في التسعينيات، عاد بعض الفنانين المفاهيميين إلى أساليب أكثر واقعية في عرض الواقع (Bishop, 2012).

الأدب الروائي

على النقيض من الفنون الجميلة، كان الاتجاه السائد في الأدب خلال النصف الثاني من القرن العشرين هو الواقعية، كما كان الحال في الفترات السابقة. يُعتبر الكاتبان الأمريكيان ويليام فوكنر (William Faulkner) وإدوارد همنغواي (Edward Hemingwag) من أبرز ممثلي هذا الاتجاه، إلى جانب كتّاب فرنسيين من الجيل الأقدم مثل أندريه جيد (Andre Gide) وفرانسيس مورياك (Francis Mauriac)، اللذين حصلا على جائزة نوبل في الأدب في سنوات ما بعد الحرب. ومن بين الكلاسيكيين أيضاً، يُعتبر إسحاق وو (Isaac Woo)، أحد أعظم الساخرين البريطانيين في القرن العشرين، الذي انتقد انحدار وخراب "إنجلترا القديمة" ونمط الحياة الأمريكي، معبراً عن اعتقاده بأن الولايات المتحدة تفتقر إلى الثقافة الحقيقية والروحانية الأصيلة (Woolf, 1960).

في العقد الأول من القرن العشرين، كرّس الكتّاب الواقعيون الألمان أعمالهم لموضوع الحرب ومشكلة تجاوز ماضي بلادهم الفاشي، ومن بينهم جورج بول (George Paul) وتوماس مان (Thomas Mann) وإدوارد ريمارك (Edward Remarque). أصبح موضوع الحرب الماضية، وبطولة المدافعين عن الوطن، محوراً مركزياً في أعمال الأدباء السوفييت مثل أ . تفاردوفسكي (A. Tvardovsky) وأ. فادييف (A.Fadeev) ويو. بونداريف (Y. Bondarev) وج. باكلانوف (J. Baklanov). ومع تغير المناخ الروحي في الاتحاد السوفيتي، بدأ الأدباء يتناولون قضايا من التاريخ الروسي والسوفيتي كانت مغلقة سابقاً أمام النقاش، مثلما فعل ل. ليونوف (L. Leonov) وم. شولوخوف (M. Sholokhov) وأ. سولجينيتسين (A. Solzhenitsyn) وف. أستافييف (F. Astafyev) وف. راسبوتين (F. Rasputin). أدى إضفاء الطابع الديمقراطي على السياسة الوطنية إلى ازدهار الثقافة السوفيتية متعددة القوميات (Koval, 1985).

ومع ذلك، لم يكن من الممكن تجاهل الحدود التي وضعتها اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي بشأن حرية الإبداع في الأدب الروائي. فقد طُرد ب. باسترناك (B.

Pasternak) من اتحاد الكتاب السوفيتي بسبب نشره رواية دكتور زيفاجو في الغرب، والتي كانت محظورة في الاتحاد السوفيتي، واضطر لرفض جائزة نوبل لتجنب الترحيل. في عام 1972، هاجر الشاعر إ. برودسكي (E. Brodsky) من الاتحاد السوفيتي، وحصل على جائزة نوبل في الأدب عام 1987. كما برز أ .سولجينيتسين (A. Solzhenitsyn)، الذي نُفي من الاتحاد السوفيتي عام 1974 (حائزاً على جائزة نوبل عام 1970). يُعتبر الكاتب السوفيتي الوحيد الذي حصل على جائزة نوبل بموافقة السلطات هو م. شولوخوف (M. Sholokhov).

شهد النصف الثاني من القرن العشرين نهضة استثنائية في أدب شعوب أمريكا اللاتينية، حيث وُصفت الواقعية في أدب أمريكا اللاتينية بأنها"سحرية. تتميز هذه الواقعية بإدراكها للواقع المحيط استناداً إلى أغنى المواد من أساطير وفلكلور السكان الأصليين والأمريكيين من أصل أفريقي والمستوطنين البيض الأوائل. يُضفي مزج الواقع بالخيال طابعاً ساحراً وخيالياً على المحتوى، ومن أبرز رواد هذا التيار عالمياً هنري كورتاثار (Henry Cortazar) وغابرييل غارسيا ماركيز (Gabriel Garcia Marquez) (Marquez, 1967).

برزت الفلسفة الوجودية كأحد أهم الاتجاهات الأدبية في النصف الثاني من القرن العشرين، حيث تتمحور حول فكرة عبثية الواقع المحيط، وانعدام المعنى والنظام في العالم الحقيقي، وضرورة اتخاذ القرارات في مواجهة القدر. تُعتبر الحرية القيمة الأسمى للإنسان، وفقدانها يؤدي إلى تدهور روحي في الشخصية. لعب الكاتبان الفرنسيان جان بول سارتر () وألبير كامو دوراً رائداً في هذا التيار الأدبي، حيث عبّرا عن آرائهما الفلسفية في أعمالهما. وقد مُنح الكاتبان جائزة نوبل، إلا أن جان بول سارتر رفضها رفضاً قاطعاً (Sartre, 1964).

فن العمارة

شهدت العمارة في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية تطوراً ملحوظاً لمبادئ الوظيفية، التي نشأت في عشرينيات القرن العشرين. يُعتبر أحد أهم هذه المبادئ أن الشكل المعماري يجب أن يتحدد بناءً على الغرض العملي للمبنى. من أبرز المعماريين الذين ساهموا في هذا الاتجاه شيمر إ. لو كوربوزييه (Schimmer E. LeCorbusier) (فرنسا)، ويا. عود (Y. Oudd) (هولندا)، وإل. كوستا (L. Costa) وأو. نيمير (O. Nimer) (البرازيل)، وك. تانج (K. Tang) (اليابان). ومن أبرز المشاريع المعمارية التي تجسد هذه المبادئ، بناء العاصمة الجديدة للبرازيل، مدينة برازيليا، التي صممها إل. كوستا (L. Costa) وأو. نيمير (O. Nimer). ومع ذلك، كانت هناك بعض العيوب في الوظيفية، مثل التبسيط المفرط في معالجة قضايا التواصل

البشري في البيئة الحضرية، والاستهانة بالتقاليد المحلية والوطنية. في محاولة لإحياء الوظيفية، بدأ بعض المعماريين في إنشاء مبانٍ تفتقر إلى الأسس التقليدية، مثل المركز الوطني للفنون والثقافة في باريس (1971–1977) (Frampton, 2007).

في منتصف سبعينيات القرن العشرين، حلت ما بعد الحداثة محل الوظيفية، حيث اعتمدت منهجيتها الإبداعية على مزيج متناقض من الأشكال المعمارية المستمدة من القرون الماضية، بما في ذلك الطرازات القديمة، والنزعة القوطية، والزخارف الباروكية، مع عناصر الوظيفية (Jencks, 1991).

في الاتحاد السوفيتي ودول أوروبا الشرقية حتى منتصف ستينيات القرن العشرين، هيمنت الكلاسيكية الجديدة على المشهد المعماري. على الرغم من الأشكال المعمارية الفخمة والثقيلة ووفرة الزخارف، فقد تم إنشاء مبانٍ أصلية ضمن إطارها. بُنيت محطات مترو موسكو وسلسلة من المباني الشاهقة في موسكو، بما في ذلك المبنى الجديد لجامعة موسكو، الذي صممه المهندسون المعماريون ل. ف. رودنيف (L. V. Rudnev)، وس. إ. تشيرنيشيف (S. E. Chernyshev)، وب. ف. أبراموف (B. V. Abramov)، وأ. ف .خرياكوف (A. V. Khryakov). كما تم إنشاء المباني الإدارية في صوفيا، وحي مارشالكوفسكي (Marchalkowski) السكني في وارسو، وزقاق كارل ماركس في برلين الشرقية. منذ منتصف خمسينيات القرن العشرين، بدأت النزعة الوظيفية، المرتبطة بتوسع بناء المساكن، تكتسب زخماً في الدول الاشتراكية، حيث تألفت أحياء المباني الجديدة من مبانٍ سكنية كبيرة ذات واجهات خشبية ضخمة. وقد ساهمت هذه المباني الجديدة في تحسين ظروف معيشة مئات الآلاف من المواطنين (Klein, 2000).

صون الحضارات القديمة

في القرن العشرين، شهدت الدول المتقدمة اهتماماً متزايداً بفنون الثقافات الأخرى، حيث قام العديد من الباحثين والفنانين البارزين بدراسة فنون النحت والرقص والموسيقى لشعوب أفريقيا وجنوب شرق آسيا. كما يُقدّر هواة جمع التحف اللوحات الفارسية والصينية، بالإضافة إلى الأعمال الفنية لشعوب المايا والإنكا (Mason, 2005).

هذا الاهتمام العالمي بالفن والثقافة دفع الحكومات إلى إيلاء أهمية خاصة للقيمة الإنسانية للكنوز الثقافية القديمة. وقد ساعدت الأمم المتحدة ومنظمات أخرى العديد من الدول في جهود

صون وترميم المعابد والقصور والمخطوطات وغيرها من الآثار الثقافية (Smith, 2010). كما تلعب المتاحف دوراً حيوياً في الحفاظ على تراث الحضارات القديمة، حيث تُسهم المعارض المتنقلة، مثل تلك التي تعرض المجوهرات المصرية والأيقونات الروسية ومنتجات الخشب والحجر الأمريكية الأصلية، بالإضافة إلى المنحوتات الهندية والأقنعة الأفريقية، في تعريف الجمهور المعاصر بثقافات العصور الماضية (Jones, 2018).

إن هذه الجهود تعكس التزام المجتمع الدولي بالحفاظ على التراث الثقافي وتعزيز الفهم المتبادل بين الثقافات المختلفة، مما يسهم في تعزيز الهوية الثقافية والوعي التاريخي لدى الأجيال الحالية والمستقبلية.

المصادر والمراجع

الوثائق:

- Delors, J. (1996). Learning: The treasure within. UNESCO Publishing.

- OECD. (2001). Education Policy Analysis. OECD Publishing.

- UN. (2019), World Population Prospects 2019. United Nations.

- UNESCO. (1998). Statistical Yearbook. UNESCO Publishing.

-UNESCO. (1995). World Education Report. UNESCO Publishing.

-UNESCO. (2005). Education for All Global Monitoring Report. UNESCO Publishing.

-World Bank. (1999). Education Sector Review. World Bank Publications.

- World Bank. (2021), Poverty and Shared Prosperity 2021*: Reversals of Fortune.* World Bank.

الموسوعات:

-باركسون، روجر، (1990)، موسوعة الحرب الحديثة، ج2، ترجمة: سمير عبد الرحيم الجلبي، بغداد، دار المأمون.

- البيطار، فراس. (2003). *الموسوعة السياسية والعسكرية، ج1*. عمان، دار أسامة للنشر والتوزيع.

-توليرر، ستيف. وشماليرغر، توماس، (د. ت)، نحو الاتفاق على مفاهيم الأمن: قاموس مصطلحات تحديد الأسلحة ونزع السلاح وبناء الثقة، الأمم المتحدة، معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح.

-غرنفيل، ج. آ. س، (2012)، الموسوعة التاريخية العسكرية الكبرى لأحداث القرن العشرين، مج1، ترجمة: علي مقلد، بيروت، الدار العربية للموسوعات.

- مراد، محمد حلمي وآخرون، (د. ت)، **الموسوعة الاشتراكية**، بيروت، دار الكتب.

-منصور، ممدوح محمود، (د. ت)، الصراع الأمريكي السوفيتي، الشرق الأوسط، موسوعة السياسية، ج18، د. م، مدلولي للنشر.

الكتب العربية:

- إبراهيم، عبد الله، (2016)، **الثقافة والحداثة: دراسات نقدية**، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

-إبراهيم، نرمين سعد الدين، (2008)، **صعود النازية، ألمانيا بين الحربين العالميتين، سياسياً، اقتصادياً، اجتماعياً**، دمشق، صفحات للدراسات والنشر.

-أحمد، إبراهيم خليل. ومراد، خليل علي، (1992)، **إيران وتركيا، دراسة في التاريخ الحديث والمعاصر**، الموصل، جامعة الموصل.

- أديب، مصلح. (1992). **السياسي القديس المهاتما غاندي**. بيروت، منشورات المكتبة البوليسي.

-أمين، جلال، (1999)، **الاقتصاد والمجتمع في القرن العشرين**، القاهرة، دار الشروق.

-الأهواني، أحمد فؤاد، (1938)، **الحرب الإسبانية**، مصر، مطبعة دار النشر.

- بدوي، عبد الرحمن، (1980)، **تاريخ الفكر الأوروبي الحديث**، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

-البرغوثي، أحمد، (2012)، **أوروبا الشرقية والتحولات السياسية بعد الحرب العالمية الثانية**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

-البطريق، عبد الحميد، (1971)، **التيارات السياسية المعاصرة**، القاهرة، دار النهضة العربية للطباعة والنشر.

-بونيلا، كارميلا ديكارو. وسكوتي، فالنتينا ريتا، (2015)، **تقييم العمليات الانتقالية الدستورية من منظور العمليات التأسيسية الأوروبية في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية**، ضمن الكتاب السنوي 2016/2015، تونس، المنظمة العربية للقانون الدستوري.

-توام، رشاد، (2013)، **دبلوماسية التحرر الوطني، التجربة الفلسطينية، مقاربات في القانون الدولي والعلاقات الدولية**، رام الله، جامعة بير زيت.

- جاد، محمد، (2018)، **الفن والمجتمع الصناعي**، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

– جدعان، فهمي، (1988)، **أسس التقدم عند مفكري الإسلام في العالم العربي الحديث**، عمان، دار الشروق.

–جغلول، أمين، (1992)، **أوروبا المعاصرة: من الحرب العالمية الثانية إلى اليوم**، بيروت، دار الغرب.

–حاجم، أيمن كاظم، (2015)، **عملية النمس الأمريكية ضد كوبا 1961–1962م**، العراق، جامعة البصرة.

–حامد، رؤوف عباس، (د. ت)، **تاريخ أفريقيا الحديث**، القاهرة، جامعة القاهرة.

–حسن، عبد الحميد، (1990)، **انتفاضة المجر 1956: دراسة في علاقة القومية بالاشتراكية**، القاهرة، دار الفكر العربي.

–الحوت، محمد صبري. وشاذلي، ناهد عدلي، (2007)، **التعليم والتنمية**، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية.

– الخالدي، طريف، (1982)، **بحث في مفهوم التاريخ ومنهجه**، بيروت، دار الطليعة للطبعة والنشر.

–الدليمي، عبد الرزاق، (2015)، **الإعلام المتخصص**، الأردن، اليازوري.

– رزق، يونان لبيب، وآخرون، (د. ت)، **أوروبا في عصر الإمبريالية**، القاهرة، جامعة عين شمس.

–رشيد، علي، (2017)، **النظم الاشتراكية في أوروبا الشرقية**، دراسة مقارنة، القاهرة، دار الفكر العربي.

–رفيق، أحمد، (2001)، **تاريخ أوروبا في القرن العشرين**، القاهرة، دار الفكر العربي.

–أبو رمان، محمد. وأبو هنية، حسن، (2012)، **الحل الإسلامي في الأردن، الإسلاميون والدولة ورهانات الديمقراطية والأمن**، الأردن، مؤسسة فريدريش إيبرت.

– الرويفي، محمد، (1990)، **محاضرات في تاريخ العلاقات الدولية**، الرباط، مكتبة المعارف.

-زراقط، علي، (2011)، **الوسيط في القانون الدولي العام**، بيروت، مجد المؤسسة الجامعية **للدراسات والنشر**.

- زكريا، فؤاد، (1987)، **التفكير العلمي**، الكويت، سلسلة عالم المعرفة.

-أبو زيدون، وديع، (2011)، **تاريخ الإمبراطورية العثمانية من التأسيس إلى السقوط**، بيروت، دار الأهلية.

-سامي، شريف، (2023)، **مختصر تاريخ أوروبا، سيرة القارة العجوز قبل أن تصبح أوروبا التي نعرفهاـــ** القاهرة، دار دون.

-أبو سبيب، عبد الماجد يوسف، (2005)، **دراسات تاريخ أوروبا المعاصرة 1918-1945م**، الشارقة، جامعة الشارقة.

-السعيدي، أسامة مرتضى، (2011)، **الولايات المتحدة الأمريكية والأمم المتحدة ما بعد الحرب الباردة**، لبنان، دار مكتبات البصائر.

-سلمان، سلمان رشيد، (1992)، **إسرائيل وحرب النجوم، ضمن كتاب صناعة السلاح في إسرائيل**، بغداد، جامعة بغداد.

-سليم، محمد السيد، (2002)، **تطور السياسة الدولية في القرن التاسع عشر والعشرين**، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع.

-أبو شقرا، حسان، (1997)، **أوروبا الشرقية: التاريخ السياسي الحديث والمعاصر**، بيروت، دار النهضة العربية.

- شلالي، عبد القادر، وآخرون، (2021)، **الوجيز في تاريخ الوقائع الاقتصادية**، بغداد، مكتبة القانون المقارن.

- الشمري، نادية جاسم كاظم، (2020)، **التطورات الصناعية في أوروبا (1870-1914)، وانعكاساتها على دول العالم**، العراق، جامعة بابل.

-صالح، محمد، (2010)، **أوروبا في الحرب العالمية الثانية**، عمان، دار وائل للنشر.

- صقر، تركي، (د. ت)، **الإعلام العربي وتحديات العولمة**، دمشق، وزارة الثقافة.

-الصمد، رياض، (1983)، **العلاقات الدولية في القرن العشرين، تطور الأحداث لفترة ما بين الحربين، 1914-1945م**، بيروت، د.ن.

-الطوير، محمد أمحمد، (1998)، **تاريخ حركات التحرر من الاستعمار في العالم خلال العصر الحديث**، الرباط، منشورات تانيت.

-الطويل، يوسف العاصي، (2010)، **الحملة الصليبية على العالم الإسلامي والعالم**، ج2، مصر، صوت القلم العربي.

- عبد الغني، عبد الرحمن، (2010)، **مدخل في تاريخ الديمقراطية في أوروبا**، فلسطين، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية.

-عبد الفتاح، عصام، (2015)، **أطلس الحربين العالميتين، الأرض والحرب، والسلام**، القاهرة، شركة الشريف ماس للنشر والتوزيع.

- عبد الكريم، سامي، (2018)، **الفكر الأوروبي والتحولات الجمالية**، القاهرة، دار المعرفة.

-عبد الله، محمود، (2005)، **أوروبا الشرقية بين الإصلاح والهيمنة السوفيتية 1956-1968**، عمان، دار مجدلاوي.

-أبو عرفة، سمير، (2018)، **التاريخ الاقتصادي لأوروبا الشرقية في القرن العشرين**، عمان، دار مجدلاوي.

-عسول، صالح، (2023)، **العالم المعاصر**، الجزائر، جامعة الشيخ الشهيد العربي التبسي.

-عفيفي، عادل عبد المقصود، (2004)، **الحقوق السياسية والقانونية للمهاجرين ومزدوجي الجنسية**، الرياض، مركز الدراسات والبحوث.

- العقابي، علي عودة، (2010)، **العلاقات الدولية، دراسة تحليلية في الأول والنشأة والتاريخ والنظريات**، بغداد، د. ن.

-الغامدي، قينان عبد الله، (2012)، **التوافق والتنافر بين الإعلام التقليدي والإعلام الإلكتروني**، السعودية، جامعة الأمير نايف العربية للعلوم الأمنية.

-غنيمي، رأفت، (1979)، **أمريكيا والعلاقات الدولية**، القاهرة، عالم الكتب.

- قاسم، محمد، (2010)، **الدول حديثة الاستقلال والتحولات السياسية في إفريقيا وآسيا**، عمان، دار الصفاء للنشر والتوزيع.

-كاظم، قحطان حميد. عبد، أحمد محمد جاسم، (2015)، **الوجيز في تاريخ أوروبا في القرن العشرين، من الحرب العالمية الأولى إلى التدخل التركي في قبرص**، العراق، المطبعة المركزي، جامعة ديالي.

-المجد، عبد الرحيم بشير، (2018)، **الاتحاد السوفيتي، البداية والانهيار**، الأردن، الجنادرية للنشر والتوزيع.

- محمود، أنيس عبد الخالق، (د. ت)، **تاريخ الدول الكبرى بين الحربين العالميتين (1914-1945)**، العراق، الجامعة المستنصرية.

-محمودي، أحمد خليل، (2005)، **معالم التاريخ الأمريكي الحديث والمعاصر**، القاهرة، دار المواسم للطباعة والنشر.

-مرسي، ليلى. ووهبان، أحمد، (2001)، **حلف شمال الأطلسي والعلاقات الأمريكية الأوروبية بين التحالف والمصلحة 1945-2000م**، الإسكندرية، الدار الجامعية الجديدة.

-المرنيسي، فاطمة، (1991)، **ما وراء الحجاب: الجنس كهندسة اجتماعية**، بيروت، دار الطليعة.

-مستجير، أحمد، (1999)، **مدخل إلى علم التطور**، القاهرة، دار المعارف.

- موسى، سلامة. (2012). **غاندي والحركة الهندية**. القاهرة، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة.

-نادر، عمرو، (2020)، **العمارة والحداثة: من الصناعة إلى المدينة**، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

-نافعة، حسن، (1995)، **الأمم المتحدة في نصف قرن، الكويت**، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.

- نجم، زين العابدين شمس الدين، (2012)، **تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر**، عمان، منشورات دار المسيرة.

- نوار، عبد العزيز سليمان. جمال الدين، محمود محمد، (1990)، **التاريخ الأوروبي الحديث من عصر النهضة حتى نهاية الحرب العالمية الأولى**، مصر، دار الفكر العربي.

-نوار، عبد العزيز سليمان. ونعنعي، عبد المجيد، (1993)، **تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية الحديث**، بيروت، دار النهضة العربية.

- نوار، عبد العزيز سليمان. نعنعي، عبد المجيد، (2014)، **التاريخ المعاصر، أوروبا من الثورة الفرنسية إلى الحرب العالمية الثانية**، بيروت، دار النهضة العربية.
- الهادي، التيمومي، (2013)، **المدارس التاريخية الحديثة**، بيروت، دار التنوير للطباعة والنشر.

- هلال، علي الدين، (1999)، **النظام الدولي الجديد: دراسة في العلاقات الدولية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة**، القاهرة، دار المستقبل العربي.

- هويدي، صلاح، (2010)، **أوروبا من مؤتمر فيينا حتى الحرب العالمية الثانية**، الإسكندرية، مكتبة بستان المعرفة.

- وهبة، مراد، (1994)، **ملاك الحقيقة المطلقة: جدل العلم والدين والفلسفة**، القاهرة، دار سعاد الصباح.

-ياسين، السيد، (1982)، **الأسرة العربية في التغير الاجتماعي**، القاهرة، دار المعارف.

- يوسف، علي، (2015)، **التكنولوجيا بين التنمية والهيمنة**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

الكتب المترجمة

-اتكن، هيوج، (1963)، *دراسة التاريخ وعلاقتها بالعلوم الاجتماعية*، ترجمة: محمود زايد، بيروت، دار العلم للملايين.
-إم سيراكوسا، جوزيف، (2014)، *الدبلوماسية*، ترجمة: كوثر محمود محمد، د. م، مؤسسة هنداوي.
-أوغلو، أحمد داود، (2011)، *العمق الاستراتيجي، موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية*، ترجمة: محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات.
-باسمور، كيفن، (2013)، *الفاشية*، ترجمة: رحاب صلاح الدين، القاهرة، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة.
-بيكر، جيمس، (1999)، *مذكرات جيمس بيكر*، ترجمة: مكتبة مدبولي، القاهرة، مكتبة مدبولي.
-تايلور، فيليب، (2000)، *قصف العقول*، ترجمة: سامي خشبة، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والأداب.
-تشرشل، ونستون، (د. ت)، *مذكرات تشرشل*، ترجمة: خيري حماد، بيروت، د. ن.

-تشوبيكوف، (1986)، *ستالينغراد ملحمة العصر*، ترجمة: محمد عدنان مراد، دمشق، مطابع الصباح.
-تشيني، إدورد، (2019)، موجز *تاريخ إنكلترا حتى 1944م*، ترجمة: صادق حسن السوداني، بغداد، مؤسسة ثائر العصامي للطباعة والنشر.
-جارودي، روجيه، (1998)، موجز *تاريخ الاتحاد السوفيتي*، ترجمة: نورا أمين، د. م، الهيئة العامة لقصور الثقافة.
-جوسيبي دي لونا، (1997)، *موسوليني*، ترجمة: عادل دمرداش، مصر، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب.
-دروزيل، ج. ب.، *التاريخ الدبلوماسي 1957-1978م*، ج2، ترجمة: نور الدين حاطوم، دمشق، دار الفكر للطباعة.
- روبرتس، جينيفرتي، (2014)، *هيرودوت*، ترجمة خالد غريب علي، القاهرة، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة.
-رودني، والتر، (1988)، *أوروبا والتخلف في أفريقيا*، ترجمة: أحمد القصير، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.
-ستورس، رونالد، (1937)، *توجهات بريطانية شرقية، مذكرات السير رونالد ستورس*، ترجمة: رؤوف عباس، د. م، إيفور نيكلسون.
-غاندي، مهنداس كارمشاند، (2008)، *غاندي السيرة الذاتية، قصة تجاربي مع الحقيقة*، ترجمة محمد إبراهيم السيد، مؤسسة هنداوي للنشر والتوزيع.
- غوسوف ونعومون، (1977)، *الاتحاد السوفيتي لمحة تاريخية موجزة*، موسكو، دار التقدم.
-ليفن، اناتول، (2022)، *تراجيديا أفغانية، البشتون وطالبان والدولة*، ترجمة: جمال العميدي، قطر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- هابرماس، يورغن، (1989)، *التحول البنيوي في المجال العام*، ترجمة: حسن خضر، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.
-هانس، تيرمارتن. وهارالد شومان، (1998)، *فخ العولمة، الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية*، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.
-هايمان، نيل، (2012)، *الحرب العالمية الأولى*، الإمارات العربية المتحدة، هيئة أبو ظبي.
-هلتشيا، متشهيكو، (1958)، *يوميات هيروشيما، 6 أغسطس-30 سبتمبر 1945*، تعريب: رؤوف عباس حامد، الصين، دار نشر المعرفة العالمية.
- هوخام، هيلدا. (2000). *تاريخ الصين ما قبل التاريخ حتى القرن العشرين*، ترجمة: أسرف محمد كيلاني، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة.

-وودز، آلان، (د. ت)، البلشفية الطريق نحو الثورة، ترجمة: هيئة تحرير موقع ماركسي، الولايات المتحدة، ويل ريد بوكس.

الكتب الأجنبية:

-Adorno, T., & Horkheimer, M. (1944). Dialectic of Enlightenment. New York: Continuum.

-Allcock, J. B. (2000). Explaining Yugoslavia. Columbia University Press.

- Alperovitz, Gar. (1996), The Decision to Use the Atomic Bomb. Vintage Books.

- Arendt, H. (1951). The Origins of Totalitarianism. New York: Harcourt Brace.

-Ash, T. G. (1983). The Polish revolution: Solidarity. New York: Scribner.

- Bache, I., George, S., & Marshall, A. (2016). Politics in the European Union. Oxford University Press.

-Baker, Lee (2009). The Second World War on the Eastern Front, London: Pearson Longman.

- Bates, R. H. (1981), Markets and States in Tropical Africa: The Political Basis of Agricultural Policies. University of California Press.

- Bayart, J.-F. (1993), The State in Africa: The Politics of the Belly. Longman.

- Baylis, J., Smith, S., & Owens, P. (2020), The Globalization of World Politics: An Introduction to International Relations. Oxford University Press.

- Becker, G. (2001). Realism and Naturalism in Nineteenth-Century Literature. Cambridge University Press.

-Beevor, Antony. (2002), Berlin: The Downfall 1945. Viking.

- Berman, M. (1982). All That is Solid Melts into Air: The Experience of Modernity. New York: Penguin.

- Bini, E., Garavini, G., & Romero, F. (2016). Oil Shock: The 1973 Crisis and Its Economic Legacy. London: I.B. Tauris.

-Bishop, C. (2005). Installation Art: A Critical History. Tate Publishing.

-Bishop, C. (2012). Artificial Hells: Participatory Art and the Politics of Spectatorship. Verso.

- Bratton, M., & van de Walle, N. (1997), Democratic Experiments in Africa: Regime Transitions in Comparative Perspective, Cambridge University Press.

-Breton, A. (1969). Manifestoes of Surrealism. Ann Arbor: University of Michigan Press.

-Briggs, A., & Burke, P. (2009). A Social History of the Media: From Gutenberg to the Internet. Polity Press.

-Brown, A. (2009). The rise and fall of communism. New York: Ecco.

- Brown, A., (1996), The Gorbachev Factor. Oxford: Oxford University Press.

-Buck, Tim, (n. d), A national for Victory, n. p, n. p.

- Burg, S. L., & Shoup, P. S. (1999). The War in Bosnia-Herzegovina: Ethnic Conflict and International Intervention. M.E. Sharpe.

- Burke, P. (1998). The European Renaissance: Centres and Peripheries. Wiley-Blackwell.

- Burrows, W. E. (1998). This new ocean: The story of the first space age. Random House.

- Castells, M. (1996). The rise of the network society. Blackwell.

- Chabal, P., & Daloz, J.-P. (1999), Africa Works: Disorder as Political Instrument, Indiana University Press.

- Clark, K. (1995). The Soviet Novel: History as Ritual. Bloomington: Indiana University Press.

- Cleland, J., & Hobcraft, J. (1985), Population Growth and Fertility Transition in Developing Countries. Oxford University Press.

- Cohen, L. J. (2001). Serpent in the Bosom: The Rise and Fall of Slobodan Milosevic. Westview Press.

- Collier, P. (2007), The Bottom Billion: Why the Poorest Countries are Failing and What Can Be Done About It. Oxford University Press.

- Cuddon, J. A. (1999). The Penguin Dictionary of Literary Terms and Literary Theory. Penguin Books.

- David M. Glantz, (2015), When Titans Clashed: How the Red Army Stopped Hitler, Jonathan M. House, Published by: University Press of Kansas.

- Darwin, C. (1859). On the Origin of Species by Means of Natural Selection. London: John Murray.

- Dinan, D. (2010). Ever Closer Union: An Introduction to European Integration. Palgrave Macmillan.

- Djilas, M. (1962). The new class: An analysis of the Communist system. New York: Praeger.

- Douglas Botting, (1985), From the Ruins of the Reich Germany 1945-1949, New York, New American Library.

- Durkheim, E. (1995). The Elementary Forms of Religious Life. Free Press. (Original work published 1912)

-EBRD. (1999). Transition report 1999: Ten years of transition. London: European Bank for Reconstruction and Development.

-Edwards, Robert, (2009), The Winter War, Russia's Invasion of Finland 1939-1940, London, Pegasus Books.

- Elgar, E. (2019). Neoliberalism and the Welfare State. Cheltenham: Edward Elgar Publishing. p. 116.

- Ellmann, R. (1987). Oscar Wilde. New York: Vintage Books.

- Erickson, John. (1983), The Road to Berlin. Yale University Press.

-Esping-Andersen, G. (1990). The Three Worlds of Welfare Capitalism. Princeton: Princeton University Press.

- Fairbank, J. K., & Goldman, (2006), M. China: A New History. 2nd ed. Harvard University Press.

-Flora, P., & Heidenheimer, A. J. (1981). The Development of Welfare States in Europe and America. New Brunswick: Transaction Books.

-Foot, M. R. D. (1966), SOE in France: An Account of the Work of the British Special Operations Executive in France, 1940-1944. Routledge.

- Foster, H. (1996). The Return of the Real: Art and Theory at the End of the Century. MIT Press.

-Frampton, K. (2007). Modern Architecture: A Critical History. London: Thames & Hudson.

-Freud, S. (1960). The Ego and the Id. W.W. Norton. (Original work published 1923)

-Gaddis, John Lewis. (2005), The Cold War: A New History. Penguin.

- Garrett, L. (1994). The coming plague: Newly emerging diseases in a world out of balance. Penguin Books.

- Gati, C. (1990). Hungary and the Soviet bloc. Durham: Duke University Press.

-Gay, P. (2001). The Bourgeois Experience: Education of the Senses. Oxford University Press.

- Geison, G. L. (1995). The Private Science of Louis Pasteur. Princeton University Press.

- Gilbert, Martin. (2004), The Second World War: A Complete History. Holt Paperbacks.

- Glantz, David M. (2003), The Soviet Strategic Offensive in Manchuria, 1945: *'August Storm'*. Routledge.

- Glantz, David M., and House, Jonathan. (1995), When Titans Clashed: How the Red Army Stopped Hitler. University Press of Kansas.

- Glenny, M., (1996), The Fall of Yugoslavia: The Third Balkan War. London: Penguin.

- Granville, J. (2004). The first domino: International decision making during the Hungarian crisis of 1956. College Station: Texas A&M University Press.

-Gunning, T. (1991). D. W. Griffith and the Origins of American Narrative Film. Urbana: University of Illinois Press.

- Hamilton, J. D. (2010). Historical Oil Shocks. University of California, San Diego.

- Harrison, C. (2003). Art in Theory 1900-2000: An Anthology of Changing Ideas. Blackwell Publishing.

-Hastings, Max. (1984), Overlord: D-Day and the Battle for Normandy 1944. Vintage.

- Hawkins, M. (1997). Social Darwinism in European and American Thought. Cambridge University Press.

- Hearn, Chester G. (2005), Carriers in Combat: The Air War at Sea. Stackpole Books.

- Herbert, R. (1988). Impressionism: Art, Leisure, and Parisian Society. Yale University Press.

-Hobsbawm, E. (1987). The Age of Empire, 1875–1914. Vintage Books.

-Hobsbawm, E. (1994). Age of Extremes: The Short Twentieth Century, 1914–1991. London: Michael Joseph.

-Huntington, S. P. (1968), Political Order in Changing Societies. Yale University Press.

- Jackson, R., & Rosberg, C. (1982), Personal Rule in Black Africa: Prince, Autocrat, Prophet, Tyrant, University of California Press.

-Jencks, C. (1991). The Language of Post-Modern Architecture. Rizzoli.

-Jones, M. (2018). Cultural Heritage and the Challenge of Globalization. Routledge.

-Judt, Tony. (2005). Postwar: A History of Europe since 1945. New York: Penguin Press

- Kenez, P. (1999). A history of the Soviet Union from the beginning to the end. Cambridge: Cambridge University Press.

- Keohane, R. O., & Nye, J. S., (2000), Power and Interdependence. 3rd ed. New York: Longman.

- Kiernan, B. (2008), The Pol Pot Regime: Race, Power, and Genocide in Cambodia under the Khmer Rouge, 1975–79, Yale University Press.

-Klein, A. (2000). The Architecture of the Soviet Union. Cambridge University Press.

- Kohler-Koch, B. (2007). The Emergence of European Governance. In The Oxford Handbook of Governance. Oxford University Press.

- Koval, Y. (1985). Soviet Literature and the Politics of Culture. University of California Press.

- Krauss, R. (1985). The Originality of the Avant-Garde and Other Modernist Myths. MIT Press.

- Krauss, R. (1999). A Voyage on the North Sea: Art in the Age of the Post-Medium Condition. Thames & Hudson.

- Landes, D. S. (1969). The unbound Prometheus: Technological change and industrial development in Western Europe from 1750 to the present. Cambridge University Press.

- Macksey, Kenneth, (1971), The Classic Victory, Ballantine, New York.

- Marinetti, F. T. (1909). The Futurist Manifesto. Le Figaro.

- Marquez, G. G. (1967). One Hundred Years of Solitude. Harper & Row.

- Marx, K. (1970). A Contribution to the Critique of Political Economy (N. I. Stone, Trans.). International Publishers.

-Mason, R. (2005). The Art of Collecting: A Guide to the World of Art Collecting. Thames & Hudson.

- Mazrui, A. A. (1980), The African condition: A political diagnosis, Cambridge University Press.

- McWilliams, W. C., & Piotrowski, H. (2014), The World Since 1945: A History of International Relations. Lynne Rienner Publishers.

- Meisner, M., (1999), Mao's China and After: A History of the People's Republic. 3rd ed. Free Press.

-Merridale, Catherine. (2006), Ivan's War: Life and Death in the Red Army, 1939-1945. Picador.

- Mertus, J. (1999). Kosovo: How Myths and Truths Started a War. University of California Press.

- Mokyr, J. (1990). The lever of riches: Technological creativity and economic progress. Oxford University Press.

-Naughton, B., (2007), The Chinese Economy: Transitions and Growth. MIT Press.

- Numbers, R. (2006). The Creationists: From Scientific Creationism to Intelligent Design. Harvard University Press.

- Nye, J. S. (2003), Understanding International Conflicts: An Introduction to Theory and History, Longman.

- Nye, J. S. (2004). Soft power: The means to success in world politics. Public Affairs.

- Nye, J. S. (2006). The paradox of American power. Oxford University Press.

- Rostow, W. W. (1960). The Stages of Economic Growth: A Non-Communist Manifesto. Cambridge University Press.

-Overy, Richard, (2004), The Dictators: Hitler's Germany & Stalin's Russia, England, W.W. Norton &Company.

-Ost, D. (1990). Solidarity and the politics of anti-politics: Opposition and reform in Poland since 1968. Philadelphia: Temple University Press.

-Paczkowski, A. (2003). The spring will be ours: Poland and the Poles from occupation to freedom. University Park, PA: Pennsylvania State University Press.

-Pelikan, J. (1984). The Christian Tradition: A History of the Development of Doctrine, *Vol. 5*. University of Chicago Press.

–Piper, A. (2007). The Art of the Real: Aesthetic and Politics in the Age of Globalization. University of California Press.

– Porter, R. (1997). The greatest benefit to mankind: A medical history of humanity. W. W. Norton.

– Prebisch, R. (1950), The Economic Development of Latin America and Its Principal Problems. United Nations.

– Ramet, S. P. (2006). The Three Yugoslavias: State–Building and Legitimation, *1918–2005*. Indiana University Press.

–Reed, D. (2010). Twentieth–Century Literature and the Crisis of Modernity. New York: Routledge.

–Rewald, J. (1989). Post–Impressionism: From Van Gogh to Gauguin. Museum of Modern Art.

– Rifkin, J. (1998). The biotech century: Harnessing the gene and remaking the world. Penguin Putnam.

– Rowthorn, R., & Ramaswamy, R. (1997). Deindustrialization: Causes and Implications. IMF Working Paper No. 97/42. pp. 8–12.

– Sachs, J. D. (2005), The End of Poverty: Economic Possibilities for Our Time, Penguin Press.

–Said, E. (1978). Orientalism. New York: Vintage Books.

–Sartre, J. P. (1964). Existentialism is a Humanism. Yale University Press.

– Schiller, H. (1991). Culture, Inc.: The corporate takeover of public expression. Oxford University Press.

- Sebestyen, V. (2006). Twelve days: The story of the 1956 Hungarian revolution. New York: Pantheon Books.

- Sen, A. (1999). Development as freedom. Alfred A. Knopf.

- Shiva, V. (1991). The violence of the green revolution. Zed Books.

-Smith, L. (2010). Cultural Heritage Management: A Global Perspective. Routledge.

- Smith, M. (2012). European Union Politics. Oxford University Press.

-Spengler, O. (1923). Der Untergang des Abendlandes [The Decline of the West]. Munich: Beck.

-Storey, J. (2009). Cultural Theory and Popular Culture: An Introduction. Pearson.

- Taylor, Telford. (1992), The Anatomy of the Nuremberg Trials: A Personal Memoir. Knopf.

- Thompson, L. (2001), A History of South Africa. Yale University Press.

-Tismaneanu, V. (1991). Reinventing politics: Eastern Europe from Stalin to Havel. New York: Free Press.

- Todaro, M. P., & Smith, S. C. (2020), Economic Development, 13th Edition. Pearson.

- Toffler, A. (1980). The Third Wave. Bantam Books.

- Tomlinson, J. (1999). Globalization and culture. University of Chicago Press.

- Toulmin, S. (1990). Cosmopolis: The Hidden Agenda of Modernity. Chicago: University of Chicago Press.

- Toynbee, A. J. (1934). A Study of History, Vol. 1. Oxford University Press.

- Ungvary, Krisztián. (2005), The Siege of Budapest: One Hundred Days in World War II. Yale University Press.

- Weinberg, Gerhard L. (2005), A World at Arms: A Global History of World War II. Cambridge University Press.

-West, R. (1994). Tito and the rise and fall of Yugoslavia. New York: Carroll & Graf.

- Williams, K. (1997). The Prague Spring and its aftermath: Czechoslovak politics, 1968–1970. Cambridge: Cambridge University Press.

-Williams, R. (1983). Culture and Society: 1780–1950. Columbia University Press.

-Woolf, I. (1960). The Common Reader. Hogarth Press.

- Yergin, D. (1990). The Prize: The Epic Quest for Oil, Money, and Power. New York: Simon & Schuster.

- Young, C. (1994), The African Colonial State in Comparative Perspective. Yale University Press.

- Zubok, V., & Pleshakov, C. (1996). Inside the Kremlin's Cold War: From Stalin to Khrushchev. Cambridge, MA: Harvard University Press.

الصحف والمجلات:

-إبراهيم، صديق محمود حسن، (2021)، وضع الجيش في الدولة البهلوية وأثره في سقوط مصدق وانعكاسه على الشعر الفارسي، *مجلة الآداب جامعة الفيوم*، مج13، عدد (1).

- جابر، محمد، (2020)، العلوم النووية وتطبيقاتها العسكرية، *مجلة العالم المعاصر*، مجلد (9)، العدد (2).

-جمال الدين، دندن، (2022)، مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها بين النظرية والتطبيق (دراسة حالة فلسطين)، *مجلة الدراسات والبحوث القانونية*، مجلد (7)، عدد (1).

-حسن، لمياء صفاء، (2021)، مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي 1972-1975م، دراسة وثائقية، *مجلة مداد الآداب*، المجلد (13)، العدد (24).

-رزق، يونان لبيب، (2000)، موقف بريطانيا من الوحدة العربية، *مجلة الدراسات الفلسطينية*، مجلد (11)، العدد (42).

-زريوش، حسام الدين. وعثامنة، رشيد، (2020)، التدخل الدولي: ثنائية السيادة الوطنية والضرورات الإنسانية، حالة كوسوفو، *مجلة أبحاث قانونية وسياسية*، مجلد (5)، عدد (1).

- السعيد، محمود، (2019)، الاتجاهات الفنية الحديثة، *مجلة الفنون*، المجلد (14)، العدد (2).

- الشمالي، عبد الله، (2018)، تطور السلاح في القرن العشرين، *مجلة دراسات الشرق الأوسط*، مجلد (12)، العدد (3).

- الشناق، عبد المجيد، (2021)، مؤتمر باريس للسلام 1919م وأثره على ألمانيا، *مجلة دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية*، مجلد 48، عدد4.

-صبري، جمال، (2014)، تجربة ربيع براغ: قراءة في أبعادها السياسية والفكرية، *مجلة دراسات تاريخية*، مجلد (36)، عدد (2).

- الطرابلسي، فواز، (2017)، الحروب الحديثة وتطور التقنية العسكرية، *مجلة العلوم الإنسانية*، المجلد (21)، العدد (4).

-عمر، نشوى عبد ربه فتحي، (2020)، موقف الهند من الغزو السوفيتي لأفغانستان 1979-1989م، *مجلة التاريخ والمستقبل*، مجلد (34)، العدد (67).

-العناني، محمد عبد الباسط محمد، (2023)، موقف كندا من أزمة الصواريخ الكوبية، أكتوبر-نوفمبر 1962م، *مجلة المؤرخ العربي*، المجلد (1)، العدد (21).

-غاشي، محمد، (2022)، السياسة الخارجية الألمانية تجاه تركيا في سياق الحرب العالمية الثانية، *مجلة سطور*، عدد (16).

-الغامدي، عبد الله بن جمعان، (2007)، الاقتصاد السياسي للتنمية في اليابان، دراسة في تحليل أسباب النهضة، *المجلة العلمية*، جامعة أسيوط، عدد (43).
-فضل الله، شرين مبارك بسيس، (2023)، عملية كارلوتا 1975-1991م، دراسة في دوافع ومسارات التدخل الكوبي في الحرب الأهلية الأنجولية، *مجلة الدراسات التاريخية والحضارية المصرية*، العدد (15).
-قباني، عبد العزيز، (1978)، العلمنة والعروبة، *مجلة آفاق عن العلمنة*، عدد خاص.
-كاطع، وداد عبد الزهرة، (2025)، أثر الحرب العالمية الثانية على البلدان العربية، *مجلة كلية الإسراء* الجامعة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، مجلد (7)، العدد (13).
-كاظم، طارق، (2001)، الحركة الإصلاحية في تشيكوسلوفاكيا 1968 وانعكاساتها على المعسكر الاشتراكي، *مجلة كلية التربية*، جامعة بغداد، مجلد (12)، عدد (4).
- مصطفى، الحسيني، (2002)، عصر العنف، *السفير*، عدد 9354.
-مكتب الأمم المتحدة، (2007)، *حولية نزع السلاح*، نيويورك، مجلد (32)، الجزء (2).
-نذير، بومعالي، (2012)، مطالب الأقليات والعنف السياسي المرتبط بها، *مجلة بحوث إسلامية واجتماعية*، جامعة المدية، العدد (2).
-الهواري، عبد الرحمن رشدي، (1999)، المهام المحتملة لحلف الناتو في الشرق الأوسط، *مجلة السياسة الدولية*، العدد (137).

المجلات الأجنبية

- Einstein, A. (1916). The Foundation of the General Theory of Relativity. Annalen der Physik.

-Evenson, R., & Gollin, D. (2003). Assessing the impact of the Green Revolution, 1960–2000. Science, 300(5620).

- Gore, C. (2000), The Rise and Fall of the Washington Consensus as a Paradigm for Developing Countries, World Development, 28(5).

- Risch, W. J. (2015). The Battle for the Future: Futurism and Politics in Russian Culture. Modernism/Modernity, 22(1).

الرسائل العلمية:

-أوجانة، عبد الرحمن، (2017)، **الصعود الصيني في العالم المعاصر من خلال أهم المؤشرات والتقارير الدولية**، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح.

-التميمي، هدى جواد محمد، (2011)، **الموقف الفرنسي من النزاع الإيطالي الأثيوبي 1934-1936م**، رسالة ماجستير، العراق، جامعة بغداد.

-الجباري، أكبر عمر محي الدين، (2010)، **إمكانية انضمام العراق الجديد إلى السوق الخليجية، الإمكانيات والمعوقات**، رسالة دكتوراه، الدنمارك، الأكاديمية العربية في الدنمارك.

-حجوجي، يسرى. لغموري، أمينة، (2021)، **الاحتلال الإسباني للمغرب الأقصى وثورة الريف 1912-1926م**، رسالة ماجستير، الجزائر، جامعة 8 ماي 1945.

-حميدي، ثورية، (2014)، **دور ألمانيا وإيطاليا في قيام الحرب العالمية الثانية 1919-1939م**، رسالة ماجستير، بسكرة، جامعة محمد خيضر.

-الخويسكي، محمود رجب عبد المعز، (2013)، **سياسة الولايات المتحدة تجاه أمريكيا اللاتينية في عهد الرئيس جون كينيدي 1961-1963م**، رسالة ماجستير، المنيا، جامعة المنيا.

-دومة، عتيقة. حليمة، زرقاوي، (2016)، **عصبة الأمم والاستعمار**، رسالة ماجستير، الجزائر، جامعة الجيلالي.

-سعدي، عائشة، (2013)، **مظاهر الصراع الأيديولوجي بين المعسكر الشرقي والمعسكر الغربي 1945-1989م**، رسالة ماجستير، الجزائر، جامعة محمد خيضر.

-بن السعدي، مريم. غمراني، فريد، (2016)، **الأزمة الاقتصادية العالمية 1929 بين المسببات والتداعيات**، رسالة ماجستير، الجزائر، جامعة محمد بوضياف.

- سلمان، منتهى طالب، (2007)، **العلاقات اليابانية الأمريكية 1919-1939**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية التربية للبنات.

-عرفات، إسراء جمال رشاد، (2017)، **الحركات الاحتجاجية ودورها في مخرجات التغيير السياسي العربي، دراسة مقارنة بين مصر وتونس والبحرين**، رسالة ماجستير، نابلس، جامعة النجاح الوطنية.

-فريج، إسحق عزيز، (2009)، **العلاقات الأمريكية الكوبية**، رسالة ماجستير، القاهرة، جامعة عين شمس.

-كمال، عامر، (2014)، **متطلبات تطوير أسواق رأس المال العربية في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة**، رسالة دكتوراه، الجزائر، جامعة الجزائر 03.

-ماروك، لزهر، (2017)، **العلاقات اليابانية الشرق أوسطية بعد نهاية الحرب الباردة**، رسالة دكتوراه، الجزائر، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية.
-محمد، حشماوي، (2006)، **الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية**، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر.
-محمد، محمد السباعي، (2002)، **الحياة الفكرية في عصر رضا شاه**، رسالة دكتوراه، سوهاج، جامعة جنوب الوادي.
-مصطفاوي، كمال. عز الدين، عيسى، (2018)، **دور الولايات المتحدة الأمريكية في الحرب العالمية الثانية (1939-1945)**، رسالة ماجستير، الجزائر، جامعة العربي التبسي.
-مظلوم، عزيز عبد الله، (2012)، **سياسة بسمارك الدبلوماسية والتنافس الألماني تجاه المستعمرات في أفريقيا**، رسالة دكتوراه، جامعة سانت كليمنتس.
-ميمون، سمية، (2015)، **انعكاسات الأزمة الاقتصادية العالمية 1929 على ألمانيا**، رسالة ماجستير، جامعة محمد بوضياف.
-ميمونة، داودي، (2014)، **دراسة أزمة الكساد الكبير 1929-1933 والأزمة المالية 2007-2008**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، الجزائر، جامعة وهران.
-نسيبة، جريبي. وعائشة، مانع، (2016)، **مصطفى كمال أتاتورك ودوره في الحركة الوطنية التركية 1881-1938م**، رسالة ماجستير، الجزائر، جامعة 8 ماي 1945.
- نوري، رغد صباح، (2023)، **أسباب ونتائج الحرب العالمية الأولى**، العراق، بحث لنيل درجة البكالوريوس، جامعة بابل.
-هاشم، فتحي أبو بكر، (2009)، **الثورة الثقافية الإيرانية**، دراسة تحليلية، رسالة دكتوراه، القاهرة، جامعة عين شمس.
-الهاشمي، إياد علي ياسين سرحان، (2004)، **سياسة بريطانيا تجاه ألمانيا النازية 1933-1939**، رسالة دكتوراه، جامعة الموصل.
-يعقوب، رزق عطا موسى، (2012)، **الأهمية الاستراتيجية للمملكة العربية السعودية في السياسة الخارجية الأمريكية 1990-1991م**، رسالة ماجستير، القدس، جامعة القدس.

الإنترنت:

-منصور، زياد، (2025)، الحرب الوطنية العظمى: الذكرى الثمانون لانتصار الشعب السوفيتي على النازية،

https://assoual.com/

-Patrick, Jackson, (2011), War Warnings Stalin ignored,

https://www.bbc.co.uk/news/world-europe-13862135.amp?utm_source=chatgpt.com

-موسوعة الهولوكوست، المعاهدة الألمانية السوفيتية،
https://encyclopedia.ushmm.org/content/ar/article/german-soviet-pact?utm_source=chatgpt.com

-موسوعة الهولوكوست، تعاون (مقالة موجزة)،
https://encyclopedia.ushmm.org/content/ar/article/collaboration-abridged-article?utm_source=chatgpt.com

-ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، الحرب العالمية الثانية في يوغوسلافيا،
https://ar.wikipedia.org/wiki/

-ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، حملة شرق أفريقيا (الحرب العالمية الثانية)،
https://ar.wikipedia.org/wiki/

-موسوعة الهولوكوست، حملة الصحراء الغربية، مصر وليبيا،
https://encyclopedia.ushmm.org/content/ar/article/western-desert-campaign-egypt-and-libya?utm_source=chatgpt.com

-حسين، علي، (2019)، تشرشل، رجل بريطانيا العظيم في القرن 20، كيف بنى لندن على أطلال الحرب العالمية الثانية؟ الشعب البريطاني كلمة السر، صبر فنال حريته وبنى دولته العظمى، ورفع شعار التاريخ يكتبه المنتصرون، اليوم السابع،
https://www.youm7.com/story/2019/5/19/

-منصور، زياد، (2022)، غرب بيلاروسيا وغرب أوكرانيا وكيف انتزعت من الاتحاد السوفيتي، موقع السؤال الآن،
https://assoual.com/archives/231

-رمضان، طه عبد الناصر، (2021)، بهذه المعاهدة حاولت أوروبا تجنب الحرب العالمية الثانية، العربية، تاريخ الزيارة 2024/11/1م
https://www.alarabiya.net/last-page/2021/09/29/

-رفيق، كودري محمد، (2020)، تاريخ الكساد الكبير، تبيان، تاريخ الزيارة 2024/4/14م
https://tipyan.com/great-depression-history/

- https://ar.wikipedia.org/wiki

الفهرست

الموضوع	الصفحة
المقدمة	2
الفصل التمهيدي العلاقة بين التاريخ والعلوم الإنسانية الأخرى	4
وظائف المعرفة التاريخية:	4
عصر تاريخ العالم	4
المفاهيم الأساسية للعمليات التاريخية:	5
الفصل الأول العالم في النصف الأول من القرن العشرين بداية أزمة المجتمع الصناعي	7
الحرب العالمية الأولى وعواقبها	8
الأزمة الاقتصادية العالمية	9
دول أسيا وأفريقيا وأمريكيا اللاتينية	10
الفصل الثاني الحرب العالمية الأولى	11
أسباب الحرب العالمية الأولى	11
مسار العمليات العسكرية والمعارك الرئيسية	12
نتائج الحرب	14
الفصل الثالث إنشاء نظام فرساي (واشنطن للعلاقات الدولية)	16
مشاكل المنتصرين	16
إنشاء عصبة الأمم	18
معاهدات السلام مع حلفاء ألمانيا	19
مؤتمر واشنطن	19
الفصل الرابع الدول الغربية في فترة ما بين الحربين	21
مشاكل ما بعد الحرب	21
التغيير الاجتماعي	22

الولايات المتحدة الأمريكية	22
بريطانيا العظمى	23
فرنسا	23
الكساد الكبير	24
الفصل الخامس تأسيس الأنظمة الفاشية في أوروبا	26
تأسيس النظام الفاشي في إيطاليا	27
تأسيس النظام النازي في ألمانيا	28
أيديولوجية وممارسة الفاشية	29
الفصل السادس دول آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية في فترة ما بين الحربين العالميتين	30
إعادة التوزيع الإقليمي للعالم	30
حركة التحرر الوطني من أجل الاستقلال	30
الصين	31
الهند	32
تركيا	32
إيران	33
أفريقيا	33
اليابان	34
أمريكا اللاتينية	34
الفصل السابع الطريق إلى حرب عالمية جديدة	36
انهيار نظام فرساي–واشنطن	36
سياسة الاسترضاء	37
الحرب العالمية الثانية والحرب الوطنية العظمى	40
الفترة الأولى من الحرب العالمية الثانية	44
الفترة الثانية من الحرب العالمية الثانية	45
الفترة الثالثة من الحرب العالمية الثانية	47
المرحلة النهائية من الحرب العالمية الثانية	48

الفصل الثامن العالم في النصف الثاني من القرن العشرين – الخصائص العامة	51
بداية الحرب الباردة	51
المسألة الألمانية وتطورها في سياق الحرب الباردة	52
الأزمة الكوبية (الأزمة الكاريبية) وأثرها في العلاقات الدولية	53
أثر الأزمة الكوبية في النظام الدولي	54
انفراج التوتر الدولي	54
التحول من الانفراج إلى المواجهة	55
نهاية المواجهة العدائية	56
انهيار المعسكر الاشتراكي والاتحاد السوفييتي	57
تعميق عمليات التكامل والتفكك	58
التجربة الصينية	59
أوروبا الغربية وإنشاء الاتحاد الأوروبي	60
دولة الرفاهية في أوروبا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية	61
الوضع الاقتصادي في الغرب خلال سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين	62
نحو الوحدة الأوروبية: مسار التكامل الاقتصادي والسياسي	63
الاتجاهات الاجتماعية في أوروبا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية	64
دول أوروبا الشرقية	65
في مدار النفوذ السوفييتي	66
الأزمات والاضطرابات	67
خصوصية التجربة اليوغسلافية بقيادة جوزيف بروز تيتو	68
بوربا بولشي للديمقراطية	68
الثورات البارخاتية	69
مشاكل الفترة الانتقالية في أوروبا الشرقية بعد سقوط الأنظمة الشيوعية	70
انهيار دولة يوغوسلافيا الاتحادية	70
معالجة الأنظمة الاستعمارية ومشاكلها في منطقة "العالم الثالث"	72
حركة نيل الاستقلال وإنهاء الاستعمار بعد الحرب العالمية الثانية	72
الدول النامية	73
الحرب الباردة والعالم الثالث	74

دول جديدة تسعى للاستقرار بعد الاستقلال	75
عقبات التنمية في الدول النامية	76
الفصل التاسع التطور الثقافي في القرنين التاسع عشر وأوائل القرن العشرين العلوم والأدب والفنون في القرنين التاسع عشر وأوائل القرن العشرين	79
التطور العلمي في القرن التاسع عشر وأثره في إعادة تشكيل الفكر الإنساني	79
التنمية الثقافية	80
نهاية الحصار والتحولات الثقافية في أوروبا (1870-1914)	82
تطور العلم والثقافة في فترة ما بين الحربين	84
التحول الثقافي والعلمي في النصف الأول من القرن العشرين: بين أزمة القيم وتقدم التكنولوجيا	85
الطبيعة المتناقضة لتطور العلم	86
الأدب والفن	87
العلم والثقافة في النصف الثاني من القرن العشرين وأوائل القرن الحادي والعشرين.	91
الثورة العلمية والتكنولوجية	91
ظواهر جديدة في تطور الثقافة	92
التعليم	93
تطور الرأي العام	94
الفنون الجميلة	95
الأدب الروائي	97
فن العمارة	98
صون الحضارات القديمة	99
المصادر والمراجع	101
الفهرست	126